وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كـليـة الآداب و الـلـغات

قسـم اللـغة والأدب العـربي

محاضرات في مقياس: لسانيات النص وفق البرنامج الرسمي للوزارة

خاصة بطلبة السنة الثالثة لغة، نظام (ل. م. د) السداسـي الخـامس

مسؤوال المقيـاس:

ا.د/ عيسى بوفسيو

السنة الدراسية :2020 ـ 2021

تقدمة:

نتناول في هذه المحاضرات علم لسانيات النص بالدرس والتأريخ والتحليل والمناقشة والاستقراء، على أساس أن لسانيات النص هي فرع من فروع اللسانيات العامة التي وضعها فرديناند دوسوسير(F.De Saussure). وإذا كانت اللسانيات تدرس الجملة ضمن مستويات صوتية، وفونولوجية، وصرفية، وتركيبية، ودلالية، وتداولية؛ فإن لسانيات النص تجاوزت هذه الجملة إلى النص أو الخطاب.

ومن ثم، فقد طبقت اللسانيات النصية مجموعة من المقاييس لتحليل النصوص وتفسيرها، مثل: الاتساق، والانسجام، والتناص، والسياق، والمقصدية،....إلخ، ومن هنا، فإن لسانيات النص هي التي تدرس كيفية بناء النص ،وكيفية تركيبه وتوليده وتحويله من جملة نووية صغرى إلى خطاب نصي مسهب وممطط، بمعنى معرفة كيف تتوسع البؤرة المحورية دلاليا وتركيبيا وسياقيا لتتحول إلى فقرات ومقاطع ومتواليات حتى تصبح نصا متسقا ومنسجما، ومن هنا جاءت شرعية الأسئلة التالية: ما النص؟ وما الخطاب؟ وما مفهوم لسانيات النص؟ وما أهدافها؟ وما نشأتها التاريخية؟ وما أهم الكتابات في هذا المجال؟ وما أهم القضايا التي تتناولها لسانيات النص؟ وما أهم منظوراتها واتجاهاتها ؟

هذا ما سنرصده في هذه المحاضرات ، التي أعددناها لطلبة السنة الثالثة لغة وفق البرنامج الرسمي للوزارة، ولا ريب أنها ستعرف طلابنا بأدوار مهمة على الصعيد المعرفي والبيداغوجي والديدكتيكي واللساني والأدبي؛ كما تعرفهم بمختلف الطرائق والآليات التي يبنى بها النص ويشيد، مهما كانت طبيعته الخطابية. كما تسعفهم كذلك في التمييز بين النصوص وتنميطها وتجنيسها وتصنيفها، وفق مقاييس وقواعد لسانية ولغوية ونقدية. كما تعرفهم أيضا بمختلف المميزات والسمات التي يتميز بها النص عن اللانص، وما يميز النص عن الخطاب.

ولذلك، فقد اتبعنا، في هذه المحاضرات، منهجية تحليلية وتاريخية استقرائية تجمع بين النظرية والتطبيق، وتجمع بين ما هو أصيل في تراثنا العربي الإسلامي، وما هو معاصر في الثقافة الغربية.

نرجو من الله عز وجل أن تفيد طلابنا.

.....

المحاضرة الأولى:

مفهوم لسانيات النص

النشأة والتطور

1-مفهوم لسانيات النص:

تعد لسانيات النص حقلا معرفيا جديدا بين الحقول المعرفية الأخرى، إذ تشكل هذا الفرع اللساني في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وجاء ليكون بديلا لمناهج التحليل التي سبقته، محولا بذلك مجرى الدراسة اللسانية من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص؛ فالأولى تدرس الجملة بمختلف مكوناتها الصغرى (الفونيم، المورفيم، المقطع)، متخذة من الجملة وحدة للتحليل اللساني وتقف عندها يعدها مكونا نحويا أساسيا في التحليل، في حين تجعل الثانية من النص الوحدة اللسانية الكبرى للتحليل، إذ يعرفها "صبحي إبراهيم الفقي" بأنها "ذلك الفرع من فروع علم اللغة، الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك ووسائله، وأنواعه والإحالة أو المرجعية، وأنواعها والسياق النصي، ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل). وهذه الدراسة تتضمن النص المنطوق والمكتوب على حد سواء".

ويمكن القول إن لسانيات النص هي ذلك البحث الذي "يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها، وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة حد الجملة".

نستخلص من ذلك أن لسانيات النص لها قواعد إجرائية خاصة تميزها عن العلوم الأخرى، وعلى وجه التحديد نحو الجملة الذي أهمل الجانب الدلالي، بيد أن لسانيات النص لم تهتم فقط بدراسة البنية الشكلية والمتجسدة في الاتساق وأدواته، بل تهتم أيضا بالجانب الدلالي المجسد فيما يعرف بالانسجام، وهي بذلك عقدت العزم على تجاوز حدود الجملة إلى دراسة النص، كما نستنتج من ذلك أن لسانيات النص لها منهج لساني يهتم بدراسة بناء النص وكيفية تركيبه، بمعنى كيف تتوسع البؤرة المحورية دلاليا وسياقيا، فمهمتها الكشف عن الأبنية اللغوية وطرق تماسكها من حيث هي وحدات لسانية كبرى.

كما يهتم هذا العلم–لسانيات النص– بكل المستويات (الصرفية، الصوتية، التركيبية، الدلالية) وبهذا سنجد فيه "وصفا للعلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة، نحوية كانت أو دلالية، من جهة، وبحثا لأشكال التواصل واستخدامات اللغة والسياقات المختلفة من جهة أخرى، في إطار مجموعة من الإجراءات المنظمة الوصفية والتحليلية، النظرية والتطبيقية، وسعى بكل قوة إلى اكتشاف تلك العمليات المعرفية والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وفهمها"، وإن كان من المفاهيم السابقة ما ركز على التفرقة بين لسانيات النص ولسانيات الجملة من حيث موضوع أو مادة الدراسة ومستوياتها، فالحق أن لسانيات النص تهتم بقضايا أعمق من ذلك فهي "إطار شامل يضم أشكالا مختلفة من الأنحاء التي تنصب على النص، غير أنها تختلف اختلافا شديدا باختلاف

الاتجاهات اللغوية والأصول التي قامت عليها"، ومنه يمكن أن تعد "علم الأسس المشتركة بين كل علوم النص".

2-منطلقات لسانيات النص:

سبقت الإشارة إلى أن لسانيات النص ظهرت في بداية الستينيات، واستوت فرعا من فروع الدراسة اللسانية، وهو أمر يشهد عليه تاريخ نشر الأعمال المؤسسة لهذا العلم بين سنة 1968م وسنة 1970م، قبل أن يصبح النص ميدانيا تخصص له المؤلفات والأعمال الجماعية الضخمة في السبعينيات بالخصوص، إذ انصبت جهود الدراسين على بيان ضرورة تجاوز المنوال الذي وضع لنحو الجملة والاهتمام بما سمي بنحو النص ولسانياته.

ومما تقدم ذكره يمكن أن نرجع "لسانيات النص" إلى اتجاهين أحدهما ينطلق من عدم كفاية نحو الجملة لوصف الطواهر التي تتجاوز حدود الجملة؛ ليتناول بالدراسة النص باعتباره وحدة للتحليل وليست الجملة كما كان الحال في الاتجاه السابق، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه ودارسوه (هاليداي ورقية حسن (Halliday. Ruqaiya)، وبرنكر (Brinker) يكشفون عن الحاجة الماسة إليه (نحو النص) والجوانب الواجب اعتبارها في النص والمهام التي يمكن أن يؤديها نحو النص. أما الاتجاه الثاني فيتناول النص من حيث هو كل ويعده منطلقا؛ فيدرس تركيبه ومفاصله صياغة ومحتوى.

وقد تفاوت الدارسون في درجات الفصل عندما ذهبوا إلى التمييز بين الجملة التي يعدها البعض وحدة نظامية والأقوال أو الجمل المستعملة بعدها وحدات نصية. ولعل من المفيد بالنسبة للدراسة اللسانية عدم حمل الحجج والبراهين على ضرورة إقامة ميدان مستقل يكون خاصا بنحو النص إزاء ميدان آخر خاص بنحو الجملة، بل المفيد أن المنوال المقترح يكون فيه استعمال الجمل ومظاهر الترابط بينها جانبا من جوانبه،كما أن أصحاب هذا الاتجاه الجديد يرون أن كثيرا من الدراسات اللسانية الدائرة في فلك "نحو الجملة" أهملت الجانب الدلالي أو لم

تعن به عناية كافية، مما حذا بعلماء النص إلى تلافي هذا القصور في دراستهم. ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل "فان دايك" (Van Dijk) بقوله: "في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يعن بالجوانب الدلالية عناية كافية مما جعل علماء النص يرون البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصرا على وصف الجملة بينما يتضح من يوم إلى آخر جوانب كثيرة لهذه الأبنية –وبخاصة الجوانب الدلالية– لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو لنحو النص. لذلك اهتمت لسانيات النص بالمستوى الدلالي من خلال بحثها في العلاقات المعنوية غير الظاهرة التي تعمل على تجسيد تماسك النصوص وانسجامها، منطلقة من كون النص وحدة دلالية كبرى يمكن تحليلها بالنظر إلى مكوناتها الصغرى، بالإضافة إلى عنايتها بالظروف والملابسات الخارجية. كما أهمل أيضا "نحو الجملة" السياق الاجتماعي الذي يعد على قدر كبير في الدراسة اللسانية، وقد أكد هذه الأهمية الاتجاه الوظيفي الذي رأى أن اللغة أداة تواصل وتبليغ يستخدمها أفراد المجتمع للوصول إلى أهداف معينة؛ وهو ما نفصل القول فيه في مقياس النحو الوظيفي(السداسي السادس)

3-أهداف لسانيات النص:

يمكن تحديد أهداف لسانيات النص من حيث سعيها إلى تحليل البنية النصية واستكشاف العلاقات النسقية المفضية إلى اتساق النصوص وانسجامها والكشف عن أغراضها التداولية؛ إذ يرى "صبحي إبراهيم الفي" أن مهام لسانيات النص تتجلى في إحصاء الأدوات والروابط التي تسهم في التحليل ويتحقق ذلك بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق التماسك النصي مع الاهتمام بالسياق وأنظمة التواصل المختلفة، كما تتجسد مهامها أيضا في "وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المتنوعة"، فلم يتوقف الباحثون في ميدان لسانيات النص عند إطار الشكل بل تجاوزوه من خلال بحثهم في العلاقات الخفية التي تحكم

تماسك النصوص منطلقين في كل هذا من كون النص" ينتج معناه بحركة جدلية لا تتمثل في الانتقال من الجزء إلى الكل وإنما على وجه الخصوص بالتكيف الدلالي للأجزاء في البنية الكلية الشاملة للنص".

ومن أهم ملامح لسانيات النص دراسة الروابط مع التأكيد على ضرورة المزج بين المستويات اللغوية المختلفة، وذلك للوصول إلى الاتساق الذي يتضح في تلك النظرة الكلية للنص دون الفصل بين أجزائه. فلسانيات النص تراعي في وصف تحليلاتها عناصر لم توضع في الاعتبار من قبل، وتلجأ في تفسيراتها إلى قواعد تركيبية إضافة إلى القواعد الدلالية والمنطقية. فهي تسعى إلى تحقيق هدف يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص؛ إذ لم يعد الاهتمام مقتصرا على الأبعاد التركيبية للعناصر اللغوية في انفرادها وتركيبها، بل لزم أن تتداخل معها الأبعاد الدلالية والتداولية حتى يمكن أن تفرز نظاما من القيم والوظائف التي تشكل جوهر اللغة، فليس من المجدي الاكتفاء بالوصف الظاهري لمفردات وأبنية تتضمن في أعماقها دلالات متراكمة نشأت من استخدامها وتوظيفها في سياقات ومقامات مختلفة.

لذلك تسعى لسانيات النص إلى تحليل النصوص والخطابات على مستويات عدة تركيبية ودلالية وتداولية، ابتداء من أصغر وحدة في النص هي الجملة إلى آخر جملة في النص عبر عمليات الترابط والتتابع، كما تمكنتا من اكتشاف مبادئ الاتساق، والتطرق إلى مختلف العمليات التي يستعين بها مفهوم الانسجام؛ إذ يرى "دو بوجراند" (Robert. De Beaugrande) أن العمل الأهم للسانيات النص هو دراسة النصية من أجل استعمال النص، كما تهتم أيضا بدراسة النص ضمن منهجه العام القائم على شرح معايير بنائه، وجوانب الاستخدام اللغوي لا سيما إنتاجه عن طريق قواعد وشروط أهداف تختلف عن اللسانيات العامة، كما تسعى اللسانيات النصية إلى وضع ضوابط تحدد العلاقات المتشابكة بين عناصر البنية الكبيرة، التي تؤدي إلى إنتاج الدلالات التعبيرية للتراكيب.

وأسباب اللجوء إلى الدراسات النص هو أن "أوجه الترابط التي أفرزتها التحليلات على مستوى الجملة فقط لم تعد كافية لتغطية مستوى النص.

ومن هنا يمكن القول إن المقاربة اللسانية النصية مفيدة في رفع الغموض عن الجمل، فقد جاءت لتثبت نصية نص ما من عدمها، حيث تسهم في التفريق بين ما هو نص وما هو ليس بنص، فهي بمثابة غربال يكشف به عن ترابط النص، كما تسعف الباحث في معرفة آليات التماسك النصي، ومن ثمة يمتلك كفاءة نصية تساعده على الوصف والتحليل.

4-إرهاصات لسانيات النص:

ظهر في أواخر الستينات اتجاه معرفي جديد اصطلح علي تسميته بـ: "لسانيات النص" الذي يتخذ من النص محورا للتحليل اللساني، وقد جاء كردة فعل مخالفة للمناهج التي قصرت دراستها على الجملة الواحدة معتبرة إياها الوحدة اللسانية القابلة للتحليل والدراسة، وبهذا فانتقال البحث من الجملة إلى النص هو إعلان لميلاد منهج جديد بمقولاته المعرفية وأدواته الإجرائية.

كما أن لتقدم البحث اللساني على يد "دي سوسير" (Ferdinande de Saussure) أثر كبير في تطور مناهج لسانية ونقدية تعنى ببنية النص ذاته وبمعايير بنائه، وبذلك يعد أهم باحث في الدرس اللساني المعاصر؛ فقد مثلت إسهاماته تلك الإرهاصات الأولى للسانيات النص، فمن غير الممكن أن نتوغل في البحث النصي، دون أن نشير إلى جهوده، فقد جعل من نفسه صوتا مسموعا لا تزال أصداؤه تردد حتى اليوم، "إذ يعد مؤسس اللسانيات البنوية، وذلك لأنه كان أول من ألهم معاصريه بأفكار جديدة عن اللسانيات، بل إن أولئك الذي لم يخضعوا خضوعا مباشرا لتأثيره بدأوا من الأسس النظرية نفسها التي ضمنتها آراؤه. وقد سعى من خلال تفريقه بين اللسان والكلام إلى الفصل بين الخصائص العامة التي تشكل الوحدة والنظام والخصائص الفردية التي تشكل التفرد والتميز، وبعبارة موجزة بين الثابت

والمتغير، ويرى أيضا أن الوحدة اللسانية لا تعرف إلا بغيرها، ويتميز اللسان من منظوره بأنه نظام يعتمد كليا على التقابل بين وحداته الملموسة.

لذلك كان لتفريقه بين اللسان والكلام أثر في تحليل النصوص الأدبية من الداخل، وفي تركيز البحث في بنية العمل ذاته، وكان كذلك للحلقة اللسانية في "كوبنهاجن" و "حلقة براغ" اللسانية أثر واضح في توجيه النظر النقدي إلى اللسانيات والإفادة منها.

فلا يمكن–ونحن نحاول أن نرصد إرهاصات البحث النصي– أن نتجاوز إسهامات "دو سوسير" الذي كان له الفضل في توضيح قيمة الوحدة داخل النظام، إذ لا تتحدد قيمة أي وحدة لسانية إلا إذا قابلناها بما يخالفها، كما يرى أنه وهم كبير أن ننظر إلى بنية لغوية معينة على عدها مجرد اتحاد صوت/صورة سمعية/دال مع مفهوم/مدلول؛ فـ"محاولة تحديدها من هذه الوجهة فيه كثير من الإجحاف لما سيترتب عنه من عزل لها عن النظام الذي تنتمي إليه، لأنه لا يمكننا بأية حال من الأحوال الانطلاق من الكلمات للوصول إلى النظام بل على العكس من ذلك، يتوجب علينا النظر إلى النظام ككل متكامل، ومنه نستطيع الوصول من خلال التحليل إلى العناصر المكونة له".

يتضح من ذلك أن لسانيات النص ولدت من رحم البنوية الوصفية القائمة على نحو الجملة ؛ فهي في الوقت الذي كان فيه أعظم اهتمام للسانيات بالجملة المفردة نشر "ز. هاريس" (Z. Harris) بحثا اكتسب أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة يحمل عنوان "تحليل الخطاب" (Analyse de discours) الذي نشر للمرة الأولى سنة 1952م ، فهو أول لساني يعد الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني، كما قدم منهجا لتحليل الخطاب المترابط واهتم بتوزيع العناصر اللسانية في النصوص والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي، فقد

استخدم "هاريس" إجراءات اللسانيات الوصفية بهدف اكتشاف بنية النص، ولكي يتحقق هذا الهدف رأى أنه لا بد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللسانية الوصفية والسلوكية وهما:

-الأولى: قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة؛ حيث اهتم هاريس في أعماله بتحليل الخطاب وذلك بتوسيع حدود الوصف اللساني إلى ما هو خارج الجملة.

-الثانية: الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي مما يحول دون الفهم الصحيح، ومن ثم اعتمد منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين:

-العلاقة التوزيعية بين الجمل.

-الربط بين اللغة والموقف.

وفي ذلك يقول "هاريس": "يمكن أن نتصور تحليل الخطاب انطلاقا من ضربين من المسائل هما في الحقيقة أمران مترابطان: أما الأول فيتمثل في مواصلة الدراسة اللسانية بتجاوز حدود الجملة الواحدة في الوقت نفسه، وأما الثاني فيتعلق بالعلاقة بين الثقافة واللغة" بديلا موثوقا لنحو الجملة.

ثم شهدت اللسانيات منذ منتصف الستينات في أوروبا ومناطق أخرى من العالم توجها قويا نحو الاعتراف بلسانيات النص بديلا موثوقا للسانيات الجملة، وفتحت للدرس اللساني منافذ كان لها أبعد الأثر في دراسة اللغة ووظائفها النفسية والاجتماعية والفنية والإعلامية منها "دراسة ديل هايمز (Dell Hymes) 1960م، الذي ركز على المدح الكلامي في مواقفه الاجتماعية .

ثم جاء فلاسفة اللغة مثل: أوستين (Austin) 1962م، وسيرل (Searle) 1969م و جرايس (Grice)، ثم هاليداي (Halliday) 1973م، الذي قدم أعظم

عمل في تحليل الخطاب البريطاني وغير مفاهيم كثيرة في المدرسة اللغوية ثم تطور التحليل النصي كثيرا، ليتعامل مع ما فوق الجملة ويهتم بالسياقات والمؤثرات الثقافية التي تؤثر في اللغة المستعملة ثم الاهتمام بعلم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة الثانية...".

ويرجع "دوبوجراند" البدايات الأولى للدراسات النصية إلى العلوم البلاغية التي سادت خلال العصور الكلاسيكية القديمة (اليونانية، الرومانية، العصور الوسطى)، فقد اتجه اهتمام البلاغيين في تلك المرحلة إلى تدريب الخطباء في أربعة مجالات هي: مجال إنشاء الأفكار ومجال تنظيمها، ومجال إيجاد التعبيرات المناسبة لها، ومجال حفظها وذلك قبل عملية الإلقاء. وتعد الدراسات البلاغية القديمة في نظر "دوبوجراند" مكملة لدراسات النحو والمنطق

وقد استطاع كذلك من خلال كتابه "النص والخطاب والإجراء" أن يتتبع المسار التاريخي للدراسات النصية، حيث قسمها إلى ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: هي التي انتهت بحلول الستينيات، وكان "هاريس" من رواد هذه المرحلة 1952م. و "هارتمان" (Hartman) 1964م وغيرهم. لكن أصحاب هذه الآراء لم تؤثر في مسيرة اللسانيات المألوفة، لأن أصحاب المناهج التداولية اتجهوا اتجاها معاكسا لا شك فيه، وذلك أن الانهماك في النظر إلى الوحدات الصغرى والجمل المفردة أدى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص الكامل.

وبدأت المرحلة الثانية: في نهاية الستينيات على وجه التحديد عام 1968م حيث تلاقت في آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب حول "لسانيات ما وراء الجملة" منهم على سبيل المثال "هايدوف" الذي نادى بفكرة مفادها أن ترتيب الوحدات الأساسية في الجملة، أو في مجموعة من الجمل، ترتيبا يقوم على الإفادة من التناسق الصوتي المرتكز على التنغيم والنبر.

ويشير "إبراهيم خليل" أن لسانيان النص" وجدت صداها لدى عالم اللسان الهولندي "فانديك" الذي اعترض على النحو التقليدي في كتابه جوانب من علم نحو النص عام 1972م، من حيث أنه لا يلب المطالب التي تقتضيها دراسة النص الأدبي والشعري، ودعا إلى اتباع طرق جديدة في تحليل المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية للنص، منها الوقوف على ما يعتريه من إضافة أو حذف أو ذكر أو استبدال".

وإلى جانب "فانديك"، و"هاريس" نجد "هاليدي" و "رقية حسن"؛ حيث قدما جهودا كبيرة في إرساء دعائم هذا الفرع اللساني المعاصر، فنشر هاليداي بحثا عد فيه النص والسياق وجهين لعملة واحدة، وأن فهم اللغة يستوجب فهم الكيفية التي تعمل بها النصوص، وبين أثر سياق الموقف في بناء النص..وفي سنة 1976م ظهر كتابا مشتركا لـ "هاليداي ورقية حسن" شكل أول دراسة نصية متكاملة بعنوان "الاتساق في الإنجليزية" (Cohésion in English) .

وفي هذه المرحلة تركز الاتجاه على موضوعات كان الكلام غنها ممكنا بواسطة مفردات من لسانيات الجملة، لكن دون الوصول إلى حلول مقنعة، وكان الاتجاه السائد كما يقول "دوبوجراند": "هو النظر إلى النص من حيث هو جملة متوالية، ولم توضح لنا هذه المرحلة إلا جزءا يسيرا من مجموعة المميزات المهمة للنص، وكانت سنة 1972م بشيرا بمرحلة جديدة من البحث في اتجاه نظريات بديلة مما سبقها في حقل اللسانيات.

ومهما يكن من أمر، فقد كان الاتجاه في المرحلة الثالثة التي بدأت عام 1972م، يتركز على محاولة إيجاد نظرية بديلة تحل محل النظريات اللسانية السائدة والتي ثبت عدم قدرتها على الصمود في وجه التساؤلات الأساسية التي تستجوبها الدراسات اللغوية المتكاملة، وقد قام هذا الاتجاه على جهود طائفة من العلماء أبرزهم "فانديك" و "دييوجراند" وغيرهم، ويلاحظ أن كثيرا ممن أسهموا في هذه الاتجاهات كانوا من العلماء الذين ظلوا يحتجون على استقلالية

الدراسات اللسانية عن السياق الاجتماعي، بالإضافة إلى علماء الحاسوب الذين حاولوا أن يدرسوا الكيفية التي تتم بها برمجة اللغة في عقل الإنسان، وذلك من أجل الاستفادة منها في مجال دراسات الحاسوب، وكما ذهب "دوبوجراند" فقد حاولت هذه الاتجاهات جميعا معرفة أكثر من وصف مكونات الجملة حاولت معرفة الكيفية التي يستخدم بها الإنسان اللغة الطبيعية، وهكذا بدأ (علم النص) يغزو الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث في مختلف أنحاء العالم.

ومما تقدم ذكره يتضح أن هذه المراحل الثلاث التي وضعها "دوبوجراند" تعد من المراحل المهمة والبارزة في تطور لسانيات النص وتحديد معالمها الأساسية.

ويوضح سعد مصلوح أهمية هذه النقلة من دراسة الجملة إلى دراسة النص واهتمام العلماء بالجانبين الدلالي والمقاهي بقوله: "إن الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، فكان الاتجاه إلى نحو النص أمرا متوقعا واتجاها أكثر اتساقا مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث".

.....

المحاضرة:الثانية:

مفهوم لسانيات النص

من الجملة إلى النص

دعا الكثير من اللغويين إلى ضرورة الانتقال من دراسة الجملة من حيث هي مستوى للتحليل للوصول إلى ما فوق الجملة. وإذا كانت لسانيات الجملة قد تكفلت بالمستوى الأول من التحليل فإن النص سيكون ضمن مجال دراسة ما اصطلح على تسميته بلسانيات النص، حيث تمكن "هاريس" بداية من سنة 1952م من إعطاء اللسانيات توجها خطابيا من خلال

مقالين عنونهما بـ "تحليل الخطاب" (Analyse de discours)؛ إذ بداية من هذه الفترة الزمنية ظهرت تحاليل منهجية للنصوص تجاوزت حد الجملة باعتبارها مستوى أخيرا للتحليل، وأصبح تحليل الخطاب بدوره موضوعا للتحليل اللساني، وبناء على ذلك تم تجاوز القاعدة التي وضعها "بلوم فيلد" الذي كان يعد الجملة أكبر وحدة قابلة للدراسة، وأنها هي الموضوع الشرعي الوحيد للسانيات على اعتبار أن الأشكال التي تكبرها لا يمكن تحديدها في إطار يمكن دراستها على أحسن وجه، حيث كتب "هاريس" سنة 1952م أن "اللغة لا تأتي في شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك بداء من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل ذي المجالات العشرة من المنولوج وانتهاء بخطاب سياسي"، فقد نبه إلى مستوى من مستويات التحليل ظل غائبا في أوساط النقد على الرغم من الأهمية البالغة التي يحوزها من خلال مقولاته النظرية وصولا إلى أدواته الإجرائية.

كما أشار "ميخائيل بأختين" (Michael Bakhtine) سنة 1978م إلى ذلك العجز الذي تعيشه اللسانيات في تلك الفترة من جراء عدم مقدرتها على تجاوز حدود الجملة، حيث لم تستطع اللسانيات الوصول إلى دراسة المجموعات الكلامية الكبرى كالملفوظات اليومية المطولة والحوارات والخطابات والروايات على الرغم من أن مثل هذه الملفوظات بحاجة إلى دراسة وتحديد وفق رؤية لسانية على غرار بقية الظواهر اللغوية الأخرى، وإلى يومنا هذا –يضيف باختين– لم تستطع اللسانيات تحقيق قفزة علمية تتخطى بها حد الجملة المركبة"، لذلك بقيت الجملة أكبر وحدة لسانية درست بطريقة علمية وفق معطيات الدرس اللساني الحديث وما عرفه من تحولات منذ ظهور كتاب "سوسير" –دروس في اللسانيات العامة– ولم تستثمر حتى الحين في محاولة بلورة نظرة جديدة تمنح اللسانيات مساحات أوسع للنشاط ولتطبيق الكثير من مقولاتها المعرفية.

ويبدو جليا أن النقطة التي وصلت إليها لسانيات الجملة جعلت الكثيرين يتساءلون عما وراء هذه اللسانيات، وهل ثمة إمكانية لتجاوزها، وإذا صح هذا الاعتماد فكيف السبيل إلى ذلك؟ ثم إن هذه التساؤلات وغيرها لقيت الصدى ضمن الأبحاث التي حاول فيها أصحابها الانتقال إلى مدونة أوسع وأشمل من الجملة، واهتدوا إلى وضع اللبنات الأولى لعلم أشمل لا يقف عند حدود الجملة بل يتجاوزها إلى فضاءات أوسع تتشابك فيها مجموعة من العناصر تسهم جميعها في خلق النص.

إن أهمية مثل هاته الدراسات تعود بدرجة أولى "إلى عدم الاكتفاء بالجملة في التحليل اللغوي، نعم هي نواة النص، لكنها ليست البنية الكبرى للتحليل اللغوي ومن ثم كان من الواجب تخطي بنية الجملة إلى بنية النص، وإذا كان الأمر كذلك؛ فكيف تم هذا التخطي الحاصل في الدراسات اللسانية من الجملة إلى النص؟ كيف تحولت العناية والاهتمام البالغ بالجملة إلى احتفاء منقطع النظير بالنص؟ وبتعبير أدق كيف تم الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص؟

إن الانتقال من دراسة الجملة إلى دراسة النص لم يأت من فراغ بل هو انتقال له مسوغاته التي تحكمه؛ إذ أن استبدال النص يعده وحدة أساسية للتحليل بدل الجملة هو بدرجة أولى عنايته بالجانب الدلالي إضافة إلى الأثر التواصلي، كما أنه بدرجة ثانية نتيجة حتمية لـ: "طبيعة تطور الدراسات اللغوية ذاتها في الآونة الأخيرة. فانتقال الاهتمام من الألسنية التي ترتكز على اللغة، إلى ألسنية الكلام، وبروز ظواهر العلاقة بين المرسل والمتلقي في مجال التداولية قد حذا بكثير من علماء اللغة إلى العودة إلى البلاغة" التي حاولت "منذ القرن الأول الميلادي التوفيق بين النظرة اللسانية والنقدية للأدب. فكان "كونت يليان" قد تطرق إلى مسائل تتعلق بالتنظيم الداخلي للنص كالوضوح، والفصاحة والرشاقة، والملاءمة"، وهو ما يدل على أن مباحث لسانيات النص لا تتعارض مع مباحث البلاغة، بل إن الأول مبني وقائم

عليهما، خاصة إذا تبينا مقولة مؤسسة لسانيات النص "فان ديك": "إن البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص، إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجهها العام المتمثل في وصف النصوص وتحديد وظائفها المتعددة، لكننا نؤثر مصطلح (علم النص) لأن كلمة البلاغة ترتبط حاليا بأشكال أسلوبية خاصة"، إذ أن البلاغة تستطيع أن تحدد العديد من العمليات التي "تعود إلى النحو التحويلي أساسا، ولكن يرجع الفضل إلى فانديك في نقلها من النحو إلى البلاغة ثم إلى النص، حيث نجد تعديلا لها يتفق مع طبيعة البحث النصي"، وهذا هو التحول الرئيس الحاصل في السنوات الأخيرة في مجال الدراسات اللسانية.

ويجب أن ننبه في هذا السياق أن الانتقال من "لسانيات الجملة" إلى "لسانيات النص" لا يعني دحض مقولات الأولى وعدم الاهتمام بها، كما لا يعني الاعتقاد بالتعارض بينهما بل العكس من ذلك؛ لأن لسانيات النص تطور مبني على لسانيات الجملة إذ طورت مفاهيمها وإجراءاتها النظرية والتطبيقية وصولا إلى النص، حيث يقول اللساني الألماني "روك" في هذا الصدد: "أخذت اللسانيات النصية بصفتها العلم الذي يهتم ببنية النصوص اللغوية وكيفية جرياتها في الاستعمال، شيئا فشيئا مكانة هامة في النقاش العلمي للسنوات الأخيرة، لا يمكن اليوم أن نعدها ضروريا للأوصاف اللغوية التي اعتادت أن تقف عند الجملة معتبرة إياها أكبر حد للتحليل بل تحاول اللسانيات النصية أن تعيد تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى هي النص ليس غير"، وبهذا تم التوجه "نحو الاعتراف بأجرومية النص بديلا موثوقا به لأجرومية الجملة، وفتحت للدرس اللساني منافذ كان لها أبعد الأثر في دراسة اللغة ووظائفها النفسانية والاجتماعية والفنية والإعلامية".

وبهذا استطاعت لسانيات النص بلوغ محطات متقدمة لم تستطع لسانيات الجملة الوصول إليها، إذ تمكن الباحثون النصيون من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات كثيرة ومتعددة، منها المعجمي والنحوي والدلالي كذلك، وهي قضايا

أعطت الانطباع للكثيرين بأن ما حدث لم يكن مجرد تعديل طفيف في اسم العلم وهي موضوعه، ولكن أكد التحول الأهم الذي حدث في المنهج من خلال مقولاته المعرفية وأدواته الإجرائية، وهو تغيير لا خلاف في كونه أتى بالجديد في ميدان تحليل الخطاب، ولقد كانت الحاجة هي الدافع الأول لهذا التغيير، بعد أن أحس اللسانيون بعقم احتواء جميع القضايا المساهمة في إنتاج النص، لذلك تمتاز لسانيات النص عن فروع العلوم الأخرى التي تعنى بالنصوص باعتنائها بالمستوى الدلالي والتداولي. فاهتمت بالمستوى الدلالي من خلال بحثها في العلاقات المعنوية التي تعمل على تجسيد تماسك النصوص وانسجامها منطلقة من كون النص وحدة دلالية كبرى يمكن تحليلها بالنظر إلى مكوناتها الصغرى، بالإضافة إلى عنايتها بالظروف والملابسات والسياقات الخارجية، فكل خطاب أنتج في مقام محدد –حسب هاريس–وعلى الباحث النصي مراعاة كل هذه الأبعاد وغيرها إذ بدونها يصبح التحليل مجرد دوران في حقلة شكلية مغلقة ومفرغة من أية دلالة ومن أية إحالات خارجية، نحو الاهتمام بأفعال الخطاب وبالتوجه البرهاني الذي يحوزه النص وغير ذلك. فمن خلال هذه الأفكار ظهر إلى الوجود تيار معرفي اصطلح عليه بـ "لسانيات النص"، ولكن الأهم يبقى في رسم الحدود التي تفصله عن بقية المجالات المعرفية الأخرى وعلى رأسها لسانيات الجملة التي كانت النقطة التي انطلق منها.

هذا التحول أو التخطي الحاصل في مجال البحث–من الجملة إلى النص– لا يجب النظر إليه من زاوية أنه توسع من ناحية الحجم فقط، بل هو تحول يحمل دلالات أعمق من ذلك "فنحن لا نتحول عن استكشاف الأقصر إلى استكشاف الأطول من نماج اللغة فحسب، وإنما نجعل الاهتمام أيضا يتجه إلى إجراءات الاستعمال للغة الاتصال بدلا من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن".

إن التحليل النصي لا يبحث في الظروف والملابسات المحيطة بتلك النصوص، ولا في شروط إنتاجها، بل ينظر إليها من جهة كونها دلالات تنمو، وهذا هو الجانب الذي ظل مغيبا

في دراسة النصوص (النص يعده بنية دلالية كلية) فهو تحليل لا يوجه اهتمامه إلى "من أين يأتي النص (النقد التاريخي)، وحتى كيفية تركيبه (تحليل بنوي)، ولكن كيف يتفكك ويتفجر ويستخصب".

إن أهمية مثل هاته الدراسات تعود بدرجة أولى "إلى عدم الاكتفاء بالجملة في التحليل اللغوي، نعم هي نواة النص، لكنها ليست البنية الكبرى للتحليل اللغوي ومن ثم كان من الواجب تخطي بنية الجملة إلى بنية النص".

المحاضرة الثالثة:

مفاهيم أساسية
في لسانيات النص

يمكننا إجمال قضايا لسانيات النص ومفاهيمها الرئيسة في المعايير النصية التي اقترحها "دوبوجراند ودوريسلر (R. de beaugrande. Dressler) والذي تضمن للنص وحدته الكلية وهي:

1-الاتساق (السبك): (cohésion)

وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها على اللاحق؛ حيث يتحقق بها الترابط الوصف.

2-الانسجام (الالتحام): (cohérence)

وهو يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة بإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه وله وسائل تشمل على العناصر المنطقية كالنسبية والعموم والخصوص.

ومن ذلك يمكننا القول إن الاتساق والانسجام أهم المصطلحات المحورية في الدراسات التي تندرج في مجال لسانيات النص، بل هناك من رأى أنهما من أهم القضايا الأساسية لتحليل

النص وإذا كان الاتساق (التماسك) مفهوم يعنى بخصائص الربط النحوي بين الجمل والعبارات لتأليف بنية نصية متماسكة مترابطة، ويعتمد الربط النحوي عن الإحالة والتكرار والربط وحروف العطف والفصل والوصل وغير ذلك.

3-القصدية: (intentionality)

وهو يتضمن موقف منشئ النص من كونه صورة من صور اللغة قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة جهة معينة للوصول إلى غاية بعيدة.

4-المقبولية: (acceptability)

وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صوت ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام.

5-المقامية: (situationlity)

وهي تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه.

6-التناص: (interlextuality)

وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بواسطة أم بغير واسطة.

7-الإعلامية: (informativity)

وهي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية، أو الوقائع في عالم النص في مقابلة الدلائل الممكنة.

وهاته المعايير يمكن إدراجها في ثلاثة جوانب رئيسة هي:

-الجانب الأول: ويتم فيه دراسة أدوات الاتساق أي الأدوات النحوية التي تضمن للنص التحامه وترابطه ومنها التكرار، الإحالة والاستبدال والحذف.

-الجانب الثاني: هو جانب يهتم بالدلالة وذلك بدراسة مبادئ الانسجام.

-الجانب الثالث: "الجانب التداولي فيضم دور المتلقي والموقف وهدف النص والمقام ونوع المعلومات المطروحة وأنواع التفاعل وأشكال السياقات وكيفية التواصل".

ومن الظواهر التي اهتمت بها أيضا دراسة علاقات التماسك النحوي النصي وأبنية التطابق، والتراكيب المحورية، والتركيب المجزأة وحالات الحذف، والجمل المفسرة والتحويل إلى الضمير والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية.

.....

المحاضرة الرابعة:

بذور النصية في التراث

هناك إسهامات قيمة في التراث العربي الإسلامي تلتقي مع ما قدمه المحدثون الغربيون في مجال لسانيات النص، ومن أبرزها "نظرية النظم" عند "عبد القاهر الجرجاني"، والدراسات التطبيقية الواسعة لإعادة الصياغة عند "ابن الأثير"، والإلحاح على أهمية "الموقف الكلامي" عند "الجاحظ" ومباحث علماء أصول الفقه التي لا تنفك عن النص وغيرهم كثير.

1-جهود عبد القاهر الجرجاني:

حظي "عبد القاهر الجرجاني" باهتمام كبير من قبل الباحثين المحدثين، خاصة عند حديثهم عن كتابه "دلائل الإعجاز" و"نظرية النظم" فيه، إلا أن أكثرهم لا يشيرون إلى ما في

آرائه من تمهيد مبكر وتوطئة متقدمة في الزمن لما أصبح معروفا اليوم بـ: "قواعد التماسك النحوي" الذي أصبح من أهم مباحث لسانيات النص.

وقد ضاق مجال البحث البلاغي لدى الكثير من البلاغيين حتى كاد ينحصر في "دائرة الألفاظ المفردة"، حيث كثر الحديث عن فصاحة اللفظ وتلاؤم حروفه في التأليف، وغير ذلك مما يحكم به على بلاغة اللفظ مفردا، ثم جاء "عبد القاهر الجرجاني" مؤصلا نظرية النظم، محدثا بها نقلة كمية ونوعية إلى حد كبير؛ إذ انتقلت بالبحث البلاغي إلى "دائرة التركيب" حيث يقول: "ليس لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منا بسبيل، إنما نعمد إلى الأحكام التي تحدث التأليف والتركيب"؛ ذلك أن الوظيفة الأساسية للغة (الإخبار) لا يحققها اللفظ مفردا وإنما يحققها اللفظ مركبا مع غيره من الألفاظ، إذن فالضم والتركيب أمر حتمي حتى تفيد الألفاظ ويأتي هذا الضم بناء على علاقات جامعة بين الألفاظ، إذ "...ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناس ت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل...واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا مالا يجعله عاقل ولا يخفي على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله؟".

وقد أشار "عبد القاهر الجرجاني" في مواطن كثيرة –ضمن كتابه دلائل الإعجاز–إلى "التعالق والترابط بين الكلم"، وبسبب ذلك إنما هو معاني النحو، ولذلك يتم الربط الوثيق بين النظم والنحو، وفي ذلك يقول: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"، ولكن النحو الذي تحدث عنه "عبد القاهر

الجرجاني" ليس النحو ألتقعيدي أو المعياري وإنما هو النحو الذي يرسم الفروق الدقيقة في المعاني بين الصيغ التي "تبدو من منظور النحو المعياري أساليب متساوية".

إن أهم ما يميز نظرية النظم هي فكرتها الجوهرية المتمثلة في "التعالق والربط بين أجزاء الكلم"، وكثيرا ما مثل "عبد القاهر الجرجاني" لهذه الفكرة بصناعة الديباج؛ حيث الخيوط الكثيرة منها ما يذهب طولا، ومنها ما يذهب عرضا، ومنها ما يبدأ به، ومنها ما يثنى به وهكذا حتى تتشابك جميعها، وتبدو وكأنها خيط واحد، كما حوال أيضا من خلال دراسته لنظرية النظم أن يربط بين الدرس اللّغوي والدرس النحوي؛ وبهذا "تبين لعبد القاهر أن الانفصال بين الدراسة اللغوية والدراسة الأدبية انفصال قد يجيء على كلتيهما، فإذ بلغت الدراسة اللغوية نضجها عطفت على الأدب وما يستحدثه في مجال الأساليب، وإذا أريد لدراسة الأدب أن تنجو من الكلمات المبهمات والعبارات المرسلة والانطباعات الشخصية فلا بد أن تقيم بناءها على أساس من درس اللغة".

لذلك نال البحث في مجال لسانيات النص اهتماما بالغ الأهمية بالنسبة للعماء والباحثين المنشغلين بتحليل النصوص وتفكيك رموزها.

2-فحوى نظرية النظم:

تبدو نظرية النظم عملية يتحقق بها وضع المعاني الكلية في بنية لغوية ظاهرة تتوافق مع المعاني النحوية للغة، وذلك من أجل أن تخدم غرضا تداوليا معينا. فالأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو مراعاة التعالق بين أجزاء الكلم على أساس من التناسب والانسجام.

أما لسانيات النص فغايتها القصوى فهم أوجه الترابط النحوي المتجاوزة للجملة الواحدة إلى سلسلة طويلة أو قصيرة تؤلف نصا محددا، إذ من الطبيعي أن ترتبط هذه الجمل بروابط توفر للنص تماسكه الشكلي والمعنوي.

3-الربط بين نظرية النظم ولسانيات النص:

أشار "عبد القاهر الجرجاني" في كثير من المواضع إلى الوسائل التي تعمل على تحقيق الترابط والتماسك بين أجزاء الكلم؛ فقد تطرق إلى العطف من حيث هو أداة ربط، وتطرق إلى الإحالة بالضمير وإلى الموصول، والقطع والاستئناف؛ أي ترك العطف، كما ذكر التكرار بأنواعه، وتغيير الرتبة بتقديم ما حقه التأخير، والحذف الذي له من الأثر في ربط الجمل مثل ما للذكر. فالكلام المبين في نظره يقوم على أن "ينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل، ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكل ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له".

وهو قول يشير في مجمله إلى أدوات الاتساق عند علماء لسانيات النص. وسنحاول فيما يلي توضيح كيفية دراسة "الجرجاني" لهذه الأدوات مع ربطها بآراء علماء لسانيات النص:

3-1:العطف: يعد العطف عند "الجرجاني" من الروابط التي تصل بين الجمل بعضها ببعض، وقد تطرق لدراسة هذا البحث من مبدأين أساسين هما: الأساس النحوي الذي يمثل جملة القواعد المتواضع عليها في العطف، إضافة إلى الأسس المعنوية وهي مجموعة من التخريجات التي استند إليها "الجرجاني" ليفسر من خلالها عطف جملة على جملة أخرى لا محل لها من الإعراب". وقد أشار "محمد خطابي" في كتابه "لسانيات النص" إلى توضيح آراء "عبد القاهر الجرجاني" حول قضية "الوصل والفصل"

3-2: الإحالة بالضمير: لم يفرد صاحب "دلائل الإعجاز" بابا للإحالة مثلما أفرد بابا للوصل والفصل، إلا أنه عرض لهذه الأداة عرضا سريعا دونما قصد، عندما مثل بقولهم: "جاءني زيد وهو مسرع"، فهي من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم: جاءني زيد وزيد مسرع"، وعقب على ذلك مؤكدا أن الضمير هو أغنى عن تكرير زيد، حيث يقول: "وذلك أنك إذا

أعدت ذكر زيد فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا، كأنك تقول: جاءني زيد وزيد مسرع". وهذا المثال شبيه بالمقال الذي وقفت لديه "رقية حسن":

-اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في طبق مقاوم للنار. وقد علقت على هذا المثال: فالضمير في ضعها هو الرابط الذي يضم الجملة الثانية إلى الأولى في وحدة تفيد العلم بطلب معين، وإذا وضع المتكلم كلمة تفاحات بدلا من الضمير، فإن الرابط هنا هو تكرار كلمة (تفاحات) عوضا عنه.

ولا يقتصر دور الإحالة حسب رأي "عبد القاهر الجرجاني" على تحقيق الترابط والتماسك بين عناصر الكلم، بل تعد من أهم الوسائل التي تعمل على تحسين الكلام، وقد قدم العديد من الأمثلة من الشعر العربي تثبت هذه الفكرة.

3-3:الإحالة بالموصول: يعد الاسم الموصول من المبهمات، فهو حسب النحويين "اسم غامض مبهم يحتاج دائما في تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئين بعده؛ إما جملة وإما شبهها، وكلاهما يسمى صلة الموصول. وهذه الصلة هي التي تقوم بتعريف الاسم الموصول فتزيل الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها.

وما يعنينا في هذا المقام الموصول الاسمي بعده عنصرا من عناصر الإحالة، فهو يعمل على تحقيق اتساق النص وترابط بعضها ببعض. وتنقسم الموصولات بدورها إلى نوعين: مختصة تدل على نوع معين مثل: الذي، التي، اللذان، الذين، اللاتي، ومشتركة تصلح لجميع الأنواع لا تغير صيغها مثل: من، ما، أي.

لذلك أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى "الربط بالموصول"؛ ويتجلى في فصل عقده للاسم الموصول "الذي" حيث جاء موسوما بـ"فصل في الذي خصوصا"، حيث يقول في بداية هذا الفصل: "اعلم أن لك في "الذي" علما كثيرا وأسرارا جمة وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه من حسن

التبيين. والوجه في ذلك أن تتأمل عبارات لهم فيه لم وضع، ولأي غرض اجتلب، وأشياء وصفوه بها. فمن ذلك قولهم: إن "الذي" اجتلب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل"، أي أن الموصول الاسمي يعمل على الربط بين المعارف والجمل الواصفة لها، كما يثبت كلام الجرجاني الأغراض التي يؤديها هذا الاسم بوروده في التركيب؛ حيث يزيل الشك بإحالته إلى شيء معلوم بالإضافة إلى ما يؤديه من حسن التبيين.

إذ يعد الاسم الموصول من الأدوات التي تشد من ازر التلاحم النحوي بين ما تقدم ذكره، والعلم به، وما يراد من المتكلم أن يعلم به، أو يضمه إلى ما سبق من العلم به، ففي قول القائل: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس؟ الشيء المعلوم هو أن الرجل كان عند من سئل بالأمس، والشيء غير المعلوم هو ما صدر عنه من فعل، وهذا ما يراد العلم به وضمه إلى ما هو معروف من أمرّ، وفي ذلك يقول "الجرجاني": "إنه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عرف رجل بقصة وأمر جرى له، فتخصص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه، ذكر الذي".

وقد جاء الاسم الموصول، في رأي "عبد القاهر الجرجاني" للربط بين الشيئين، نحو قول القائل: مررت بزيد الذي أبوه فلان، فقد وصل الاسم بين الخبرين المرور بزيد، وكون فلان أباه. وبالعودة إلى الجملة السابقة يتضح لنا أنها مؤلفة، أساسا من اثنين:

-فعل الرجل.

-الرجل كان عندك بالأمس.

وقد أضيف إلى الأولى مكون نحوي اختياري هو (ما) الذي حول الجملة من الإثبات إلى الاستفهام فقيل: ما فعل الرجل؟ وفي الثانية استبدل الاسم الموصول (الذي) بالاسم الظاهر الرجل. وبما أن الرجل ذكر في الأول، وهو معرف جاء "الذي" ليحل مكانه فصار شبيها بالضمير إذ يحل مكان الاسم الظاهر، بدليل أن جملة الصلة تحتاج إلى مكون نحوي تحويلي هو

الضمير العائد؛ لأن تقدير الجملة (الذي كان هو عندك بالأمس) وقد رأى "عبد القاهر الجرجاني" في الاسم الموصول ضربا من الإحالة بالضمير.

3-4:التقديم والتأخير: خصص "عبد القاهر الجرجاني" للتقديم والتأخير "فصلا مستقلا، مما يثبت أهميتهما وبلاغة استخدامهما، حيث يقول في بداية هذا الفصل: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان".

وإذا كان علماء "لسانيات النص" قد قسموا التقديم والتأخير إلى أنواع، فإن الجرجاني فعل ذلك أيضا؛ حيث قسم "التقديم والتأخير" إلى "تقديم يقال إنه تقديم على نية التأخير: وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ...وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكمه إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه".

3-5:الحذف: خصص "عبد القاهر الجرجاني" لهذه الظاهرة أيضا فصلا مستقلا بذاته، أفصح من خلاله بأهميتها ودوره في إحداث التشويق والمتعة، حيث يقول: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن". وقد بين من خلال هذا الفصل حذف "المبتدأ" وحذف "المفعول به" وتوضيح المواضع التي يحذها فيها.

3-6:التكرار: يعد التكرار عند الجرجاني من معاني النحو التي تبث في النظم الانسجام والاتساق والتناسق، وقد يكون التكرار جزئيا، أي يكتفي فيه الناظم بتكرار جزء- فونيم-مثلا، نحو قول البحتري:

فكالسيف إن جئته صارخا وكالبحر إن جئته مستثيبا.

ورد هذا البيت في "القول في النظم وتفسيره"، وقد أورده "الجرجاني" مع ثلاثة أبيات سابقة له ليثبت من خلالها حسن النظم واستحسان القارئ لها، حيث يقول: "فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السبب واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه...وأعاد وكرر...فأصاب في ذلك كله". إذ ربط الشاعر في هذا البيت بالعطف (الفاء) وكرر الكاف مع حذف المبتدأ، لأن المعنى لا محالة هو كالسيف، ثم كرر الكاف في قوله "كالبحر"، وهذا ما حقق له حسن النظم، يضاف إلى ذلك تكراره للشروط المتضمن جوابه: إن جئته صارخا، وإن جئته مستثيبا، ويبدو أن الجملة الأولى تماثل الثانية في المعنى مما يثبت أنه تكرار في المعنى أو ما يسمى "التكرار بالترادف"، لأن كلتيهما معناهما إن جئته طالبا المساعدة. وهو من أشهر أنواع التكرار التي أشار إليها العلماء في مجال "لسانيات النص".

كما أشار عبد القاهر الجرجاني إلى التكرار الكلي؛ الذي يكون في اللفظ والمعنى، حيث ذكر تكرار الكلمة المفردة من خلال التمثيل ببيتين لجندب بن عمار:

زعم العواذل أن ناقة جندب بجنوب خبت عريت وأجمت

كذب العواذل، لو رأين مناخنا القادسية، قلن: لج، وذلت.

فقد كرر الشاعر كلمة "العواذل" في أول الشطر الأول من كل بيت، فأفاد ذلك كلامه قوة.

3-7:الاستحسان: يبدو من خلال العناصر السابقة أن "الجرجاني" كان على وعي تام بأنها تؤدي إلى تحقيق التضام والترابط بين الوحدات المشكلة للكلم. كما يمكن أن نستخرج من هذا الكتاب بعض المعايير التي تحقق للنص نصيته، وعلى وجه الخصوص مبدأ "الاستحسان" الذي يرتبط بالقارئ ودرجة تقبله للخطاب، ويبدو أن الجرجاني أشار في كثير من المواضع إلى عنصر "الاستحسان" منها قوله: "فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك" فالفعل

"يروقك" يرتبط بالقارئ ارتباطا وثيقا لاتصاله بـ"كاف المخاطب"، كما يعني هذا الفعل "درجة المقبولية" بالنسبة لمتلقي الخطاب، ويوظف في سياق آخر الفعل "استحسنت" حيث يقول: "...فإنه يجب أن يروقك أبدا وفي كل شيء ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يسم فاعله في قوله "وأنكر صاحب"، فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا". مما يثبت أن العلماء العرب كانوا على وعي تام بأهمية دور المتلقي في عملية فهم الخطاب وتأويل دلالاته، فهذا الأمر غير مقتصرا على العلماء الغرب بل سبقهم العرب في كثير من النقاط التي تثبت عملهم بهاا وإدراكهم لأهميتها.

.....

المحاضـــرة الخامسة

تقاطع لسانيات النص
مع العلوم الأخرى

تتقاطع لسانيات النص مع الكثير من العلوم الإنسانية، انطلاقا من وجهات نظر مختلفة، ومن خلال معايير كثيرة، و لا شك في أن النص الأدبي –منذ القدم– تجاذبته أطروحـات مختلفة ومناهج شتى، فقد حاولت منذ القرن الأول ميلادي التوفيق بين النظرة اللسانية والنقدية للأدب، حيث تطرق "كون توليان" (Quintilien) بوضوح إلى مسائل النص المتعلقة بتنظيمه الداخلي من نحو الوضوح والفصاحة والرشاقة، والملاءمة وذهب إلى القول بأن النصوص تتفاضل فيما بينها بقدرة المبدع على التصرف بالمادة المستخدمة في كتابة النص.

1–علاقة لسانيات النص بالبلاغة:

تولت البلاغة منذ القدم دراسة الأبنية الخاصة والوظائف الجمالية والبرهانية أو الإقناعية لنصوص أو أقوال أدبية، حيث اهتم البلاغيون بدراسة بعض المظاهر الخطابية إبرازا لوعيهم بتماسك الخطاب وارتباط أجزائه بعضها ببعض؛ لأن البلاغة تسعى إلى الرقي بالخطاب إلى

مستوى تعبير قادر على شد انتباه المتلقي والتأثير فيه، كما أن البلاغيين العرب اعتنوا بالكشف عن الترابط القائم بين أجزاء النص في مواطن كثيرة من علم المعاني، حيث انطلقت مباحث عديدة في البلاغة العربية من منطلق المعالجة النصية مثل: الإيجاز، الفصل والوصل، بل نظرية النظم نفسها أكدت النظام والاتساق بين الكلمات. فضلا عما ذهب إليه "عبد القاهر الجرجاني" و"حازم القرطاجني" مما كان له صلة عميقة بالتئام أجزاء النص ومكوناته.

2-علاقة لسانيات النص بالأنثروبولوجيا:

ثمة روافد معرفية أخرى أسهمت -بقدر ما- في دراسة النص الأدبي ضمن أطر معرفية غايتها الوقوف على كيفية تشكل النص بعده نظاما تواصليا له خصوصياته البنوية، فقد عمل الأنثروبولوجيون ومن بينهم "مالينوفسكي" (Malinovski) و"فلاديمير بروب" و"ستراوس" (Strauss) على تحليل المناهج والأنماط السائدة في الأدب الشعبي والأسطوري لإيجاد ما أصبح معروفا "بالبنى" وتفكيك الرموز لإلقاء الضوء على الأسس المؤثرة في قدرة الناطقين من اللغات على تأليف النصوص واستعمالها للاتصال بين الأشخاص.

3-علاقة لسانيات النص باللسانيات الاجتماعية:

واستخدم المعنيون بدراسة الحياة الاجتماعية اللسانيات أيضا للكشف عن الكثير من القواعد التي تتحكم في أداء النصوص على اختلاف وظائفها الإعلامية والتثقيفيةوالتواصلية، كما اهتم أيضا علماء الاجتماع بتحليل المحادثة بصفتها صيغة للتنظيم والتفاعل الاجتماعيين، ومن المثلة ذلك الدراسات التي أجريت حول كيفية تناول المشتركين في المحادثة لأدوارهم، كما تناولوا أيضا العلاقة بين أنماط المتكلم من جهة والأدوار أو الفئات الاجتماعية من جهة أخرى، أي كيف يعدل الناس سلوكهم اللغوي في لقاءاتهم مع مختلف المجموعات وكيف يتم تقرير مواصفات التعليم أو تغييرها.

وللفيلولوجيين مساع كثيرة في البحث عن قواعد لعلم النص وأشهر من سعى للكشف عن الروابط بين دراسة النحو ودراسة المعنى "هانري فايل" (Henri Weil) الذي طور لغويو "براغ" (Brague) آراءه بتركيزهم على المنظور الوظيفي للجملة، وهو منظور حثهم على ملاحظة الصلة بين جملتين أو أكثر، وتأثير وظيفة الجملة بهذه العلاقة القائمة على التقديم والتأخير في أكثر الأحيان.

4-علاقة لسانيات النص بعلم النفس وعلم التربية:

كذلك كان اهتمام كل من علم النفس وعلم التربية موجها نحو الطرائق المختلفة لفهم النصوص وعمق استيعابها وإعادة صياغتها.

5-علاقة لسانيات النص بعلم النفس الاجتماعي وعلوم الاتصال الحديثة:

ويقوم علم النفس الاجتماعي وعلوم الاتصال الحديثة أيضا بالبحث عن التأثيرات التي تحدثها النصوص على آراء وسلوك المتلقين وطرائق تفاعلها لتحديد الأشكال النصية للتواصل في مختلف المرافق والمؤسسات.

وتعزى إلى "هارفنج" (Harweng) 1968م أول محاولة جادة لوصف التنظيم الداخلي للنص من خلال الحديث عن بعض العلاقات التي تسوده مثل: علاقة الإحالة، الاستبدال مشيرا إلى التكرار والترادف والعطف والتفريع والترتيب. وهذه الآليات التي ذكرها سابقا تقع في دائرة الترابط والاتساق الداخلي للنص؛ حيث كان أول بحث واسع النطاق حول تنظيم النص هو البحث الذي قدمه "هارفنج" ويقترح فيه أن آلية الاستبدال هي التي تحقق ترابط النصوص (أي إرداف تعبير ما لتعبير آخر لها المدلل أو المعنى نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى قيام علاقة تضام أو تقارب بينهما).

وقد وجدت هذه الأفكار صداها في أعمال "إزنبرغ" (Izenberg) 1998م، حيث اعتنى بالبحث في العوامل المتحكمة في اختيار صاحب النص.

6-التداخل المعرفي:

فإذا كانت هذه العلوم تتفق في فكرة المادة الأساسية التي يبنى عليها البحث والتحليل والفهم إلا وهي النصوص من حيت هي مادة مشتركة بينها جميعا، فإنها تختلف في وجهة النظر إليها وتحليلها وكيفية توظيفها واستخلاص النتائج منها. بيد أن التطور الذي حدث في العقدين الأخيرين من القرن الماضي جعل مشكلات النصوص وأهدافها في فروع علمية مختلفة موضوعا لدراسة متكاملة شكلت بصورة حتمية موضوعا جديدا سمي بـ: "لسانيات النص" (Linguistique textuelle)، فالتطور الذي حصل في الكثير من المفاهيم اللسانية والنقدية الحديثة في التعامل مع الظاهرة الأدبية بشكل خاص في سياق تحليل الخطابات على اختلاف أشكالها، أدى إلى ظهور اتجاه لساني جديد عرف بلسانيات النص.

وتكمن السمة الجوهرية المميزة للسانيات النص عن باقي البحوث الأخرى فيما أطلق عليه "التداخل المعرفي" إن النص يتطلب دراسة واسعة في فروع مختلفة، فقد تشعبت المنابع التي استقى منها مفاهيمه وتصوراته ومناهجه، واتسم البحث النصي بقدرة فائقة على استيعاب كل ذلك الخليط المتباين، بل وتشكيل بنية منسجمة قادرة على الحفاظ على ذلك التداخل من جهة وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية، وشكلت الخواص التركيبية والدلالية والاتصالية للنصوص صلب البحث النصي بمعنى أن البحث يتحقق على مستويات ثلاثة أساسية وهي: المستوى النحوي والدلالي والتداولي بالمفهوم الواسع له؛ حيث تسعى إلى تحليل البنى النصية واستكشاف العلاقات النسقية المفضية إلى اتساق النصوص وانسجامها والكشف عن أغراضها التداولية والبنوية، كما تتجلى مهامها أيضا في "إحصاء الأدوات والروابط التي تسهم في التحليل"؛ ويتحقق ذلك بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق التماسك النصي مع الاهتمام بالسياق وأنظمة التواصل المختلفة، فهو يسعى إلى تحقيق هدف يتجاوز

قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص، إذ لم يعد الاهتمام مقتصرا على الأبعاد التركيبية للعناصر اللغوية في انفرادها وتركيبها، بل لزم أن تتداخل معها الأبعاد الدلالية والتداولية حيث يمكن أن تفرز نظاما من القيم والوظائف التي تشكل جوهر اللغة، فليس من المجدي الاكتفاء بالوصف الظاهري لمفردات وأبنية تتضمن في أعماقها دلالات متراكمة نشأت عن استخدامها وتوظيفها في سياقات ومقامات مختلفة. لذلك فإن مهمة لسانيات النص تتمثل "في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المتنوعة".

فلم يتوقف الباحثون في ميدان لسانيات النص عند إطار الشكل، بل تجاوزه –من خلال بحثهم في العلاقات الخفية التي تحكم تماسك النصوص– منطلقين في كل هذا من كون النص "ينتج معناه بحركة جدلية لا تتمثل في الانتقال من الجزء إلى الكل، وإنما على وجه الخصوص بالتكيف الدلالي للأجزاء في البنية الشكلية الشاملة للنص".

شرع اللغويون في الآونة الأخيرة في التدرج نحو الخطاب الذي يظل من هذا المنظور الأولى بالعناية، وعندما نهتم بهذا الخطاب النصي ونصف طريقة قيامه. بوظائفه؛ فإننا نلاحظ أن النظم البنوية التي تكونه تتصل من الوجهة التداولية بظروف إنتاجه، مثلما تتصل بمشكلات فهمه وقراءته، لكن ما يستحق البحث هو كيفية الانتقال من "الجملة إلى النص"؛ إذ أن هذا الانتقال لا يعود إلى مجرد معايير التوسع الكمي في الأبعاد –بل على العكس من ذلك– يتصل بتغيير نوعي أخذ يسمع بما يسمى "لسانيات النص".

.....

المحاضرة السادسة:

النص وتعريفاته

اختلفت مواقف اللغويين المحدثين في مسألة النص تبعا للتعدد والتباين في المدارس التي ينتمون إليها وباختلاف مواقفهم؛ ففريق منهم لم يثر مسألة إمكانية تجاوز الأبنية اللغوية لبنية الجملة، فكانت أكبر الوحدات بالنسبة إليهم، وفريق آخر ذهب إلى عد الجملة أكبر الوحدات اللغوية ونفى وجود بنية أكبر منها، وانفرد "بنفنيست" (Benveniste) برأي ذهب فيه إلى عد الجملة من وحدات الخطاب متجاوزا بذلك في الإقصاء من عد الجملة أقصى درجات التركيب وأكبر الوحدات اللغوية.

1-مفهوم النص (Texte) في المعجم العربي:

جاء في لسان العرب في مادة (ن ص ص) جملة من المعاني منها:

"-النص: رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا: رفعه وكل ما أظهر فقد نص.

-نص الناقة: أي استخرج أقصى سيرها، ونص الشيء: منتهاه.

-نص الرجل نصا: إذا سأله عن شيء حتى يستقصي كل ما عنده.

-نص القرآن ونص السنة أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من أحكام".

يرتبط مفهوم النص لغة من خلال ماسبق بالرفعة والعلو والإظهار والضم، ويمكن القول إن "الرفع والإظهار" يعنيان أن المتحدث او الكاتب لا بد له من رفع نصه وإظهاره حتى يفهمه المتلقي، أما ضم الشيء إلى الشيء فهو إشارة إلى الاتساق والتماسك الحاصل بين الجمل والعبارات، وكون النص أقصى الشيء ومنتهاه فذلك تمثيل لكونه أكبر وحدة لغوية يمكن الوصول إليها. مما يعني أن هناك توافق بين المفهوم اللغوي للنص والمفهوم الاصطلاحي.

2-مفهوم النص (texte) لغة عند الغربيين:

يرجع أصل كلمة (Texte) في اللغة الإنجليزية وكلمة –Texte) في اللغة الفرنسية إلى الأصل اللاتيني (Textus) بمعنى النسيج، أو الضفيرة من الشعر، ومنه تطلق كلمة (Textil) على ما له علاقة بإنتاج النسيج، بدءا بمرحلة تحضير مواد، وانتهاء بمرحلة النسيج النهائي وبيعه.

ويحيل الأصل اللاتيني إلى النسيج، وهذه المادة توحي بعدة دلالات منها: دقة التنظيم، وبراعة الصنع، والجهد والقصد، والكمال والاستواء.

وورد في معجم (لاروس العالمي) أن كلمة "Text" أخذت من الفعل "Texere" ومعناه نسج، مما يعني أن النص هو النسيج؛ لما فيه من تسلسل في الأفكار وتوال في الكلمات. كما أشار "رولان بارت" (Roland Barthes) إلى أن الكلمة "تدل على " النسيج"، وهذا يوصف بأنه نتاج وستار يختفي وراءه المعنى، وقد شبه نسيج النص بأنه نسيج عنكبوت، لبراعة نسجه وتماسكه؛ بحيث يتعلق بعضه ببعض، ومن ثمة تتجلى خاصية أساسية وهي ترابط وتماسك مكوناته وتشابكها على نحو يشكل وحدته الكلية.

3-مفهوم النص (Texte) اصطلاحا:

تعددت التعريفات التي وضعها العلماء لمصطلح النص، حيث جمع سعيد حسن بحيري أكثر من أربعة عشر مفهوما للنص، فقال: "ولم يكن حظ مصطلح النص أسعد حالا من مصطلح الجملة فثمة اختلاف شديد بين هذه الاتجاهات في تعريف النص إلى حد التناقض أحيانا والإبهام أحيانا أخرى".

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تشرح مفهوم النص؛ فهو يرتكز على اعتبارات تجعله يتجاوز حد الجملة، منها البحث عن ائتلاف المعنى بين التراكيب الأساسية داخل الاستعمالات اللغوية المختلفة والكشف عن الروابط الداخلية والخارجية، وترتبط هذه الاعتبارات بالتغيرات التي تتعلق بعمليات بناء النص وفهمه، إذ تغيرت النظرة إلى هذه

العمليات خلال مراحل متعاقبة، وهذا يرجع إلى طبيعة الاهتمامات والتوجهات وتباين المنهج والآراء.

ومع هذا الاختلاف حول حدود النص الذي يعد أهم المصطلحات التي ارتكزت عليها بحوث المهتمين بلسانيات النص، سنحاول أن نناقش عددا من التعريفات التي طرحها أهم ممثلي هذا الاتجاه.

3-1:مفهوم النص عند "فان ديك":

يرى فان ديك "أن تحديد النص يقتضي نظرة أدبية، وهذا لم يحدث إلا في أواخر الستينيات والسبعينيات، حيث تمت الاستفادة من إنجازات اللسانيات، ومع تحديد الأدبية مع الشكلانيين الروس بدأ مفهوم النص يرتبط بالبحث عن هذه الأدبية، وعن مستويات النص ووحداته وقواعده،وكان سعي "فان ديك" ملحا لإقامة تصور متكامل حول نحو النص منذ 1972م، حيث ظهر كتابه "بعض وجوه نحو النص" وظل مستمرا إلى 1977م مع كتابه "النص والسياق"؛ حيث اهتم "فان ديك" بتحليل النص رابطا بين الأبعاد البنوية والسياقية والثقافية، أي بالجوانب الدلالية والتداولية، حيث يرى "فان ديك" من خلال هذا التصور أن النص لا يمكن أن يحدد على مستوى واحد، بل من الضروري أن يحلل على مستويات عديدة: تركيبية ودلالية وتداولية. وقد أراد "فان ديك" أن يستبدل السؤال التالي: ما النص؟ بسؤال آخر: كيف نحلل النص؟، ليصل بعد ذلك إلى أن "النصوص تملك بنى أخرى مثل البنى العليا (الترسميات) والبنى الأسلوبية، والبلاغية التي هي في عدد مستويات النص مسؤولة عن التغير، وعن البنية الإضافية".

لذلك فالنص بالنسبة لفان ديك "عبارة عن صورة خاصة من الأقوال اللغوية...ونصوص اللغة الطبيعية هي الموضوع الأساس لعلم النص، وليس المنتمية إلى نظم سيميائية أخرى مثل

الموسيقى، والصورة والسينما والرقص...، ومن الممكن أحيانا أن يطلق وصف النص على أشكال التواصل المكتوب بلغة اصطناعية مثل الرياضيات ولغة المنطق ولغة الآلات".

3-2:مفهوم النص عند "هاليداي ورقية حسن

": لم يتوقف "هاليداي" عند محاولة إقامة نظرية لسانية بل سعى إلى توسيع نظرية تهتم بالنص، حيث قدم هاليداي" مع "رقية حسن" سنة 1976م في كتاب "الاتساق في الإنجليزية" تصورا حول النص وعلاقته بالانسجام، فيقولان: "...أي فقرة منطوقة أو مكتوبة على حد سواء مهما طالت أو امتدت...هي النص...والنص وحدة اللغة المستعملة، وليس محددا بحجم...والنص، اعتباره لا شك أنه يختلف عن الجملة في النوع. وأفضل نظرة إلى النص اعتباره وحدة دلالية. وهذه الوحدة لا يمكن اعتبارها شكلا، لأنها معنى، لذلك فإن النص الممثل بالعبارة أو الجملة إنما يتصل بالإدراك (الفهم)، لا بالحجم، فهما يعتبران النص وحدة دلالية لها معنى في سياق معين، أي أنه ليس وحدة شكل، مما يعني أن النص ليس وحدة نحوية مثل الجملة، فهو يختلف عنها نوعيا رغم كونه يتألف منها؛ فالنص لا يتعلق بالجمل، إنما يتحقق بوساطتها ومشفر فيها، كما أن معيار الكم ليس ضروريا، فقد يكون كلمة واحدة، كما يمكن أن يكون جملة واحدة أو امتدادا من الجمل، أو أن يكون نصا أدبيا، فالنص لا يخضع لقياسات الحجم ودرجات الطول. حيث يقولان في موضع آخر: "يمكن للنص أن يكون له أي طول لأنه ليس سلسلة قياسية من الوحدات النحوية...وبعض النصوص تتشابه في الحقيقة من حيث أنها يمكن أن تكون أقل من" جملة واحدة في التركيب النحوي مثل التحذيرات، العناوين، الإعلانات...". ، ف "هاليداي" و "رقية حسن" يقدمان طرحا جديدا للنص، حيث يتفقان مع "بنفنيست" في القول أن النص

ليس وحدة نحوية مثل الجملة، وليس مجموعة متتالية من الجمل، بل هو وحدة من نوع آخر فهو "وحدة دلالية" أي وحدة معنى، وعليه فإن النص عند "هاليداي" و "رقية حسن" لا يتعلق

بالجمل وإنما يتحقق بوساطتها؛ فيقولان: "نحن نستطيع تحديد النص بطريقة مبسطة بالقول إنه اللغة الوظيفية، ونعني بالوظيفة اللغة التي تؤدي بعض الوظائف في بعض السياقات، والنص أساسا وحدة دلالية".

انطلاقا من هذا التعريف فكل من "هاليداي" و"رقية حسن" يحاولان التركيز على جانبي الوحدة والانسجام من خلال الإشارة إلى كون النص "وحدة دلالية"، كما ركزا على الوظيفة التواصلية للنص.

3-3:مفهوم النص عند "جوليا كريستيفا" (Julia Kristiva):

أما تصور البلغارية "جوليا كريستيفا" لدراسة النص فينطلق من مفاهيم لغوية وردت ضمن نظرية "هاليداي" اللغوية. وقد حظي تعريفها له باهتمام خاص؛ لأنها تؤمن بأن التعريفات السابقة له كانت تقتصر على مراعاة مستوى واحد هو السطح اللغوي (الشكل)، لذلك فهي ترى "أن النص أكثر من مجرد خطاب أو قول، إذ أنه ظاهرة عبر لغوية بمعنى أنها مكونة بفضل اللغة".

فالنص عندها "جهاز عبر لغوي يعيد توزيع اللغة ويكشف العلاقة بين الكلمات التواصلية، مشيرا إلى بيانات تربطها بأنماط مختلفة في الأقوال السابقة والمتزامنة معها، والنص نتيجة لذلك إنما هو عملية إنتاجية".

3-4:مفهوم النص عند "رولان بارت" (Roland Barthes):

أما تصور "رولان بارت" لمفهوم النص تبلور في بحث كتبه عام 1970م بعنوان: "من العمل إلى النص"، وقدم فيه نظرية مركزة على طبيعة النص من منظور تفكيكي، بالدرجة الأولى. ويمكن توضيح ذلك من خلا ل قوله: "النص نشاط وإنتاج...النص قوة متحركة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها، لتصبح واقعا نقيضا يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم...إن النص مفتوح، ينتجه القارئ في عملية مشاركة لا مجرد استهلاك، هذه

المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجهما في عملية دلالية، فممارسة القراءة إسهام في التأليف".

انطلاقا من هذا القول فإن النص عليمة إنتاج؛ وهذا لا يعني أنه ناتج لعمل فحسب، لكنه الفضاء ذاته، حيث يتصل بصاحب النص وقارئه، فهو إنتاج يخترق عملا أو عدة أعمال أدبية، كما أنه يمارس التأجيل الدائم، فهو ليس مغلقا إنه لا نهائي، وهذا يتضح لنا من خلال عبارة "النص قوة متحركة"، كما أن "رولان بارت" يشير إلى فكرة أن للقارئ مكانا جوهريا في عملية التفسير لا تقل عن دور المنتج، ولكن هذا لا يعني الحرية المطلقة للقارئ (سلطة القارئ)، لأن الباحث اللغوي يحاول أن يبرز ركائز النص الفعلية في صورة قواعد صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، فهو لا يمكن أن يقدم تفسيرات لا تستند إلى (الدلالة العميقة) ضوابط وحقائق، كما أن عمله هو كشف الأبنية الدلالية العميقة التي تكمن في أعماق النص، وتسمح له أن يحدد من خلال الأبنية التركيبية المتشكلة في النص.

3-5:مفهوم النص عند لوتمان (L. Lotmann):

وأما الباحث السيميولوجي الروسي "لوتمان" فقد اتخذ منظورا أكثر شمولا عندما أدرج مفهوم النص في تصورات الكلية، فيجد أن النص يعتمد على عدة مكونات:

-التعبير: فالنص يتمثل في علامات محددة تختلف عن الأبنية القائمة خارج النص، فإذا كان النص أدبيا فإن التعبير يتم فيه أولا من خلال علامات اللغة الطبيعية، والتعبير في مقابل اللاتعبير يجبرنا أن نعتبر النص تحقيقا لنظام وتجسيدا ماديا له.

-التحديد: عن النص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة مثل أن يكون قصة أو أن يكون وثيقة، أو أن يكون قصيدة، مما يعني أنه يحقق وظيفة ثقافية محددة وينقل دلالتها الكاملة، والقارئ يعرف كل واحد من هذه النصوص بمجموعة من السمات؛ ولهذا السبب فإن نقل سمة ما إلى نص آخر إنما هو وسيلة جوهرية لتكوين دلالات جديدة.

-الخاصية البنوية: إن النص لا يمثل مجرد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدين فاصلين؛ فالتنظيم الداخلي الذي يحيله إلى مستوى متراكب أفقيا في كل بنوي موحد لازم للنص، فبروزه شرط أساسي لتكوين النص.

3-6:مفهوم النص عند دومينيك مانقينو" (D Maingueneau):

في أواخر السبعينيات ظهر كتاب "دومينيك مانقينو" (الذي يتناول أهم اتجاهات تحليل الخطاب، ويحدد" مانكينو" الخطاب بعده مفهوما يعوض الكلام عند "دي سوسير" ويعارض اللسان.

3-7:مفهوم النص في معجم اللسانيات (Jean Dubois et Autres):

وقريبا من تصور "راستيه" نجد أصحاب معجم اللسانيات سنة 1973م يقدمون له ثلاثة تحديدات

-فهو يعني أولا: اللغة في طور العمل، أو اللسان الذي يتكفل بإنجازه ذات معينة، وهو هنا مرادف للكلام بتحديد" سوسير".

-وهو يعني ثانيا: وحدة توازي أو تفوق الجملة، ويتكون من متتالية تشكل رسالة لها بداية ونهاية وهو هنا مرادف للملفوظ.

-أما التحديد الثالث: فيتجلى في استعمال الخطاب لكل ملفوظ يتعدى الجملة، منظورا إليه من وجهة قواعد تسلسل متتاليات الجمل.

ومن هذه الزاوية فإن تحليل الخطاب يقابل كل اختصاص يرمي إلى معالجة الجملة كأعلى وحدة لسانية.

يجد القارئ نفسه أمام زخم هائل من التعريفات التي تناولت النص وانطلقت من نظرة خاصة ومرجعيات مختلفة، وقد تنوعت وتلونت بتلون النظريات الأدبية والمدارس النقدية. ويمكن إرجاع الاختلاف حول حدود النص إلى طبيعة الاهتمامات والتوجهات وتباين المناهج والآراء.

وما دام النص إحالة إلى إطار مرجعي فإن تلك المرجعية ستحدد طبيعة التعامل معه بوصفه كلا مكونا من عناصر متكاملة فيما بينها واعتباره الموضوع الرئيس في التحليل والوصف اللغويين، ويتحكم في إنتاجه عدة عمليات لغوية ونفسية واجتماعية ومعرفية تشكل من الأجزاء وحدة منسجمة قائمة على قواعد تركيبية ودلالية وتداولية معا.

2-مفهوم الخطاب (Discours):

بعد تحديد مفهوم النص من خلال تصورات مختلفة نجد أنفسنا أمام مصطلح آخر لا يقل أهمية عنه هو الخطاب (Discours)، حيث أخذ كل باحث يعرفه حسب وجهة نظره، ويقدم اقتراحاته وإجراءاته للإسهام في بلوة تصور مناسب لمفهومه. وقد كانت المحاولات الأولى لتحديد مفهوم الخطاب مع "هاريس" (Harris) و"بنفينسيت" (E. Benveniste)، ثم ظهرت مع بداية السبعينيات محاولات عديدة لمناقشة التحديدات السابقة وقراءتها في ضوء التصورات التي بدأت تتمايز عن بعضها البعض بتحديد المنطلقات والمقاربات.

يكاد يجمع كل المتحدثين عن الخطاب وتحليله على ريادة "هاريس" في هذه الموضوع من خلال بحثه الموسوم بـ "تحليل الخطاب"، فهو يعرف الخطاب بأنه: "ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض".

يسعى "هاريس" انطلاقا من هذا التعريف إلى تطبيق تصوره التوزيعي على الخطاب، إذ يرى أن العناصر المكونة للنص لا يلتقي بعضها ببعض بشكل اعتباطي، وإنما التوزيعات التي تلتقي من خلالها هذه العناصر تعبر عن انتظام معين لبنية النص.

وإذا كان "هاريس" قد قدم تعريفه للخطاب انطلاقا من تعريف "بلوم فليد" للجملة، فإن باحثا فرنسيا شكل تعريفه للخطاب أبلغ الأثر في الدراسات الأدبية التي تقوم على دعائم لسانية، وهو "بنفينيست" الذي يعرف الخطاب بأنه: "الملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل. والمقصود بذلك أن الخطاب هو الفعل الحيوي لإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معين في مقام معين، ثم يحدد فيما بعد "بنفينيست" الخطاب بمعناه الأكثر اتساعا بأنه: "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما".

يرتبط مفهوم الخطاب عند بنيفينست" بما هو منطوق؛ مما يتطلق وجود طرفين أحدهما يلقي الخطاب فيكون بذلك مرسلا له، بينما يتلقى الطرف الثاني هذا الخطاب فيكون بذلك مرسلا له. والهدف من ذلك هو التأثير والإقناع.

فإذا كان الخطاب قد ارتبط عند الكثيرين بالجانب المنطوق من اللغة؛ فإن الأمر يختلف في مجال اللسانيات، إذ أنه لا يرتبط بالجانب السالف الذكر: "فالخطاب وحدة أوسع من النص، ولكنها تبقى في علاقة مع ظروف الإنتاج"؛ لذلك فإن التفرقة بين النص والخطاب ترتكز في جانب كبير منها على قضية السياق.

ويلخص "جون ميشال آدام" (Jean. Michel. Adam) ذلك من خلال المخطط التالي:

-الخطاب= النص+ ظروف الإنتاج.

-النص=الخطاب-ظروف الإنتاج.

بناء على ما سبق ذكره لايمكن أن يتحدد الخطاب من خلال خواصه التركيبية فقط؛ ولكن من خلال تواجده في وضعية اتصالية معينة، وبالمقابل يمكن عد النص موضوعا يميل نحو

التجريد وهذا ما يتماشى مع التعريفات التي قدمها "دومينيك سلاكتا" (D. Slecta) من قبل حين عد النص "موضوعا شكليا مجردا، فيما عد الخطاب ممارسة اجتماعية تواصلية".

وبعد عرضنا لبعض تعريفات "النص والخطاب" يمكن أن نعد النص في تحديد أولي وثيقة مكتوبة فيما ارتبط الخطاب بالتواصل اللساني الشفوي، ولكن الأمر يحتاج أكثر من ذلك، خاصة إذا كان الحقل المعرفي المقصود هو "اللسانيات"؛ لأن التفرقة بين النص والخطاب تصبح بمثابة المنطلق المنهجي الذي يعود إليه الباحث كلما احتاج إلى ذلك.

.....

المحاضرة السابعة والثامنة:

إشكالية تصنيف النصوص: 1و2

تطرح إشكالية تصنيف النصوص مشاكل كثيرة لاسيما مع ظهور لسانيات النص وعلماء تدريس اللغات، حيث حاولت لسانيات النص الكشف عن البنيات التي تتولد حولها النصوص، من خلال وضع معايير للتمييز بين أنماط النصوص المختلفة. إلا أننا نواجه صعوبة في تحديد أنماط النصوص؛ حيث نصادف في كثير من الأحيان عدة أنماط في نص واحد. فعلى أي أساس يتم التصنيف؟ وما هي المنطلقات النظرية والأسس المعرفية والإجراءات المنهجية التي تقتضيه؟.

لقد بذلت محاولات عديدة وما تزال لتصنيف النصوص ومحاولة تبيان التداخل الموجود بينها، وذلك يقتضي البحث في خصوصياتها من حيث الشكل والمحتوى. فقد حاول بعض الدارسين البحث عن خصوصيات النصوص، فمنهم من ركز على الشكل، ومنهم من ركز على المحتوى "ومن ثم اتجه التحديد إلى التركيز على عامل داخلي نصي أو عامل خارجي نصي أيضا، بل لوحظ الميل إلى ضرورة التوفيق بينهما في بعض الاتجاهات النصية؛ لذلك يرى أحد

الدارسين أن بنية النص ليست محايدة ولا هي قائمة على أسس علامية خالصة، وإنما تتأثر بنوعية النص بالدرجة الأولى، معنى ذلك أن النص هو جماع عمليتين إنتاجيتين. حيث تتعلق الأولى بما يقتضيه الإطار العام للنص، وتتعلق الثانية بمكونات النص الداخلية من جمل وكيفية تتابعها وفق الأسس التي يقتضيها الإطار العام للنص، وبهذا فإن العمليتين متكاملتان.

ثم يذهب إلى أن النصوص تتأسس بناء على تفاعل المقتضيات التواصلية والسيميائية والتداولية وهي التي يمكن بناء عليها تحديد الإطار النوعي للنص الذي ينظم الكيفية التي يسير عليها تتابع الجمل والفقرات داخل النص والنهاية التي يمكن أن ينتهي إليها.

ومن ثمة تسعى لسانيات النص للكشف عن القوانين والمعايير التي تحقق للنص نصيته، كما لها في الحقيقة هدف أعمق يتمثل في محاولة تحديد مختلف البنيات المجردة التي تتولد وفقها مختلف أنواع النصوص؛ ويكون ذلك بدراسة كل نوع، ورصد ما فيه من عناصر بنائية وشكلية قارة. على أن يفضي ذلك إلى تشكيل نظرية عامة تصنف على أساسها مختلف النصوص وطرائق بنائها، وكذلك بيان وظائفها وأنواع العلاقات المتبادلة بينها.

وينطلق علماء لسانيات النص في محاولة صياغة نظريتهم هذه من أن التواصل في المجتمع يتحقق عن طريق أقوال وإنجازات مختلفة –نحو المحادثات اليومية والحكايات والقصص والأمثال والخطب ونصوص الدعاية والنصوص القانونية– باختلاف المقامات التي ترد فيها.

1–نماذج تصنيف النصوص:

يستعمل الباحثون مصطلحي "النمط" و"النوع" يعدهما مصطلحين مترادفين؛ ولكن في حقيقة الأمر هناك اختلاف بين المصطلحين، فالمقصود بأنواع النصوص هي النماذج السائدة عرفيا لأفعال لغوية حركية، ويمكن أن توصف بأنها روابط نمطية في كل منها سمات سياقية – موقفية)، ووظيفية تواصلية، وتركيبية (نحوية–موضوعية)، وقد تطورت من الناحية التاريخية في الجماعة اللغوية، وتتبع المعرفة اللغوية لأصحاب اللغة، ولها تأثير معيارين غير أنها تيسر في

الوقت نفسه التعامل التواصلي بأن تقدم للمتواصلين بدرجة أكبر أو أقل توجيهات محكمة لإنتاج النصوص وتلقيها.

في حين يعرف النمط "بأنه الطريقة التقنية المستخدمة في إعداد النص وإخراجه بغية تحقيق غاية المرسل منه، ولكل فن أدبي نمط يتناسب مع موضوعه، ولكل نمط بنية وترسيمة تتلاءم مع الموضوع المطروح".

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تصنيف النصوص لا تخلو من صعوبات كثيرة، ويرجع ذلك لسببين اثنين:

إن دراسة أبنية النصوص وأنوعها ولد ما يعرف بـ "علم أنواع النصوص اللغوي" الذي يمكن أن يفرق فيه-تقريبا-بين اتجاهين بحثيين رئيسيين:

أولهما العدد الهائل للنصوص المتداول في المجتمع والذي لا يكاد يخضع للحصر.

وثانهما أن النص الواحد مهما كان النوع أو الصنف الذي ينتمي إليه يندر جدا أن يكون متجانسا؛ إذ غالبا ما يشتمل على مقاطع مختلفة تتراوح بين السرد والوصف والشرح.

أ)-النهج البحثي المؤسس على نظام اللغة، والذي يحاول بناء على سمات تركيبية، أي سمات نحوية في المقام الأول (مثل: صور الربط الضميري للجمل، واستعمال عناصر إشارية، وتوزيع الأزمنة...الخ) وصف أنواع النصوص وحدها.

ب)-النهج البحثي الذي يوجهه التواصل الذي يستهدف حل إشكالية أنواع النصوص انطلاقا من جوانب موقفية وتواصلية وظيفية.

وعلى ضوء هذين الاتجاهين البحثيين ظهرت بعض التصنيفات النصية نذكر منها:

1-1:تصنيف جلنس (H. Glenz): ويقوم تصوره على أسس تواصلية دلالية تبرز الوظيفة الأساسية، وتتأسس أنماط النص الرئيسة بالنسبة له على النحو الآتي:

-نصوص ربط (-وعد، عقد، قانون، إرث، أمر).

-نصوص إرشاد (التماس، خطاب، دفاع، نصوص عادية، خطاب سياسي، كتب تعاليم وإرشاد).

-نصوص اختزان (ملاحظات، فهرس، دليل، تلفون، يوميات، تخطيط، مسودات).

-نصوص لا تنشر علانية (تقدير، عرض، رسالة، بطاقة).

-نصوص تنشر علانية (خبر، كتاب، دراسة، رواية، قصة، مسرحية، شعر).

1-2-تصنيف إيجنفايلد (Eigenvald): قدم "إيجنفايلد" التصنيف الآتي:

-نص صحفي، مثل: النص الخبري، تقرير، افتتاحية، تعليق.

-نص اقتصادي، مثل: الجزء الاقتصادي في صحيفة.

-نص سياسي: خطبة سياسية، قرار منشور، بيان تنديد.

-نص قانوني: رسالة مهام، نص دستوري، حكم قضائي، نص معاهدة.

-نص علمي: نص من العلوم الطبيعية، نص من العلوم الاجتماعية.

حاول هذا الباحث تصنيف النصوص حسب مجال النشاط الممارس ووظيفة النص، ويبدو أنه تصنيف لا يرتكز على معيار واحد مما يخلق عدم التجانس بين هذه الأنواع.

1-3:تصنيف جروسه (Grosse): قام جروس بتصنيف النصوص إلى الأنواع التالية:

-نصوص معيارية؛ مما يعني أن النص يحقق معيارية مثل: القوانين، اللوائح، شهادات الميلاد.

-نصوص الاتصال؛ أي إن النص يحقق وظيفة تواصلية مثل: كتابات التهنئة والمواساة.

-النصوص الدالة على مجموعة، يحقق هذا النوع من النصوص وظيفة الدلالة على مجموعة، مثل: الأناشيد الجماعية.

-نصوص شعرية؛ تتجلى من خلال هذا النوع الوظيفة الشعرية مثل: القصيدة، الرواية، المسرحية...

-نصوص قائمة على الذات، يظهر من خلال هذا النوع من النصوص الوظيفة الذاتية، مثل: اليوميات، سيرة الحياة، ترجمة ذاتية.

-نصوص قائمة على الطلب، يحقق هذا النوع الوظيفة الطلبية مثل: إعلان، دعاية، برامج، التماس، كتابة، رجاء...

-فئة التحول مثل: نصوص تقدم وظائف طلبية ونقل المعلومات.

-نصوص قائمة على الخبر الموضعي، ومهمة هذا النوع نقل المعلومات مثل: الخبر، التنبؤ بالطقس، النص العلمي.

ركز "جروسيه" من خلال تصنيفه للنصوص على الوظيفة التي يؤديها النص، ولكن هذا يبدو غير كاف لأن الوظائف كثيرة ويصعب حصرها، فالوظيفة التواصلية مثلا لا تقتصر على كتابة التهنئة والمواساة فقط، بل توجد في كامل النصوص، لذا فإن هذا التصنيف يفتقر إلى التجانس على نحو ما فعله "إيجنفاليد".

4-1:تصنيف علماء لسانيات النص:

إن التصنيفات السابقة لا تستند إلى معايير دقيقة، بل حاول أصحابها التركيز على معيار معين، لذلك حاول علماء لسانيات النص وضع معايير أكثر دقة تصنف وفقها مختلف النصوص والخطابات، وقد قدمت عدة محاولات في هذا المجال نذكر منها:

-التصنيف على أساس وظيفي تواصلي:

يركز هذا التصنيف على الوظيفة اللغوية المهيمنة في النص، ويبدو أن "رومان جاكسون" هو المرجع الأساس لهذا التصنيف، حيث ميز بين مختلف النصوص بحسب الوظيفة الأكثر بروزا فيها:

-نصوص تهيمن فيها الوظيفة المرجعية (La Fonction réféntielle)، وهي التي تأتي فيها عرض لمعلومات أو أخبار، فهي بالدرجة الأولى نصوص إعلامية إخبارية.

-نصوص ذات طابع تأثيري، ويكون التركيز فيها على المتلقي من أجل إقناعه والتأثير فيه، وتكثر فيها صيغ الخطاب والطلب.

-نصوص ذات طابع تنبيهي (phatique)، وهي تهدف أساسا إلى الحفاظ على استمرارية التواصل ومراقبة مدى فعاليته ونجاعته، كما تولي عناية خاصة بتسلسل النص وترابطه حتى يتمكن من متابعته.

-نصوص ذات طابع معجمي أو لغوي صرف وهي التي يأتي التركيز فيها على وسيلة الاتصال من حيث وضوحها، وحسن أدائها لوظيفتها، وتتجسد في شرح المتكلم وتبسيطه لبعض عباراته أو كلماته.

-نصوص ذات طابع إنشائي (La fonction poétique)، وهي النصوص التي يكون الاهتمام فيها منصبا على الجانب الشكلي، نحو تحسين التراكيب وانتقاء الكلمات بما يكسبها طابعا جماليا وفنيا مميزا.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه البنوي ومن بعده الاتجاه الوظيفي التواصلي، قد وظفا تصنيف "جاكسون" في التمييز بين النصوص وتحليلها.

-التصنيف السياقي أو المؤسساتي:

وهذا التصنيف ذو طابع اجتماعي باعتباره يركز على الوظيفة التي يؤديها النص، وقد تمخض عن هذا التصنيف ما هو متداول حاليا من تمييز بين النصوص الإعلامية والدينية والإشهارية والإدارية وغيرها، وكما هو واضح فكل نوع من هذه الأنواع بالإمكان رده إلى المؤسسة الاجتماعية التي يصدر عنها.

-التصنيف حسب العملية الذهنية الموظفة في النص:

يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات وضوحا ودقة، فهو التصنيف الذي يميز بين أنواع النصوص حسب العمليات الذهنية أو العقلية التي توظف في النص أكثر من غيرها، كالاستدلال أو الشرح أو العرض أو السرد وغيرها، وعليه فقد ميز بين الأنواع التالية:

-النص الحجاجي (Le texte orgumentatif):

إن النية أو القصد في هذا النوع من الخطاب، هو تغيير اعتقاد يفترض وجوده لدى المتلقي، باعتقاد آخر يعتقد المرسل أنه الأصح، كما ينطلق الحجاج في النص من مبدأ أن للقارئ أو السامع رأي حول القضية المطروحة أو موضوع الكلام، ويهدف في النهاية إلى الإقناع.

وتطرد في هذا النوع من النصوص علاقات معينة، مثل العلية والسببية والتعارض وغيرها، وأما الاتساق فيرتكز فيه على التكرير والتوازي والتبيين.

ويعد النص الحجاجي نوعا مهما من النصوص التي وصلت الدراسات بشأنه إلى نتائج هامة جدا، وتعد الأبحاث حول هذا النوع من النصوص امتدادا للموروث البلاغي، فهو حقل دراسي جديد تم استثماره في دراسة النصوص الأجنبية، بينما تفتقد لغتنا العربية لهذا النوع من الدراسات بالرغم من تنوع نصوصها.

-النص الإعلامي (Le texte informatif):

إن الغاية في هذا النوع من النصوص هي تقديم معلومات ومعارف حول موضوع معين يفترض أن المتلقي يجهلها، أو ليست لديه معلومات كافية حوله، وتتمثل النصوص الإعلامية في الصحافة والإشهار ونستمدها من المكتبات والأكشاك والمراكز الثقافية والاشتراكات، وتستند على مؤشرات مرئية مثل العناوين في كتابتها ومضامينها وأنواع الطباعة وتتوجه إلى أغلب الجماهير لتمكنها من الفهم الإجمالي للأحداث الجارية.

ـ النص السردي (Le Texte narratif):

يحيل السرد على واقع تجري فيه أحداث معينة في إطار زماني معين، يبين فيه الذي يحكي كيف تتحول الأحداث، وكيف تتطور عبر الزمن، وعادة ما يشتمل الخطاب السردي على ثلاثة مراحل: الحالة الأولى التحولات الطارئة والحالة النهائية، كما يشتمل أيضا على تدرج معين تفرضه مجريات الأحداث وتعاقبها.

ـ النص الوصفي (Le texte descriptif):

يعكس الوصف واقعا فيه إدراك كلي وآني للعناصر المكونة لهذا الواقع، وكيفية انتظامها في الفضاء أو المكان الذي توجد فيه، وقد يكون الأمر متعلقا بموجودات جمادية أو بأشخاص أو بغيرها، كما يتمثل الوصف في محاولة نقل هذا الواقع بجزئياته وتفاصيله

وانطلاقا من هذه التصنيفات يؤكد أغلب علماء لسانيات النص صعوبة هذه العملية؛ ويرجع ذلك إلى ما تتميز به اللغة من تعقيد وتداخل بين مختلف ظواهرها، وقد أكد ذلك "رومان جاكسون" عندما انتهى في تصنيفه لوظائف اللغة إلى التداخل الذي يحصل بين هذه الوظائف في أثناء الكلام.

ويرى "جون. ميشال. آدم" أن أنواع النصوص غير متجانسة إطلاقا، ويتجلى انعدام تجانسها في أنا نجد تداخلا بين بنية سردية وبنية وصفية ضمن الفقرة الواحدة وأحيانا ضمن الجملة الواحدة.

ولعل هذا ما جعل "محمد خطابي" يؤكد أن النصوص، وخاصة الأدبية منها لا تخضع لانسجام تام إذ "كثيرا ما نجد نصوصا تتعايش فيها وظائف وصفية، سردية، حجاجية، ولا أدل على ذلك من النصوص الأدبية التي تتضمن خليطا من الوصف والسرد والحجاج مما يدعو إلى البحث عن معيار آخر للتمييز".

لذلك يقترح "جون ميشال آدام" وهو أحد أكثر اللغويين اهتماما بالبحث في أنواع النصوص، تحديدا مغايرا لا يكون على أساس النظر في البنية العامة للنص، ولكن على أساس

النظر في طبيعة المقاطع المكونة له ومدى هيمنة أحدها أكثر من غيره على النص. مما دفعه لإدخال بعض التعديلات على التصنيف الذي سبق ذكره ليصبح على النحو الآتي:

-نصوص يغلب عليها الطابع الحجاجي: (textes à dominante logico argumentative) مثل: المدخلات العلمية والمحاضرات والتقارير...

-نصوص يغلب عليها الطابع الإعلامي أو الإخباري: (textes à dominante informative) مثل: الروايات والسير والمذكرات والتحقيقات والمحاضر.

-نصوص يغلب عليها الطابع الوصفي: (textes à dominante descriptive) نحو: القصص والروبورتاجات، وعرض التجارب والمذكرات.

ويرى "دي بوجراند" أنه "لربما كان في استطاعة الناس أن يستعلموا النصوص دون أن يحددوا أنواعها، غير أن الكفاءة عندئذ تقل وطريقة التفاعل بين المتكلم أو الكاتب وبين السامع أو القارئ تظل غامضة". فالأنماط المختلفة للنصوص تساعد على إيصال الفكرة عندما يحسن كل من الكاتب والقارئ أو السامع توظيفها.

وما يمكن قوله في الأخير هو أن معرفتنا بأنواع النصوص والوقوف على خصائصها وطرائق انتظامها واشتغالها، من شأنه أن يمكنا من وضع واتباع استراتيجيات معينة للقراءة والكتابة حسب طبيعة كل نوع، ومنه إلى وضع طرق ملائمة لتعليمية النصوص على المستويين القرائي والإنتاجي (الكتابي).

.....

المحاضرة التاسعة:

المحادثة وتحليلها

ويعد فرع "تحليل المحادثات" (Analyse des conversations) موضوع التقاء عدة حقول معرفية: نحو تحليل الخطاب، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، واللسانيات الاجتماعية، والتداولية، ولسانيات النص.

1-مفهوم المحادثة (La conversation):

ورد مصطلح المحادثة على صيغة "مفاعلة" التي تدل على المشاركة، مما يعني أنها تواصل شفوي تتوزع فيه أدوار الحديث بين طرفين أو أكثر، فتمثل المحادثة بذلك تفاعلا كلاميا يشترط فيه "تحقق الفعل اللغوي المقصود من جميع المحادثين والمداخلين، فيكون كل طرف فاعلا ومفعولا به في الآن نفسه".

لذلك تعد المحادثة في حقيقة الأمر النشاط اللغوي الرئيس، وقد نظر إليها في البداية من خلال تعريف السلوكيين "بأنها جمع بين مثير واستجابة...ثم حل محل هذه النظرة الضيقة بحث في تبادل الأدوار وما يشتمل عليه من نظرة إلى العمل الحواري بما فيه من فعل ورد فعل بوصفهما مكونين لنظام الحديث".

يتبين من خلال هذا التعريف أن السلوكيين ربطوا المحادثة بالمثير والاستجابة ويعدها نشاطا لغويا؛ لأنهم فسروا اللغة على اعتبار أنها سلوك إنساني ناتج عن مثير واستجابة، ولكن بعد تطور الدراسات اللسانية أصبحت ترتبط بتبادل الأدوار والحوار بين المشاركين في الحديث. ويستخدم مصطلح المحادثة بالمعنى العام "ليقصد به التبادلات الكلامية الحقيقية في المجتمع، وبمعنى أخص أنماط معينة من الأحاديث، بغض النظر عن المقامات والأزمنة التي صدرت عنها". يجسد هذا التعريف أهم ميزة للمحادثة من حيث هي نشاط كلامي حقيقي في المجتمع، كما أنها تختص بأنماط معينة من الأحاديث؛ ويرجع اهتمام الباحثين بالمحادثة إلى أنها "تصور شكل التفاعل اللغوي تصويرا رائعا؛ شكلا يتفاعل من خلاله المشاركون في الفعل في سياق محدد تفاعلا مباشرا، ومن ثم يجرون نشاطا منظما تعاونيا".

يتضح انطلاقا من هذا المفهوم أن التفاعل بين المشاركين في المحادثة يكون مباشرا وفي سياق محدد، مما يجعلها نشاطا منظما.

أما "فان ديك" فيفرق بين المصطلحات التالية: حديث ومحادثة وحوار؛ فيرى أن "المحادثة وحدة تفاعل اجتماعية تتكون من سلسلة متشعبة من أحداث لغوية، وتحدد ارتباطا بسياق اجتماعي. وعلى النقيض من ذلك فمن الأحرى أن يعد الحديث تجريدا لغويا أو نظريا نصيا، كالوحدة النصية التي تتشكل في سلسلة منظمة من المنطوقات التي تتجلى في المحادثة، ولذلك نتحدث عن مشاركين في المحادثة وتوجيه المحادثة...، بينما تكون مثل الترابط والتتابع هي خواص للحديث. إن مصطلح الحوار شكل أعم، يتعلق بالحديث/بالمحادثة وبأشكال أخرى للتفاعل اللغوي...ويتميز الحوار بوجه خاص بأن الأمر فيه لا يتعلق بتفاعل أحادي".

2-سمات المحادثة:

تتميز المحادثة بكونها نتيجة نشاط لغوي بين مشاركين اثنين على الأقل (شركاء التفاعل)، وقد حاول "فيهيفجر" أن يحدد الفرق بين النص والمحادثة، وذلك على أساس عدد المتكلمين/السامعين المشاركين؛ فالنص ينتجه واحد، أما المحادثة فيجب أن يتوفر فيها شرط تناوب الأدوار بين المتكلمين، حيث إن عدد المشاركين ضروري لكنه غير كاف؛ وبما أن الأدوار تعد وحدات وظيفية للمحادثة فيجب أن تخضع للشروط العامة للتفاعلات، حيث يجب أن تنتظم أفقيا وزمنيا، فلا يمكن أن تفهم المنطوقات حين تنتج في الوقت ذاته، فلا يتحقق القصد العام للحديث. كما يجب أن يتبادل المتحدثون الأدوار؛ فلكل دور تال متحدث آخر. كما ينبغي توفر سمة أخرى وهي التناوب الإجباري للأدوار بين المتكلمين، إضافة إلى موضوع المحادثة.

وتجسد المحادثة أحد أشكال التفاعل الاجتماعي وهي تتكون من سلسلة من الأحداث

اللغوية، كما أنها ترتبط بسياق اجتماعي محدد، أما الحديث فهو "الشكل الوحيد للتفاعل الفعلي"، ومن أهم خصائصه هو الترابط والتتابع، بينما الحوار هو شكل أعم.

فالمحادثة حسب "فان ديك" تختلف عن بقية أشكال التواصل في معايير نظامية؛ تركيبية، ووظيفية، فلا توجد بالنسبة للحديث قيود تصنيفية للمشاركين: فكل مستخدم للغة يمكن أن يشترك وسيشترك في مواقف محددة باطراد في أحاديث، وكذلك لا توجد قيود مضمونية ثابتة، حيث يمكن أن يدور حديث حول أي موضوع كان، على الرغم من وجود بعض الأحاديث المقيدة بشروط دلالية محددة، وبعضها الآخر مقيد بشروط تداولية، حيث يمكن أن تتوالى مع أحاديث معينة كل أنواع الأفعال الكلامية. إضافة إلى عدم تقيد الحديث بالسياق الاجتماعي؛ ففي أغلب السياقات يمكن أن تجرى أحاديث؛ ولذلك يمكن أن يقال بوجه عام إن الحديث هو الشكل الأساس للتحاور وضبط الأبنية الاجتماعية في التفاعل على المستوى الأصغر؛ أي على مستوى العلاقات غير المباشرة بين المشاركين.

3-تحليل المحادثة:

يمثل تحليل المحادثة -التحليل المفصلي للبيانات التحاورية- أحد أهم الأساليب المستخدمة في مدرسة علم الاجتماع المعروفة بـ" تحليلية التحاور"، ويعود الفضل في إرساء مبادئ تحليل التحاور إلى عالم الاجتماع الأمريكي "هارولدجارفنكل" (Harold Garfinkle)، الذي كان يدرس في بداية الخمسينيات الأشرطة المسجلة للمناقشات التي كانت تجري في غرف هيئة المحلفين وهم يحاولون الوصول لقراراتهم. فتحليل المحادثة منهج في علم الاجتماع يدرس القوة والتحكم في الحياة الاجتماعية أثناء تطورها، بمعنى أنه لا ينظر إلى الأفراد على أنهم يحترمون القواعد أو ينسجمون مع فئات أو أصناف يفرضها من الخارج أو الأعلى، بل إنهم يبنون قواعدهم وفئاتهم الاجتماعية أثناء تطورهم. ومن بين رواد هذا العمل:

"هارفيساكس" (Hervey. Sacks) و"إيمانويل شغلوف" (Emmanuel Schegloff) ، والتحق بهما بعد فترة وجيزة "جال جفرسون" (Gail. Jefferson).

وقد تشكلت "مقاربة تحليل المحادثة" في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات–التي تعد اللغة نشاطا اجتماعيا تفاعليا–من مجموعة من الأعمال نذكر منها:

3-1:التفاعلية الرمزية:

تشمل أعمال "غوفمان" (E. Goffman) التي تتناول بالدراسة المحادثات اليومية التي تخضع للاحترام المتبادل بين المتحادثين، مع الحفاظ على السير الحسن للمحادثة؛ حيث ينطلق هذا الباحث من مبدأين تأسست عليهما مختلف المقامات والوضعيات التي تتم بها المحادثات، أولهما: يحق لأي فرد في المجتمع أن يطالب الآخرين معاملته بما يتناسب ومقامه، وذلك عملا بمبدأ المشاركة التي تحدث عنه "جرايس"، وهو مبدأ يتحكم في كل تبادل كلامي ناجح. وانطلاقا من هذا المبدأ يطالب المجتمع من ذلك الفرد أن يتحلى بالمكانة التي طالب بها الآخرين الاعتراف بها، ويؤكد "غوفمان" من خلال هذه المقاربة ضرورة احترام القواعد النحوية واللسانية التي تخضع لها محادثات الأشخاص.

3-2:إثنوغرافيا التواصل:

يعد موضوع اللغة ضمن هذه المقاربة ظاهرة ثقافية اجتماعية، تتحكم فيه مجموعة من الوظائف، وقد حاول كل من "هايمز" و"جمبرز" تأسيس مفاهيم مثل: السجل الكلامي، أفعال الكلام وألعاب اللغة، والملكية التبليغية، وهذا ضمن الوضعيات التفاعلية الاجتماعية.

ويخضع التحليل ضمن هذه المقاربة للمعطيات التالية:

–الإطار التفاعلي والتواصلي الذي تندرج فيه الأبعاد الزمانية والمكانية، أي الجو النفسي للمحادثة والمشاركون فيه، إضافة إلى العلاقات الرابطة بينهم.

-الغاية من النشاط الكلامي والقناة التي تسمح بهذه العملية، وهي إما: منطوقة أو مكتوبة، مباشرة أو غير مباشرة.

-معايير التفاعل التي تسمح بسير التفاعل، وهي معايير غير لغوية.

-قواعد التأويل التي تضفي دلالات على السلوكات التواصلية في السياقات التي يتحقق فيها الخطاب.

3-3:إثنوميثودولوجيا المحادثات اليومية:

يعد "شغلوف" و "ساكس" من أهم رواد هذه المقاربة، وهي ترتكز على الذات الاجتماعية المنشئة للفعل التواصلي للحقيقة الاجتماعية اليومية، عن طريق معارفه وتمثلاته واستراتيجياته الخطابية لغرض بلوغ غايات محددة، ولا يتأسس البحث في هذه المقاربة على فعل كلامي منعزل، بل على طريق الملكات والقدرات في سبيل تحقيق نشاطات المحادثات التي تجري بين أعضاء المجتمع الواحد ضمن الحياة اليومية. وتنتظم المحادثة حسب "شغلوف" و"ساكس" وفي النمط الاتي:

-الإجراء الافتتاحي: يشمل ملفوظات السلام أو النداء والاستجابة مثلما يحدث في المكالمة الهاتفية.

-الإجراء الاختتامي: ويشمل مرحلة تحضيرية يستخدم فيها المتكلم أشكال الختام ليعلم المستمع بانتهاء التبادل (مرحلة الاختتام).

3-4:المقاربة السوسيولغوية:

تم تحديد النوع اللغوي المتجلي في مجموعة لغوية ما باختلاف فئاتها من حيث: السن، الجنس، مستوى التكوين، المستوى الاقتصادي، الأصل، العرق...وبهذا تأسس علم الاجتماع اللغوي للعناية بالمستمع المؤول الذي يولي اهتمامه لكل خلل يحدث في أية محادثة؛ حيث حدد

"جمبرز" الأسباب التي تعيق عملية الفهم المتبادل (العناصر التنغيمية–العالم الرمزي ورؤية العالم لدى المتخاطبين).

3–5:المقاربة التباينية:

تجلت هذه المقاربة بوضوح في أعمال "لايبوف"، حيث يرى أن التغيرات التي تصيب اللغة مصدرها تغيرات في المجتمع؛ وتشمل هذه التغيرات المستوى الأسلوبي الفردي بتجليه في أسلوب كل متكلم في الحديث، وعلى المستوى الاجتماعي الذي يظهر مختلف استخدامات المتكلمين على مستوى المجموعة اللغوية الواحدة.

3–6:المقاربة التفاعلية:

تأسست هذه المقاربة بسويسرا وفرنسا بزعامة "أيدي رولي" (E. Roulet) بجنيف، و "كأوركيوني" بمدينة ليون، وبعض اللسانيين أمثال: "ج. موشلار" (J. Mosch) ، و "سيبربر" (Sperber) و "ويلسون" (Wilson).

ويرى "رولي" أن تحليل المحادثة ينطلق من نمطين من الدراسة:

–الدراسة التراتبية: وتشمل مستويات أساسية تجسد في: الفعل الكلامي وهو أصغر وحدة ينتجها المتكلم، وهو يرتبط بدورة الكلام. كما تشمل عنصر التبادل الذي يجسد أصغر وحدة يتشكل منها التفاعل، ويتشكل على الأقل من فعلين كلاميين، ويسمى كل مكون للتفاعل تدخلا.

الدراسة الوظيفية: وهي تسعى إلى إثبات الوظيفة الإنجازية لكل عنصر في التبادل، إضافة على تجسيد الوظائف التي تربط بين مختلف مكونات التدخل.

3–7:الحوارية وتعدد الأصوات:

رائد هذه المقاربة هو "باختين" الذي أثرت أعماله في الحوارية على التصور اللساني للغة حديثا، حيث صار التفاعل الكلامي محور أي نظرية تتناول اللغة يعدها موضوعا للدراسة.

وتنظر هذه المقاربة إلى اللغة على أساس وظائفها التواصلية؛ إذ يرى "باختين" بأن التعبير ليس فعلا فرديا، لكنه نشاط اجتماعي حددته مجموعة من العلاقات الحوارية، فالحوار إذن لا يمكن حصره فيما يجري بين شخصين في المحادثة اليومية، إنه يشمل أيضا كل إنتاج كلامي صادر عن الإنسان.

.....

المحاضرة العاشرة:

النصية ومعاييرها

1-الاتساق (السبك): (cohésion)

وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية (surface) على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق (progressive occurrence)، حيث يتحقق بها الترابط الوصفي. فهذا المعيار يختص بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهرة النص؛ أي أن هذا المعيار يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق وينتظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية، ويتحقق ذلك بتوفر مجموعة من وسائل الاتساق التي تجعل النص محتفظا بكينونته واستمراريته، ومن بين هذه الوسائل نذكر: الإحالة-التكرار-أدوات الربط-الحذف-التقديم والتأخير-التوازي.

2-الانسجام (الالتحام): (cohérence):

إذا كان معيار الاتساق مختصا برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص، فإن معيار الانسجام يختص برصد الاستمرارية المتحققة في عالم النص، ونعني بها الاستمرارية الدلالية، ويتطلب الانسجام من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وله وسائل تشمل على العناصر المنطقية نحو السببية والعموم والخصوص.

ومن ذلك يمكننا القول أن الاتساق والانسجام من أهم المصطلحات المحورية في الدراسات التي تندرج ضمن مجال لسانيات النص، بل هناك من رأى أنهما من أهم القضايا الأساسية لتحليل النص، وإذا كان الاتساق (التماسك) مفهوم يعنى بخصائص الربط النحوي بين الجمل والعبارات لتأليف بنية نصية متماسكة مترابطة، فإن الانسجام غير ذلك فهو "استمرار على مستوى المعنى ويشبه الاتساق السطحي من ناحية التمثلات العرفانية لإنتاجه أو تقبله، إلا أنه يختلف عنه من حيث هو راجع إلى البنية النحوية ولكن بنية (مكون عالم النص) أي (المفاهيم والعلاقات) التي تقابلها مفاهيم وعلاقات هي معرفتنا للعالم".

3-القصد: (Intention):

وهو يتضمن موقف منتج النص لإنتاج نص متسق ومنسجم، باعتبار منتج النص فاعلا في اللغة مؤثرا في تشكيلها وتركيبها، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطية معينة للوصول إلى غاية بعينها. لذلك يعد كل نص بنية نصية. ويعد القصد إحدى المقومات الأساسية للنص باعتبار أن لكل منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها أو نية يريد تجسيدها، ويستمد القصد شرعية وجوده في الدراسات اللسانية قديمها وحديثها من أن كل فعل كلامي يفترض فيه وجود نية للتوصيل والإبلاغ إذ لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد.

4-الاستحسان أو القبول (Acceptabilité):

ويقصد به موقف متلقي النص حول توقع نص متسق ومنسجم؛ أي قبول القول الحامل للرسالة والرسالة ذاتها.

5-المقام: (situation):

وهو يتضمن العوامل التي تجعل نصا ما مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، وتأتي أهمية هذا المعيار في قراءة النص وفهمه إذ لا يمكن في بعض الأحيان تجاهل الموقف الذي نشأ

فيه النص والموقف الاتصالي الذي قيل فيه، وقد أخذ علماء اللغة العرب مادتهم اللغوية على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه والذي قد تتغير صوره بتغير هذا المحيط وتلك الظروف، لذا رفض النصيون ما نادى به البنويون –والشكلانيون منهم بخاصة– الذين يدعون إلى بتر العلاقة بين النص والعوامل الخارجية ويدعون إلى موت المؤلف وانغلاق النص على نفسه وتوجيه القراءة إلى النص ذاته دون اعتبار أي عامل آخر، ويرى علماء لسانيات النص أن من الأسس التي تقوم عليها قراءة النص معرفة ظروفه الزمانية أي البعد التداولي للنص أو الخطاب.

6–التناص: (Intertextualité)

ويتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة ويتفق أغلب العلماء على أنه لا يوجد نص يخلو من حضور أجزاء أو مقاطع من نصوص أخرى، إذ يعد كل نص فضاء تلتقي فيه نصوص عديدة بما تتضمنه من رؤى فكرية وحضارية مختلفة يحكم الكاتب مزجها بطريقته الخاصة فيشكل نصا متسقا منسجما.

7–الإخبار أو الإعلام: (Information):

وهو العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية في مقابل البدائل الممكنة والواقع أن كل نص يحمل مجموعة من المعلومات بأي شكل من الأشكال غير أن مقدار الإعلامية هو ما يوجه اهتمام السامع.

وهاته المعايير يمكن إدراجها في ثلاثة جوانب رئيسة هي:

–الجانب الأول: ويتم فيه دراسة أدوات الاتساق أي الأدوات النحوية التي تضمن التحامه وترابطه ومنها التكرار، الإحالة والاستبدال والحذف.

–الجانب الثاني: هو جانب يهتم بالدلالة وذلك بدراسة مبادئ الانسجام.

-الجانب الثالث: "الجانب التداولي فيضم دور المتلقي والموقف وهدف النص والمقام ونوع المعلومات المطروحة وأنواع التفاعل وأشكال السياقات وكيفية التواصل"

.....

المحاضرة الحادية عشرة:

الاتساق و الانسجام

أولا: الاتساق

ركز اللسانيون على أدوات الربط بين الجمل محددين أنواع العلاقات الممكنة في الخطاب المتماسك باعتبارها أساسا للسانيات النص، ومن ثم كان البحث في مصادر التماسك مميزا النص من اللانص؛ فالنص باعتباره وحدة دلالية ترتبط أجزاؤه بوساطة أدوات ربط مباشرة وتختلف من نص إلى آخر تبعا لنوعية النص واختلاف المؤلفين.

1-مفهوم الاتساق لغة:

يقول ابن منظور في معجمه: "استوسقت الإبل: اجتمعت الإبل: طردها وجمعها...واتسقت الإبل واستوسقت: اجتمعت وقد وسق الليل واتسق؛ وكل ما انضم، فقد اتسق والطريق يتسق، ويتسق أي ينضم...واتسق القمر استوي، وفي التنزيل: "فلا أقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر إذا اتسق" (سورة الانشقاق: 16-17-18). يقول الفراء: "وما وسق أي وما جمع وضم، واتساق القمر: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه ليلة ثلاث عشر وأربع عشر والوسق ضم الشيء إلى الشيء، وقيل كل ما جمع فقد وسق والاتساق الانتظام".

يتضح من خلال قول "ابن منظور" أن كلمة الاتساق تحمل في طياتها معان متعددة منها: الاجتماع والانتظام والاستواء الحسن.

ويقول "ابن فارس" في مادة (و س ق): "الواو والسين والقاف كلمة تدل على حمل الشيء وسقت العين الماء حملته". يتضح من خلال هذه المادة اللغوية أن كلمة الاتساق تحمل معنى الحمل.

يتضح من خلال هذا أن المفهوم لمعجمي لكلمة الاتساق يرتبط بـ: "الاجتماع والانتظام والانضمام وحمل الشيء، مما يثبت أن المعاجم العربية ربطت الاتساق بالاجتماع والانتظام.

2-مفهوم الاتساق اصطلاحا:

يعد الاتساق من الكلمات المفاتيح، التي ارتكزت عليها الدراسات اللسانية الحديثة، نظرا لأهميتها القصوى في إبراز النصية فقد عدها كل من "دي بوجراند ودسلر" المعيار الأول لتحقيق النصية، باعتبار أن الاتساق يعنى ببنية النص اللغوي السطحية، ويتحقق عبر وسائل وآليات تجعل من النص الواحد كلا متكاملا، وتجمع هذه الوسائل في مصطلح عام هو: الاعتماد النحوي الذي يتجلى في الجملة الواحدة، أو في مجموعة من الجمل، أو في فقرة أو في مقطوعة،

أو في النص برمته.

لذلك نال الاتساق وأقسامه اهتماما كبيرا من لدن علماء النص، ويعرف بكونه مجموع الإمكانيات المتاحة في اللغة لجعل أجزاء النص متماسكا بعضها ببعض. إذ يعرفه محمد خطابي على أنه: "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب ما، يهتم فيه بالوسائل اللسانية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته".

ويعرفه "كارتر" (Carter) بقوله: "يبدو لنا الاتساق ناتجا عن العلاقات الموجودة بين الأشكال النصية، أما المعطيات غير اللسانية (مقامية، تداولية) فلا تدخل إطلاقا في تحديده"؛

أي أن الاتساق يتجسد على مستوى البنية الشكلية والتركيبية للنص، أما الظروف والملابسات الخارجية فلا يعنى بها.

أما "صبحي إبراهيم الفقي" فقد قال: "...فالتماسك إذن لا يركز على ماذا يعني النص بقدر ما يركز على كيفية تركيب النصي باعتباره صرحا دلاليا".

3-أهمية الاتساق:

تبرز أهمية الاتساق النصي في أن الكلام لا يكون مفيدا "إذا كان مجتمعا بعضه مع البعض الآخر دون ترابط، لأنه إذا أصبح الكلام خاليا من التماسك أصبح -كما ذكر ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري- في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب.

كما تعمل وسائل الاتساق على تحقيق الترابط والتماسك بين عناصر الجمل، ولذلك فهو عنصر جوهري في تشكيل النص وتفسيره.

ويجمل "صبحي إبراهيم الفقي" أهمية الاتساق النصي فيما يلي:

-التركيز على كيفية تركيب النص كصرح دلالي.

-إعداد روابط التماسك المصدر الوحيد للنصية.

-التعرف على ما هو نص وما هو غير ذلك.

-الربط بين الجمل المتباعدة زمنيا.

لذلك تتجلى أهمية الاتساق النصي في تحقيق النصية؛ أي تمييز النص عن اللانص، فهو لا يكفل ترابط النص فحسب بل ييسر للقارئ متابعة الخطاب وفهمه ومن ثمة يضمن له الخاصية التفاعلية.

4-أنواع الاتساق:

أشار اللسانيون إلى ثلاثة أشكال لعناصر التماثل، وتتمثل في عناصر نحوية ومعجمية وصوتية، وتشمل عناصر الاتساق النحوي ، الإحالة والحذف والاستبدال ، والعطف والتوازي ، أما عناصر الاتساق المعجمي " فتشمل: التكرار والمصاحبة ، والعناصر الصوتية يمكن أن تنحصر في: السجع والجناس والوزن والقافية.

5-عناصر الاتساق النحوي:

تتكون عناصر الاتساق النحوي من أدوات الربط التي تشكل شبكة من العلاقات الدلالية من خلال ربط الجمل بعضها ببعض وهي:

5-1-الإحالة (Référence):

تعد الإحالة من أهم القضايا التي "شغلت كل من اهتم بالنشاط الفكري عند الإنسان من الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، وشغلت كذلك كل من اهتم بالنشاط اللغوي عنده من النحاة والبلاغيين وعلماء اللسان بمختلف فروعه وغيرهم. فقضية الإشارة أو الإحالة في الكلام هي ظاهرة تقع على أساس كل منظومة فكرية". لذلك توسع مفهوم الإحالة ليشمل قضايا ذات صلة بفلسفة اللغة والنقد ولسانيات النص، بحيث أضحت (الإحالة) "ملازمة لكل فعل كلامي بغض النظر عن طبيعة الأشياء أو الأمور التي تحيل إليها، وعن موضوعية الإحالة وتطابقها مع حقيقة المرجع أو الواقع. وهي ليست منوطة فقط بصيغ العبارة الاسمية في الجملة، بل تتعلق بكل أركان الجملة".

وسنحاول توضيح مفهوم هذه الظاهرة من خلال أقوال العلماء ؛إذ حددها "جون دي بوا" (J. Dubois) من زاويتين اثنتين: "فأما من الوجهة البلاغية فهي عبارة عن تكرار كلمة أو مجموعة من الكلمات في بداية ملفوظات متتابعة، وأما النحوية فهي ذلك المسار التركيبي الذي يعاد تكراره بواسطة مقطع أو ضمير أو كلمة".

أما "روبرت دي بوجراند" فيعرفها بقوله: "إذا كانت الإحالة هي العلاقة التي بين العبارات والأشياء، والأحداث والمواقف في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما، إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص، أمكن أن يقال عن هذه العبارات إنها ذات إحالة مشتركة".

يفهم من هذا التعريف أن الإحالة عبارة عن ألفاظ موجودة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال علاقتها بألفاظ أخرى داخل النص؛ لذلك يقصد بها وجود عناصر لسانية لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، "والأدوات التي تحيل داخل النص هي التي نعتمد في فهمنا لها على معناها الخاص، بل على إسنادها إلى شيء آخر، فهي تجبر القارئ على البحث في مكان آخر عن معناها...وكلمات الإحالة أكثر وسائل الربط شيوعا، وهي في العربية عديدة تدخل فيها الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة"، فهذه العناصر لا تملك دلالة مستقلة بل تعود على عنصر أو عناصر مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب. وتخضع الإحالة "لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه.

وتتجسد وظيفة الإحالة في أن كل لغة توظف "تقنيات معينة لاسترجاع المعلومات وبصفة خاصة استرجاع المعنى الإحالي، فوظيفة الإحالة داخل النص أنها تشير إلى ما سبق، والتعويض عنه بالضمير تجنبا للتكرار، فتحقق الاقتصاد في اللغة إذ تختصر هذه الوحدات الإحالية العناصر الإشارية وتجنب مستعملها إعادتها، وهذا أمر يسرته وظيفة الذاكرة البشرية التي يمكنها أن تخترق آثار الألفاظ السابقة وتقرن بينها وبين العناصر الإحالة الواردة بعدها أو قبلها...وهكذا تقوم شبكة من العلاقات الإحالية من العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كل واحد عناصره متناغمة".

5-1-1:مكونات الإحالة:

تتكون الإحالة من عنصر إحالي ومحال إليه بالإضافة إلى وجود علاقة بينهما.

أ-العنصر الإحالي: هو "عنصر مبهم أو قطعة لغوية مبهمة لا يتضح غموضها إلا عندما نرجع إلى مصدرها"؛ لذلك فهو يجبر المتلقي على البحث في مكان آخر عن معناه. ويحصر "دو بوجراند" مميزات العنصر الإحالي في خمس خاصيات:

-يوفر الإحالي إمكانية واسعة للتطبيق فإذا كان الاسم يعين ويحدد فإن الإحالي يستثمر قدرته الإبهامية في الاستعمالات المتعددة.

-يفتقر الإحالي إلى محتوى ذاتي وهذا ما يعطيه قدرته الإبهامية، ولعل هذا هو الفاصل بين الألفاظ الكنائية والإعادة؛ لأن هذه الأخيرة تعتمد على ألفاظ لها محتويات ذاتية.

-يكون الإحالي في العادة أقصر من مرجعه.

-يخضع الإحالي لقيود حتي لا يتحول الفهم إلى إشكال لا ضرورة له، ويتعلق الأمر بالتطابق مع المرجع في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

-يحتاج الإحالي إلى شكل خارجي متميز خصوصا الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

ب-المحال إليه: يقوم المحال إليه بتفسير إبهام وغموض العنصر الإحالي فيجعله مفهوما، ويكون عموما عنصرا لسانيا أو خارج لساني؛ فإذا كان لسانيا تكون الإحالة على إثره نصية (داخلية)، كما يكون المحال إليه سابقا أو لاحقا وهذا على مستوى موقعه داخل النص. بينما إذا كان المحال إليه خارجيا تكون الإحالة مقامية (خارجية).

ج-العلاقة بين العنصر الإحالي والمحال إليه: وهي "العنصر الذي يعطي للإحالة بعدا تخترق به الجملة وتتخطاها إلى النص أو ما بعده، لأن هذه النسبة هي التي تضمن التنسيق الدلالي".

5-1-2-أنواع الإحالة:

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين، إحالة خارجية وإحالة داخلية وتمثل الإحالة النصية ، التي تشير إلى العنصر المشار إليه في محيط النص، أي هي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

-إحالة قبلية "anaphora"، وفيها يشير العنصر المحيل إلى عنصر آخر متقدم، وهي الحالة الأكثر شيوعا.

-إحالة بعدية "cataphora" وفيها يشير العنصر المحيل إلى عنصر آخر يلحقه، ويمكن التمثيل لهذه الأنواع بالمخطط التالي:

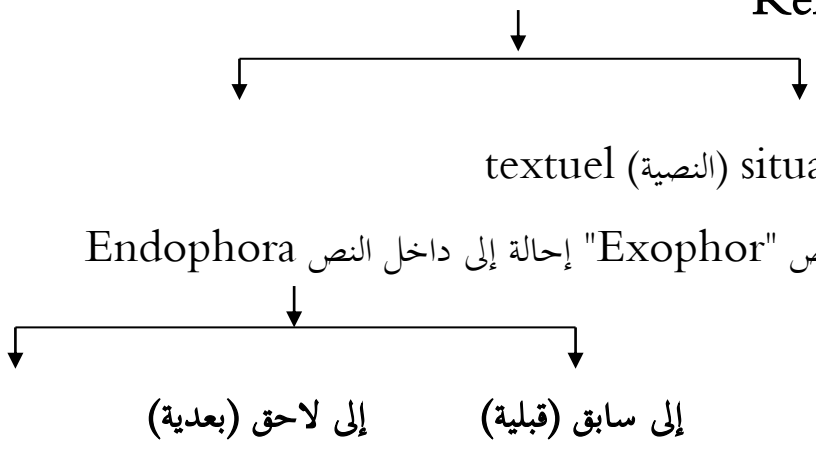

5-1-3:الإحالة النصية:

تتجلى الإحالة داخل النص من خلال جملة من العناصر تتمثل في: الضمائر وأسماء الإشارة والأمساء الموصولة.

أ-الإحالة الضميرية:

تعد الإحالة وسيلة من وسائل الربط اللفظي داخل النص، فهي علاقة دلالية تشير إلى عملية استرجاع المعنى الإحالي في النص مرة أخرى عن طريق مجموعة من الكلمات ليس لها معنى مستقل في ذاتها، ولتحديد معناها المقصود يجب الرجوع إلى الكلمات التي تحيل عليها في أجزاء أخرى من النص، هذه الكلمات مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ويقع

التماسك عند استمرار الإحالة بالرجوع إلى المعنى في النص، فيظل المعنى مستمرا ونشطا في المخزون الفعال لدى المتلقي.

يقوم الربط بدور مهم في اتصال الكلام بعضه ببعض فتصبح الجملة متصلة ومتماسكة من جهة وواضحة المعنى من جهة أخرى.

ويعد الضمير أحد أهم الوسائل التي تحقق الترابط والتماسك بين عناصر النص، ويضطلع الضمير بهذه

الوظيفة لكثرة وروده، ويذكر "رومان جاكبسون" أن الضمائر تقع على الطرف النقيض من بقية عناصر الكلام القابلة للتغير، وهي باعتبارها عناصر سياقية محضة في وظائفها النحوي تخلو من أية دلالة حسية خاصة، والعلاقات السياقية يمكن أن تعبر عن نفسها من خلال طبقات أخرى من القواعد، لعل أهمها في هذا المقام ما يدعى بالروابط. ويهدف الربط بالضمير "إلى الإيجاز في التعبير وعدم التكرار، وكذلك يتضمن الربط بالضمير دفع التوهم وأمن اللبس والوصول إلى الخفة التي تساعد في اختصار الكلام.

يتضح مما سبق ذكرها أن أهمية الربط بالضمير تكمن فيما يلي:

-الإيجار في التعبير وعدم التكرار.

-أمن اللبس.

-حصول الخفة.

-تماسك المعنى وعدم تفككه: يؤدي الضمير وظيفة الربط بأحواله المختلفة (ظاهرا أو مستترا أو محذوفا)، كما أن للضمير وظيفة دلالية "لأن الدلالة في كثير من الأحيان تبقى غامضة، وكذلك تبقى الجمل متناثرة لا رابط يربطها، وبالطبع هذه الجمل تحمل دلالات متناثرة، إلى أن تظهر الضمائر لتمثل ذلك الجسر الذي يوصل بين هذه المتناثرات ويربط بينها".

-الاتساع والشمول: إذ ورود الضمير في الكلام يعطي أكثر من توجيه إعراب فـ "من غير الضمير نقتصر على وجه إعرابي واحد؛ مما يدل دلالة واضحة على أن الضمير قد أعطى اتساعا وشمولا في التعبير اللغوي".

وينقسم الضمير إلى عدة أقسام منها:

-الضمير البارز المنفصل.

-الضمير البارز المنفصل.

-الضمير المستتر.

ب-الإحالة الإشارية:

تتسم أسماء الإشارة بالإبهام والافتقار إلى مفسر، ولذلك يحدها ابن يعيش بأنها: "الأسماء التي يشار بها إلى المسمى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل؛ ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي ضرب من المبهم"، فاسم الإشارة لفظ مبهم يستعمله المتكلم للدلالة على الشخص المتحدث عنه أو المشار إليه، وهو لا يدل على شيء معين مفصل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظه؛ أي إن "اسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية، ولذلك يكثر بعده مجيء النعت، أو: البدل، أو عطف البيان...؛ لإزالة إبهامه ومنع اللبس عنه". ويعمل اسم الإشارة مثل باقي الروابط على تحقيق الوصل بين أجزاء الكلم؛ حيث يرى "ابن يعيش" أن اسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارية، ويجوز أن يتوصل بـ "هذا" إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول: يا هذا الرجل كما تقول: يا أيها الرجل.

وإذا كانت الأسماء ملازمة لمسمياتها وتحيل إليها لأنها غير مبهمة، فإن أسماء الإشارة ليس ملازمة لمسمياتها لأنك تشير بها إلى ما هو بحضرتك أكثر من شيء فتخصص بالصفة للتقليل من الاشتراك، كما أنها لا تحيل على مسمى لكون دلالتها مبهمة وإنما تحيل على مشار

إليه، والمشار إليه يقوم على العموم أما المسمى فيقوم على الخصوص، لذلك لا تتحقق الإشارة إلا متى توفر ما يعين المشار إليه. لذلك فأسماء الإشارة مبهمة تحتاج إلى المشار إليه ليفسر دلالتها.

وقد قسمها الباحثون إلى عدة تقسيمات؛ فهي عند ابن مالك:

-إشارة شخصية، مثل: هذا-هذه-هذان-هاتان.

-إشارة مكانية: مثل: هنا-ههنا-هناك-هنالك-ثم.

وأدوات الإحالة الإشارية تقوم بالربط النصي عندما تستخدم في الإحالات القبلية والبعدية؛ وذلك لكونه يحدد المشاركين في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف عند حدود الجملة الواحدة، يربط عناصرها الواحد منها بالآخر وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص، فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي ولكن الواحد منها متصل بما يناسبه أشد الاتصال من حيث دلالة المعنى.

وللإحالة الإشارية أركان تتجسد في:

-المشير = المتكلم.

-المشار إليه =الشيء في الخارج (وقد يبين مدلولا عليه باسمه).

-المشار له بالمشار إليه =المخاطب.

-المشار به =عبارة الإشارة (اللفظ الذي تتحقق به).

-عمل الإشارة =الحاصل معنى وخارجا من الإشارة.

يقسم اللغويون مدى الإحالة إلى نوعين-وذلك باعتماد المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسره-:

-النوع الأول: إحالة ذات مدى قريب، وتجري في مستوى الجملة الواحدة، حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية.

-النوع الثاني: إحالة ذات مدى بعيد، وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل.

ج-الإحالة الموصولية:

يعد الاسم الموصول من المبهمات، فهو حسب النحويين "اسم غامض مبهم يحتاج دائما في تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئين بعده؛ إما جملة وإما شبهها، وكلاهما يسمى صلة الموصول. وهذه الصلة هي التي تقوم بتعريف الاسم الموصول فتزيل الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها.

وينقسم الاسم الموصول إلى اسمي وحرفي، فـ "الموصول الاسمي هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية معهودة أو بظرف أو جار ومجرور تامين بوصف صريح وإلى عائد...وأما الموصول الحرفي فهو ما أول مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد".

وما يعنينا في هذا المقام الموصول الاسمي يعده عنصرا من عناصر الإحالة، فهو يعمل على تحقيق اتساق النص وترابط أجزائه بعضها ببعض. وتنقسم الموصولات الاسمية بدورها إلى نوعين: مختصة تدل على نوع معين مثل: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتي، ومشتركة تصلح لجميع الأنواع لا تتغير صيغها مثل: من، ما، أي.

5-2:الاستبدال: (Substitution):

الاستبدال عملية تتم داخل النص إنه تعويض عنصر في النص بعنصر آخر، ويعد الاستبدال شأنه شأن الإحالة علاقة اتساق، إلا أنه يختلف عنها في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي، المعجمي بين الكلمات والعبارات، بينما الإحالة تقع في المستوى الدلالي، على أن

معظم حالات الاستبدال النصي قبلية أي علاقة بين عنصر متأخر وبين عنصر متقدم، وعليه يعد الاستبدال مصدرا أساسيا من مصادر اتساق النصوص.

ينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أنواع:

-استبدال اسمي: ويتم باستعمال العناصر: واحد، نفس، ذات" (one, ones, same) فتحل محل الاسم أو العبارة الاسمية، مثل: -هل تحب أن أغير لك الصورة في حجرتك؟

-لا، أحب أن أحتفظ بها نفسها.

-استبدال فعلي: ويعبر عنه بالفعل البديل/الكنائي (فعل) (do)، حيث يأتي إضمارا لفعل أو لحدث معين أو عبارة فعلية ليحافظ على استمرارية محتوى الفعل.

-إني أفهمك تمام الفهم يا سيدي وهذا أكثر مما أفعله بنفسي.

-الأطفال يعملون بجدية في الحديقة، يجب أن يفعلوا.

ويستخدم الاستبدال الفعلي في المحادثة عنه في الخطاب المكتوب.

-استبدال قولي/جملي: وهذا النوع ليس استبدالا لكلمة داخل جملة، ولكن للجملة بكاملها، بحيث تقع جملة الاستبدال ثم تقع الكلمة المستبدلة خارج حدود الجملة: مثل الكلمات: "هذا، ذلك"، ويقابلها في الإنجليزية الكلمات: "so, such" والتعبيرات مثل: "do so, do the same".

مثل: -هل سيكون هناك زلزال؟-هي قالت هذا.

-هل رحلت بربرا؟ أنا أعتقد ذلك.

والاستبدال علاقة نصية سابقة حيث يتم الربط من خلال استخدام العنصر المستبدل أولا ثم

استخدام العنصر البديل بعد ذلك. مثل التقطت أفضل واحدة من الورود في الحديقة وأعطتها لي. فكلمة واحدة تشير إلى الورود، حيث وقع الاستبدال داخل تركيب الجملة.

5-3:الحذف: (Ellipses):

الحذف ظاهرة نصية تسهم في التحام عناصر النص وارتباطها، وشرطه في اللغة أن "لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة، كافيا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره".

يبدو من خلال هذا القول أن الحذف لا يتم إلا إذا كان الكلام بعد حدوثه واضحا ومبينا؛ خاصة إذا وجد في بناء الجملة قرائن معنوية ومقالية تحيل إلى العنصر المحذوف؛ لذلك لا يختلف الحذف عن الاستبدال إلا بكون الأول "استبدال بالصفر"؛ ويشرح "أحمد عفيفي" ذلك بقوله: "إن الحذف لا أثر له في ا الدلالة، فلا يحل شيء محل المحذوف...أما الاستبدال فيترك أثرا يسترشد به المتلقي وهو كلمة من الكلمات المشار إليها في الاستبدال".

أي أن علاقة الاستبدال تترك أثرا وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلف أثر، ولا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغا بنيويا يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادا على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق.

5-3-1:مفهوم الحذف:

أشار "روبرت دي بوجراند" إلى أن "ظاهرة الحذف كانت مثارا للجدل والخلاف وأطلق عليه تسمية الاكتفاء بالمبنى العدمي ويحدده "هاليداي ورقية حسن" بـ: "أنه علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية" بمعنى أنه حين نحذف عنصرا لغويا ما لابد من ترك قرينة تحليل إليه وهو ما ذهب إليه "ابن جني" وإلا كان فيه ضرب من تكليف على الغيب في معرفته.

وهو كذلك "ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حاليا عقلية كانت أو لفظية".

5-3-2:فائدة الحذف:

إن فوائد الحذف كثيرة ومتنوعة يجنح إليها الناطق لتحقيق أهداف معينة يمكننا إدراجها في "التحقيق، التفخيم والإعظام، صيانة المحذوف عن الذكر تشريفا له، أو تحقيره، رعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع، المحافظة على الوزن في الشعر...".

ومن فوائد الحذف كذلك ما فيه من "الإيجاز والاختصار، ذلك أن الإيجاز فضلا عما فيه من تخفيف يكسب العبارة قوة ويجنيها ثقل الاستطالة وترهلها".

5-3-3:أنواع الحذف:

لا قت ظاهرة الحذف اهتماما بالغا على مستوى التصنيف لأنواع المحذوفات مع الدرس البلاغي العربي، لا تقل عن تلك الحفاوة التي شهدتها مع الدرس اللساني عند المحدثين، ويمكن أن نقسمه إلى نوعين رئيسين: "أولهما حذف يتصل بالصيغ حيث يحذف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة، ويمكن أن نسمي هذا النوع بالحذف الصرفي والصوتي والنوع الآخر يتصل بالتركيب حيث يحذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة، أو تحذف الجملة، وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أقسام:

الحذف الاسمي: وهو لا يقع إلا في الأسماء المشتركة ومثاله: أي الطريقين ستأخذ- ؟ هذا هو الأسهل.

-الحذف الفعلي: وهو الذي يكون داخل المركب الفعلي مثل: فيما كنت تفكر؟ المشكلة التي أرقتني والتقدير: أفكر في المشكلة.

-الحذف داخل شبه الجملة: مثل: كم ثمنه؟ عشرون دينارا، والتقدير ثمنه عشرون دينارا.

يؤدي الحذف وعلى غرار غيره من أدوات الاتساق دورا مهما في تحقيق وحدة النص الأدبي واتساقه وهو يتميز عن غيره من الأدوات بكونه لا يترك "أثرا عن المحذوف فيما يلحق من النص".

5-4:أدوات الربط:

يعد الربط وسيلة لفظية مهمة من وسائل الاتصال بين مكونات التراكيب اللغوية، إذ نجد العلماء العرب القدامى قد تفطنوا إلى قيمة هذه الوسيلة في تحقيق الاتصال بين أركان التركيب اللغوي وعناصره.

ويمكن القول "إن العلماء العرب الأوائل، أمثال: الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم لم يشيروا في مؤلفاتهم ودراستهم إلى الربط ومفهومه، إشارة تؤكد إدراكهم لدوره وقيمته، باعتباره قرينة لفظية، أو بوصفه ظاهرة تركيبية مؤثرة على توثيق عناصر التراكيب والجمل العربية وتماسكها. وإنما جاءت إشارات، تمثل بعض الملاحظات المبثوثة هنا وهناك، في ثنايا الأبواب النحوية، بحيث لا يمكنا القول معهم بأنهم أدركوا قيمة الربط أو وقفوا على أهميته، باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر التماسك بين أجزاء الجملة أو أن لهم نظرة منهجية، أو رؤية عملية شاملة حول فاعلية الربط".

ومما ورد عند بعض العلماء العرب الذين أدركوا قيمة الربط، ما ذكره السيوطي نقلا عن "ابن الفلاح" في قوله: "الحرف يدخل إما للربط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر، لأن الربط هو الداخل على لا شيء لتعلقه بغيره، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام

والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب".

يحقق الحرف من منظور "ابن الفلاح" الربط والنقل والتأكيد والتنبيه، وتتباين هذه الوظائف باختلاف السياقات التي يرد فيها، ومن بين الحروف التي تحقق الربط: حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والحروف المصدرية، بينما تعمل حروف النفي والاستفهام على تحويل التركيب من حال إلى آخر.

كما استعمل بعض العلماء العرب مصطلح "الوصلة" للدلالة على الربط، من هؤلاء العلماء "ابن يعيش" وذلك في قوله: "إن ذو دخلت وصلة إلى الأسماء والأجناس ونظيرها: الذي وأخواته، دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، واسم الإشارة وصلة إل نقل الاسم من تعريف الحضور، والإشارة نحو: هذا الرجل فعل أو يفعل، ويجوز أن يتوصل بـ: هذا إلى نداء ما فيه الألف واللام، نتقول: يا هذا الرجل، كما تقول: يا أيها الرجل".

وعلى الرغم من المعالجات المحددة للعماء العرب القدامى، في إطار ما قدموه وفي حدود ما تسمح به الدراسات العلمية المنهجية الدقيقة في زمانهم، فقد جاء تحديدهم لأدوات الربط، وذكرهم الضمير وما يجري مجراه، كالعائد وضمير الفصل وضمير الشأن وضمير الإشارة ونحوها، وكذلك تحديدهم لمواضع الربط بهذه الأدوات تحديدا يتناسب مع التراكيب العربية، وما تسمح به قواعدها من قوانين للإجازة، وقوانين مقيدة وفقا لسلامة التراكيب وصحتها، جاءت هذه المعالجات لتؤكد إدراكهم بقيمة هذه الوسائل، وما تقوم به من إحكام للتراكيب والجمل من جهة، وأهمية تماسك عناصرها من جهة أخرى.

ولما كان للنص مجموعة من الجمل المتتابعة أفقيا وجب أن تكون هذه الجمل مترابطة فيما بينها حتى تكون نصا متماسكا، واستعمال التعبيرات العطفية يشير إلى الارتباطات الواقعية

بين الحوادث والمواقف، ولذلك فالربط هو "اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة".

كما أنه وسيلة مهمة من وسائل التماسك النحوي على المستوى التركيبي، وذلك لأنه قد لا يخلو نص من أدوات تربط بين كلمات الجمل وأخرى تربط بين الجمل، وثالثة تربط بين الفقرات، حتى يكون النص مسبوكا كأنه جملة واحدة، والجملة كأنها كلمة واحدة، فالربط يشير إلى العلاقات التي بين المساحات أو الأشياء التي هي في هذه المساحات، حيث تفسر كيف أننا نتعرف مسبقا على وجود العلاقة الدلالية في سطح النص، وتختلف طبيعة الربط بالأداة عن علاقات الربط الأخرى (الإحالة، الاستبدال، الحذف) فهي ليست علاقة إحالية وإنما تعبر عن معان معينة تفترض وجود مكونات أخرى في الخطاب، فتستخدم بعض الكلمات والعبارات لتحدد ربطا خاصا بين الأجزاء المختلفة للنص، يطلق على مثل هذه الكلمات والعبارات روابط، ومع أدوات الربط نتحرك داخل أنواع مختلفة من العلاقات الدلالية، وهذه العلاقات الدلالية قد تكون صريحة له في سطح النص.

5-4-1:أنماط الربط من منظور لسانيات النص:

يتضح من خلال ما سبق ذكره أن روابط الوصل كثيرة جدا، لذلك قسم "هاليداي ورقية حسن" -تصنيف الربط باعتبار معاني تلك الروابط- إلى أربعة أنواع وهي:

أ-الربط الإضافي← additive

ب-الربط العكسي ←adversative

ج-الربط السببي ← causal

د-الربط الزمني ← temporal

أ-الربط الإضافي:

يعمل هذا النوع من الربط على تقديم إضافات للمحتوى النصي، وذلك عن طريق

ترابط الأفكار، وتكثيف الدلالة، وغالبا ما يشار إليه بواسطة أدوات مثل أدوات العطف (الواو-ثم-أو-الفاء-حتى...)، حيث يتم الربط بين الجمل عبر إضافة معنى جديد ويطيلها، وقد "تكون وسيلة بناء لتفسير ما سيقدم في علاقته بما سبقه"، فهذه العلاقات التي تنشئها أدوات الربط علاقات دلالية بين الجمل داخل النص، فهو يثري موضوع السياق.

وتوظيف أداة دون أخرى في النص يتوقف على الاختيار البلاغي (فالواو) تفيد معنى الاشتراك و (أو) تعطي معنى البديل وعادة ما تستخدم مع السؤال والطلب والوعد والخبر، ويميز (دو بوجراند" و "ديسلر" مصطلحا آخر وهو مصطلح "الفصل"، حيث يكون أحد الخيارين صحيحا في عالم النص، ويشار إليه بالأداة (أو، إما، أو).

ويشير "دو بوجراند" و "ديسلر" إلى أن هذه الروابط الإضافية تفهم من التركيب، وإذا لم توجد لن يحدث لبس في المعنى، فمثل هذا العرف يجعل النص مملا (باهتا)، فيما عدا إذا أحدثت هذه الروابط تأثيرات معينة مناسبة، فاستخدام مثل هذه الروابط يصبح أكثر مناسبة عندما تكون الارتباطات غير واضحة، وعندئذ يجب التأكيد عليها، أو عند تقديم وجهة نظر معينة، حيث تتيح أدوات الربط لمنتج النص ممارسة التحكم في كيفية استقبال المتلقي للعلاقات وتكوينها.

ب-الربط السببي:

يوضح الربط السببي العلاقة المنطقية بين الجمل مثل علاقة السبب والنتيجة والشرط، ويسمى الوصل المنطقي؛ وهو" ذلك الربط الذي يعتمد على نوع العلاقة في الجمع بين العنصرين المتابعين وهذه العلاقة أساسها السببية"، ويحقق هذا النمط من الربط التماسك بين وحدات النص عن طريق:

-روابط مباشرة: مثل (لام التعليل-كي-الفاء السببية-من أجل هذا-لهذا-بهذا-لذلك-لأن...). روابط غير مباشرة: مثل: (أدوات الشرط).

ج-الربط الاستدراكي:

يستخدم "دي بوجراند" و "ديسلر" مصطلح" وصل النقيض"، حيث تكون العلاقة بين الأشياء متنافرة أو متعارضة في عالم النص، ويحدث من خلاله جمع غير محتمل بين الأحداث والسياقات، لذلك فهو "يربط على سبيل السلب صورتين من صور المعلومات بينها علاقة تعارض"، بمعنى تقديم فكرة معارضة تماما لما سيتم توقعه، وعادة ما يشار لهذا النمط من الربط بواسطة الأدوات الآتية (لا-بل-لكن-لكنّ)، والتعبيرات (مع ذلك-على الرغم-على أية حال-مع هذا-ذلك).

د-الربط الزمني:

يعد الربط الزمني من الأدوات التي تؤدي إلى تماسك النص، حيث يظهر العلاقات الزمنية بين الجمل، والتي تدل عند "روبرت دي بوجراند" على الترتيب مثل: سابق (قبل) ولاحق (بعد) ومزامن (عندما-على حين أو بينما)، ويغلب ذلك أن يدل على المقارنة.

وتربط العلاقة الزمنية بين الأحداث من خلال علاقة التتابع الزمني أي تابع في محتوى ما قبل. ويعبر عن

هذه العلاقة من خلال الأداة (ثم-بعد)، وعدد من التعبيرات مثل (وبعد ذلك-على نحو تال)، وقد تشير العلاقة الزمنية إلى ما يحدث في ذات الوقت مثل (في ذات الوقت-حالات-في هذه اللحظة)، أو تشير إلى سابق مثل (مبكرا-قبل هذا-سابقا)، كما يمكن أن تتحد الجملة مع مجموعة من الجمل لأنها تعد نهاية لمجموعة من العمليات أو سلاسل من العمليات فيطلق عليها جملا استنتاجيه، وتسبقها التعبيرات (أخيرا-في النهاية)، أو العناصر المعجمية التي تستخدم بمعنى بلوغ الذروة مثل (باختصار-على نحو مختصرٍ)، كما يدخل في الربط الزمني الأدوات التي تربط ما يقال بالماضي مثل (حتى الآن-وحتى هذه اللحظة)، أو بالحضر مثل (هنا-في هذه

اللحظة)، أو بالمستقبل مثل (من الآن فصاعدا)، فتشكل هذه الكلمات البعد الزمني الموجود في عملية الاتصال.

ويلاحظ أن الربط المكاني يسير جنبا إلى جنب مع الربط الزماني إذ الأحداث تسير في زمان ما، ولا ينسلخ هذا الزمان عن مكان دار فيه الحدث من خلال فضاء النص.

5-5:التوازي: (Parallélisme)

يعد التوازي التركيبي عنصرا من عناصر الاتساق ذو أهمية كبيرة -على غرار العناصر الأخرى-يسهم في تماسك الخطاب إضافة إلى أهميته الجمالية حيث يضفي نوعا من التناغم بين التراكيب والجمل المشكلة للخطاب، لأنه ببساطة نوع من التكرار ولكنه ينصرف إلى تكرار المباني مع اختلاف العناصر التي يتحقق فيها المبنى، وقد أطلق عليه الخطيب القزويني اسم "الموازنة" وعرفها بقوله: "هي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية"، ومثل لها بقوله تعالى: [ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة] الآية:15،16 من سورة الغاشية. وفائدته أن الكاتب قد يدرك أن محتوى تركيب ما غير مقبول لدى القارئ إذ أتى منفصلا، أما إذا وضعه وسط مجموعة لها التركيب نفسه، ولها قبول دلالي فإن القارئ يقبله.

والتوازي من العناصر النحوية المرتبطة بالإطار الموسيقي للاتساق، فتكرار التركيب نفسه على مسافات متساوية يخلق إيقاعا تألفه أذن السامع، وإذا كانت الموازنة إحدى وسائل الاتساق النحوي، فهي لا تختص بشروط الصحة النحوية في الجملة، بل تبحث في كيفية وجود روابط من نوع خاص بين الجمل تتمثل في التشابه التركيبي المدعم بالتماثل الصوتي لنهاياتها.

وقد تحدث "جاكبسون" عن النحو الجوهري المسند في الشعر إلى التوازي النحوي، فعده مظهرا بنائيا للغة والإبداع الأدبي وعنصرا أساسيا من عناصر التحليل الشعري، يقول: "تشكل المقولات النحوية...وكذلك الوظائف التركيبية لأصناف الكلمات وأصنافها الفرعية هيكلة اللغة وعضليتها، وهكذا يشكل النسيج النحوي للغة الشعرية جزءا كبيرا من قيمتها

الداخلية"؛ وذلك يعني أن القوة الإيحائية في الشعر تعود إلى الأصناف الصرفية وإلى التوازنات والتباينات التركيبية، ويقدم النسيج النحوي للشعر فضلا عن ذلك "عددا من الملامح البارزة الشديدة الخصوصية التي تسم أدبا قوميا معطى، ومرحلة محددة وجنسا أدبيا خاصا وشاعرا مفردا أو تسم أكثر من ذلك أثرا مفردا، إن علماء القرن الثالث عشر...يذكروننا بمعنى البناء والحذف التقني الخارقين للعصر القوطي ويسعفوننا على فهم البنية المدهشة لأنشودة معركة هوسيت، نحن نشدد على قصد على هذه القصيدة، تحفة الغضب الثوري، وهي قصيدة تكاد تخلو من المجازات، وبعيدة جدا عن الزخرفية: عن البنية النحوية للأثر تكشف عن تمفصل متقن بشكل مميز".

6-عناصر الاتساق المعجمي:

إن وصف التشكيلات النصية، والكيفية التي ينتظم بها المستوى النصي ترتبط برصد التشكيلات الخطابية والقضايا التي تنتظم النص، ولذلك فإن وصف المكونات المعجمية التي يحددها الشكل الخطابي يمثل محورا أساسا في العمليات الاستدلالية التي تنبثق عن النص فالكيفية التي تنتظم بها دلالات مختلف الكلمات تتحكم في كثير من الأحيان في إنتاج الدلالة التركيبية والمحكومة أيضا بائتلاف الأصوات وكيفية تكوين الكلمات؛ غير أنها جميعا تخضع لنظام ترميزي واستدلالي يحقق التأويل الكامل لمنظومة المعطيات اللغوية، هو السياق الخارجي المتشكل أصلا، والسياق الداخلي الذي يأخذ مكانته في الشكل تباعا مع كل وحدة لغوية تنتج.

ولا يعني هذا الكلام أن وصف نصية النص والبحث فيها يبدأ من صيغ النص اللغوية وينتهي فيها؛ وإنما هي محطة من محطات البحث يجب التوقف فيها والنظر إليها، فنصية النص عند معظم اللغويين المعنيين ببنية النص لا ترجع إلى اعتباره وحدة بيانية تتكون من جمل

وتعابير؛ بل ترجع إلى اعتباره وحدة اتصالية أو وحدة موضوعية تتألف من مجموعة جمل تؤدي وظيفة إخبارية في عملية الاتصال.

ويعد الاتساق المعجمي من مظاهر اتساق النص إلا أنه مختلف عنها جميعا، إذ لا يمكن الحديث في هذا المظهر عن العنصر المفترض والعنصر المفترَض، ولا عن وسيلة شكلية (نحوية) للربط بين عناصر النص، وينقسم الاتساق المعجمي حسب الباحثين (هاليداي ورقية حسن) إلى نوعين:

6-1:التكرار:

شكل التكرار ظاهرة أسلوبية في السياق اللغوي، فهو بمنزلة محطات لغوية متميزة بما يحدث من إيقاع خاص يعتمد على التشاكل الدلالي ضمن نسيج السياق الذي يشبعه بعلاقاته الموضوعية، حيث تقول نازك الملائكة: "إن التكرار في حقيقته إلحاح على جهة هامة في العبارة يعني بها الشاعر أكثر من عنايته بسواها...فالتكرار يسلط الضوء على نقطة حساسة في العبارة ويكشف عن اهتمام المتكلم بها". ولا شك في أن خلق مثل هذه النقاط الحساسية في السياق يؤدي إلى رصد حركة المعنى للدلالات المتكررة داخله، ذلك أن الدال يتحول فيه من الصوت إلى المعنى الداخلي من خلال شبكة العلاقات السياقية، فهو لا يبقى بؤرة تكرارية تؤدي دورا إيقاعيا فحسب، وإنما يصبح إلى جانب ذلك ذا دلالة على المعنى والفعل، لذا يقول دوفرين: "إن الإيقاع لا ينحصر في الكلام، إنه يلائم بين الكلمة والمعنى".

وقد عولج في البلاغة العربية بوصفه أصلا من أصول البديع عند "ابن رشيق القيرواني" و "ابن أبي الإصبع المصري" وغيرهما، لكن يمكن الإشارة إلى أن ثمة مفارقات بين البلاغيين الغرب وعلماء اللسانيات النصية في معالجة هذه الظاهرة، حيث نجد البلاغيين العرب قد عالجوا هذه الظاهرة من منظور بلاغي صرف، فكان تركيزهم على الكلام الأدبي والشعري خاصة، واهتموا بالقرآن الكريم من حيث إعجازه البلاغي، بينما عولجت هذه الظاهرة عند علماء لسانيات

النص من منظور لساني صرف، فشملت النصوص بمختلف أنواعها. ثم إن معالجة البلاغيين العرب لهذه الظاهرة كانت مقتصرة –وبخاصة في مرحلة التقعيد–على الجملة أو البيت بينما تجاوزت معالجة علماء النص هذا المستوى لتشمل الجمل والفقرات المشكلة للنص.

وتجدر الإشارة إلى أن التكرار وسيلة تعبيرية وتقنية بالغة القيمة في الأثر اللغوي خاصة إذا استطاع المبدع التحكم فيه بناء على حاجة السياق الهندسي والنفسي والخيالي إليه، ومن ثمة فإن العبارة المتكررة ينبغي أن تكون من قوة التعبير وجماله، ومن الارتباط بغيرها سياقا بحيث تصمد أمام الرتابة المقيتة، كما أن تكرار التعبير يبقى على المرجع نفسه، وهذا يعني أن يستمر كي يرسم الوجود نفسه في عالم النص وعندئذ يتدعم ثبات النص بقوة هذا الاستمرار الواضح، ويوظف التكرار أيضا لتحقيق العلاقة المتبادلة بين العناصر المكونة للنص، وذلك بشرط أن يكون للعنصر المكرر نسبة ورود عالية في النص.

والتكرار ظاهرة شائعة في الكلام الشفاهي، يستعمل من أجل تقرير وجهة نظر معينة وتوكيدها أو لتدعيم التماسك النصي أو لغير ذلك من الأغراض.

كذلك يوظف التكرار من أجل تحقيق العلاقة المتبادلة بين العناصر المكونة للنص، ويشترك لتحقيق هذه الوظيفة شرط أساس، وهو أن يكون لهذا الملمح (العنصر) المكرر نسبة ورود عالية في النص تميزه عن نظائره، وأن يساعدنا رصده على فك شفرة النص وإدراك كيفية أدائه لدلالته، فهو يؤدي إلى تحقيق السبك (التماسك) النصي، وذلك عن طريق امتداد عنصر من بداية النص حتى آخره، وهذا الامتداد يربط بين عناصر هذا النص مع مساعدة عوامل السبك الأخرى.

وهناك اعتباران عند تقسيم التكرار؛ اعتبار لفظي يقسم على أساسه التكرار إلى نوعين؛ تكرار جزئي أو استعمال المكونات الأساسية للكلمة مع نقلها إلى فئة أخرى (من فئة الاسم

إلى فئة الفعل)، وتكرار كلي حيث تتكرر الكلمة دون تغيير. ويشترط للتكرار اللفظي وحدة المحيل إليه في اللفظتين المتكررتين حسب مبدأي الثبات والاقتصاد.

وهناك اعتبار دلالي حيث "ينقسم إلى تكرار معجمي مفهومي بأن يتكرر العنصر مع الاحتفاظ بالمدلول نفسه، والتكرار بذلك يحافظ على الإشارة إلى الكيان ذاته في عالم النص...وتكرار معجمي فقط أن يتكرر التعبير مع حمل مدلول مختلف تماما في المرة التالية (مشترك لفظي)".

ويوضح "هاليداي ورقية حسين" أن التكرار سلم مكون من أربع درجات، يأتي في أعلاه إعادة العنصر المعجمي نفسه، ويليه الترادف، ثم الاسم الشامل، وفي أسفل السلم تأتي الكلمات العامة، وهذا ما يجسده الرسم التالي:

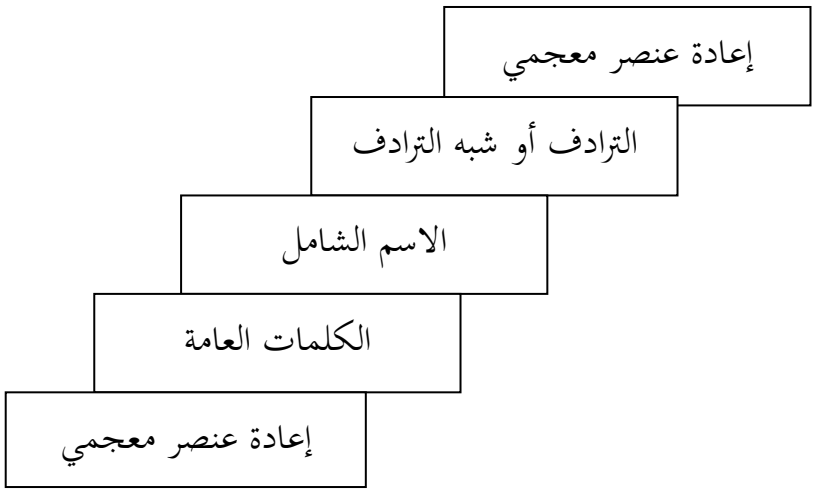

6-2:المصاحبات اللغوية: (Collocations)

ويراد بها ورود "زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك"، مما يعني أن ذكر أحدهما يستدعي ذكر الآخر، فيظهران دوما معا، وهو ارتباط يعتاد أبناء المجموعة اللغوية المتجانسة وقوعه في الكلام بحيث يمكن توقع ورود كلمة في النص من

خلال ورود كلمة أخرى فيه، وتتميز هذه الظاهرة بعدم حاجتها إلى مرجع سابق أو لاحق كما هو الحال مع عناصر الاتساق النحوي.

هناك علاقات معجمية كثيرة خاصة بالمصاحبة اللغوية، منها ما هو واضح مثل: التضاد، علاقة الجزء بالكل، علاقة التلازم الذكري، إلا أن بعضها يحتاج إلى مهارة القارئ من خلال خلق سياق تترابط فيه العناصر المعجمية معتمدا على حدسه اللغوي وعلى معرفته بمعاني الكلمات وغير ذلك، ومن أمثلة تلك المصاحبات: المحاولة-النجاح، المريض-الطبيب، النكتة-الضحك، الشمس-القمر..

ويمكن رصد العلاقات المعجمية الخاصة بالمصاحبة اللغوية على النحو التالي:

-الارتباط بموضوع معين: حيث يتم الربط بين العناصر المعجمية نتيجة الظهور في سياقات متشابهة، مثل: (ماركس، التغير الاجتماعي، صراع الطبقة الاقتصادية) ،كما يطلق على هذه العلاقة اسم "علاقة التلازم الذكري" مثل: المرض-الطبيب، النكتة- الضحك. وقد عرض لها القدماء في حديثهم عن "مراعاة النظير"، وفي ذلك يقول الخطيب القزويني: "مراعاة النظير وتسمى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضا، وهي أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد"، وتعمل هذه العلاقة -مراعاة النظير- على "تحقيق التناسب بين لفظتين أو أكثر وهو تناسب قوي جدا؛ إلى حد اعتبار كل لفظة من هاتين اللفظتين مناظرة أو نظيرة للأخرى".

-علاقة التقابل أو التضاد: حيث تترابط الكلمات مع بعضها البعض من خلال أشكال التقابل بأنواعها المختلفة، حيث أطلق "هاليداي ورقية حسن" مصطلح "التباين" للإشارة إلى مختلف أشكال التقابل، وله درجات عديدة؛ فقد يكون اللفظان متضادين مثل: ولد/ بنت، أو متخالفين مثل: أحب/ أكره، أو متعاكسين مثل: أمر/ أطاع.

-الاشتمال المشترك: ويطلق على هذه العلاقة أيضا اسم "الاندراج في صنف عام"، ويمكن أن نمثل لها بـ (كرسي-منضدة)، (يمشي-يقود)، حيث إن كلا العنصرين ينتميان إلى

كلمة شاملة لهما. فالكلمتان (كرسي-منضدة) كلمتان تشتمل عليهما كلمة (أثاث)، و (يمشي-يقود) كلاهما مشتمل في الفعل (يذهب) وهكذا".

-علاقة الجزء بالكل: من العلاقات التي لا تظهر إلا مع موضوعات خاصة يهدف الكاتب إلى تقديم وصف خاص لمفهوم عام، من خلال ذكر بعض أجزائه المكونة له وصفاتها الملازمة ما يكمل الصورة المقصودة لهذا الشيء العام.ويمكن أن نمثل لهذه العلاقة بـ: علاقة اليد بالجسم، والعجلة بالسيارة، والسقف والجدران بالحجرة.

-علاقة الجزء بالجزء: إذا كان ذكر الأجزاء في العلاقة الأولى متناسبا مع الرؤية التي يعرض من خلالها الكل، فإن هذا التحديد ينتفي مع هذه العلاقة، إذ يحاول الكاتب ذكر أكبر عدد من الأجزاء بهدف تقديم صورة عامة لما تشكله من كل واحد، ولا يسعى الكاتب في عرض العناصر إلى التركيز على أحدهما، بل إنه يعرضه باعتباره جزءا يقوم بوظيفة محددة تذكر ملازمة له. ويمكن أن نمثل لهذه العلاقة بـ: (فم-ذقن)، (أنف-عين).

-الكلمات التي تنتمي إلى مجموعة منتظمة: ويطلق "هاليداي ورقية حسن" على هذه العلاقة اسم "الدخول في سلسلة مرتبة"، وتشمل هذه العلاقة "أزواج من الكلمات الدالة على الاتجاهات (الشمال-الجنوب-الشرق-الغرب)، وأيام الأسبوع (السبت-الأحد-الاثنين...)، وشهور السنة (يناير-فبراير...)".

-الكلمات التي تنتمي إلى مجموعة غير منتظمة: مثل مجموعة الكلمات الدالة على الألوان (أحمر-أخضر...).

7-عناصر الاتساق الصوتي:

ارتكز اهتمام علماء لسانيات النص على دراسة الوسائل التي تعمل على تحقيق الربط النحوي والربط المعجمي، وهناك إشارات ضئيلة إلى "مجموعة الوسائل الشكلية التي تؤدي إلى ترابط النص مثل الوزن والقافية والتنغيم"، أي أن الترابط الصوتي يتحقق بورود مجموعة من

الوسائل الصوتية التي تعمل على جذب جمهور المتلقين وتشويقهم، ومن أبرز هذه الوسائل نذكر:

7-1:التوازي الصوتي:

يعد التوازي "خاصية لصيقة بكل الآداب العالمية قديمها وحديثها، شفوية كانت أم مكتوبة، إنه عنصر تأسيس في آن واحد، ولذلك اهتم به الدارسون للآداب العالمية في مختلف أصقاع المعمورة، ولعل الشعر العربي هو شعر التوازي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى والمقصود بالتوازي الصوتي كل التماثلات الموقعية بين الشطرين مع تكرار حروف أو كلمات بعينها" كأن تكون في بداية الكلام أو البيت الشعري أو أن تكون في العناصر المتصرفة أو المبتورة".

ويبدو أن أول من تحدث عن التوازي الصوتي، خاصة العروضي في التراث النقدي والبلاغي عند العرب بشكل منظم وواضح هو الناقد "قدامى بن جعفر"، حيث يقول: "فالتصريع أن تكون الألفاظ متساوية البناء، متفقة الانتهاء، سليمة من عيب الاشتباه، وشين التعسف والاستكراه، يتوخى في كل جزءين منها متوالية لأن يكون لها جزءان متقابلان، يوافقانهما في الوزن ويتفقان في مقاطع السجع من غير استكراه ولا تعسف...ثم بعده اتساق البناء والسجع...ثم اعتدال الوزن...".

يبرز هذا النص أشكال التوازي الصوتي القائم على التناسب العروضي، حيث يأتي "التصريع" في القمة، و"اعتدال الوزن" في القاعدة، ونجد أشكالا تكررية أخرى غير عروضية، منها ما يقوم على تكرير حرف واحد كالجناس التام والسجع المطرف والتصريع ولزوم مالا يلزم، ومنها ما يقوم على تكرير حرفين مثل الموازنة، ومنها ما يقوم على تكرير الحركة والحرف مثل الجناس المماثل والسجع المتوازي والترديد".

7-2:السجع:

يقوم السجع على تلك المماثلة المعقودة بين كلمتين أو أكثر في الوزن والتقفية والتي تنتج "الترصيع". أما المماثلة في التقفية فقط مع الاختلاف في الوزن فتنتج "السجع المطرّف". يصنع السجع مع عناصر أخرى نحوية ومعجمية ودلالية نوعا من الوحدة داخل النص؛ فالإطار الدلالي أساس للتوازي المدعم بعناصر معجمية ودلالية أخرى نحو الترادف والتضاد بجانب الحذف، كما أنها النهايات المتشابهة التي يخلقها السجع تعطي له الدعم الصوتي الذي يشكل وسيلة قوية للإقناع.

7-3:الجناس:

وهو "من الأشكال الصوتية التي تؤدي إلى تكرار الأصوات في الخطاب الأدبي، يحدث نوعا من الموسيقى والإيقاع، يلذ له السمع وتطرب له النفس ويظهر أثره في وحدة الجرس، فهو الحالة التي يتضح فيها الجرس أكثر من غيرها، لأنه عملية تقارب الحروف واتحادها في لفظتين أو أكثر في البيت الواحد، وذلك ما يصبغ البيت كله بجرس واحد يجعله سهل النطق حلو السماع تستسيغه الأذن.

ويعد الجناس "أقوى مؤثر في الوزن وفي النغم الشعري، وعلى إحداث الجرس الموسيقي الذي يكون عاملا قويا في اهتزاز الأعصاب وإثارة المشاعر والأفكار، وهو بهذا عامل من عوامل إشاعة الجمال الفني في البيت الشعري".

وهو تشابه كلمتين في اللفظ واختلافهما في المعنى ومنه التام والناقص، ولا تكمن أهمية الجناس في خلق تلك المساحات المتتابعة في سطح النص من التشابه الصوتي، ولكنه يفيد في إظهار تلك الكلمات المتجانسة بشكل أوضح.

وإذا كان السجع يظهر الموسيقى من خلال نهايات التراكيب، فيخلق لدى المتلقي إحساسا بالائتلاف مع النص، فإن الجناس يظهر بعض الكلمات المهمة بما يعني وضوح معان معينة يرغب الكاتب في تكثيف تواجدها دلاليا.

ويرتبط الجناس بموسيقى الألفاظ كونه "استعمال لفظتين يرجعان إلى مادتين مختلفتين، أو مادة تمخضت مع كل دال من الاثنين إلى التعبير عن معنى خاص، متقاربين أو متحدتين في الأصوات ومختلفتين في المعنى"، ويتضح من هذا القول أن أشكال الجناس تعددت وتباينت.

ثانيا: الانسجام (الحبك)

إن البحث في كيفية تماسك النص لا يقتصر فقط على دراسة وسائل الربط اللفظي، بل يتعداها إلى دراسة وسائل أخرى للتماسك تتجاوز الوسائل الصوتية، والمعجمية، والنحوية إلى مستوى أعلى من التحليل نحو المستوى الدلالي والتداولي، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الانسجام" (Cohérence) الذي يعد أحد المعايير التي تعمل على تحقيق نصية النص؛ لذلك يعد "دو بوجراند" أول من تطرق للانسجام إذ يرى أنه مجموع الإجراءات التي تؤدي إلى ترابط الأفكار ترابطا منطقيا مبنيا على ترتيب الأحداث والمناسبات، وكذلك على الخبرة وما يتوقعه الناس، حيث يتجاوز الانسجام مستوى الترابط الشكلي ليبحث عن التعالق الدلالي العميق بين عناصر النص التي تبدو في كثير من الأحيان متنافرة على مستوى بنيتها الظاهرة.

يحدد الانسجام تلك العلاقات الدلالية التحتية التي تسمح للنص بأن يفهم ويستخدم، وهذه العلاقات الدلالية تعطي للنص مظهره ووحدته، فوحدة أي نص لا يمكن أن توجد بشكل كاف إلا بمراعاة بناء قاعدته الدلالية، أما وسائل الربط التركيبية فهي تسهل على السامع التعرف على بناء القاعدة الدلالية في النصوص وفهم ذلك البناء.

1-مفهوم الانسجام:

يعتمد الانسجام على عمليات ضمنية غير ظاهرة، يوظفها المتلقي لبناء النص وإعادة انسجامه؛ لذلك لا يختص الانسجام بالمستوى اللساني بل "يتعلق بتنظيم التمثلات المشكلة للعالم الذي يقيمه النص، وهو ينبني بوصفه مفهوما خارج لساني ذا بعد معرفي، على القدرة الموسوعية للذوات التي تستطيع الحكم على تطابق معطيات العالم النصي مع المعطيات

قبل اللسانية المشكلة لمعتقداتها ومعارفها عن العالم؛ فهو "مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق الترابط، لكن هذا الترابط يتم على الصعيد المفهومي؛ فالمنطق هو أن مرسل النص يمتلك مفاهيم وأفكار وتصورات عن العالم ينقلها إلى المتلقي عبر النص باعتباره التحقق الفعلي للمفاهيم والتصورات والأفكار. والمتلقي حين يستقبل النص ينشط المفاهيم والتصورات والأفكار المتطابقة أو المتقاربة لما لدى المنتج. وبطبيعة الحال هذه المفاهيم والتصورات توجد في الذهن وفقا لنظام وترتيب معينين، وعندما تتم إثارتها لا يتم عزلها، ولكن يتم استدعاء ترابطها وأشكال تنظيمها، وهذا ما يشكل سندا وخلفية للترابط".

ويعد الانسجام ظاهرة تشتمل على تفاعل القارئ مع النص، لذلك يقدم الكتّاب مفاتيح لسانية ترشد القارئ إلى الفهم والتفسير، ولكن القراء هم الذين يملؤون الفجوات بين المعلومات المقدمة في النص، من خلال العلاقات التي تصل بينها. كما أن معرفة القارئ المسبقة ومعرفته بالهيكل المختار وتوقعاته تسهم في عملية التفسير المستمر للنص خلال علمية القراءة؛ لذلك يرتبط مفهوم الانسجام بمجموع العلاقات المفهومية التي يستخدمها القراء والكتاب في تعاملهم مع النص؛ فالانسجام يحدده قصد الكاتب ومعرفة الجمهور، لذلك يعد جزءا من عملية فهم النص، فالقارئ عندما يعالج النص يبني تمثيلا للمعلومات التي يحتويها النص في ذهنه، والمظهر الأساسي لهذا التمثيل المعرفي هو أن يدمج القضايا المفردة التي يحتويها النص في كل أكبر، والانسجام بذلك شيء يقيمه القارئ في عملية قراءة خطاب مترابط، كما أنه جزء أساسي عند تشكيل الكاتب للنص.

2-مظاهر الانسجام:

يتطلب الانسجام حسب مفهوم "دو بوجراند" مجموعة من الإجراءات حتى "تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشمل وسائل الالتحام العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص. ومعلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف

والسعي إلى التماسك فيما يتصل بالخبرة الإنسانية، ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم".

يتضح من هذا التعريف أن للانسجام عدة مظاهر منها: العناصر المنطقية نحو السببية والعموم والخصوص، إضافة إلى امتلاك معلومات حول تنظيم الأحداث والموضوعات والمواقف التي أدت إلى تشكيل النص، مع ضرورة توفر شرط المعرفة السابقة بالعالم. فالحكم على نص ما بأنه منسجم يرتبط ارتباطا وثيقا "بالمعرفة المشتركة بالعالم الموجود لدى كل من مرسل النص ومتلقيه، وبمعرفتهما بالمقام، وكذلك بالقدرات المعرفية للمستقبل التي ستمكنه من تأويل النص الذي يواجهه".

لذلك يتضمن الحديث عن مظاهر الانسجام البحث في ثلاثة محاور أساسية هي: الربط الدلالي بين القضايا، ومعرفة الفكرة الأساسية، ثم كيفية تنظيم المعلومات في النص.

2-1:الربط بين القضايا:

أخذ مفهوم "القضية" من مجال الفلسفة والمنطق، واستخدم بالمعنى العام في دراسات الخطاب للإشارة إلى الوحدة الأدنى للمعنى. وتتكون القضية من خبر يعد النواة، وموضوع أو أكثر يرتبط بتلك النواة، ويقوم التحليل القضوي للنص على التركيز على العلاقات بين القضايا؛ وإذا كانت القضايا هي لبنات الخطاب، فإن البحث في علاقات الخطاب يتعلق بتلك الروابط بين هذه اللبنات، حيث يكشف الربط بين الجمل عن الطريقة التي تدرك بها العلاقات الدلالية التحتية في الخطاب. وعلى هذا فروابط الخطاب قد تكون ضمنية أو ظاهرة في سطح النص، تربط بين جمل متجاورة في النص على نحو متتال أو متداخل بما يمكن معه تمييز نوعين من العلاقات:

-علاقة الإضافة: تعبر عنها أدوات العطف مثل: (الواو/عاطف إضافي، لكن/عاطف مقابل، أو/عاطف فصل).

-علاقة السببية: ترتبط بالتبعين وتشمل سبعة أنماط:

-السبب: ويكون خارج مجال الاختيار (الإرادة)، مثل: جون لم يذهب إلى المدرسة إنه كان مريضا.

-المبرر (التفسير): ويشير إلى جانب الاختيار (الإرادة)، مثل: جون لم يأت معنا، هو يكره الحفلات

-الوسيلة: وهي استخدام مقصود لتحقيق السبب، مثل: هل تمانع في فتح الباب؟ هذا هو المفتاح.

-التتابع: هو نوع من التبعية، مثل: جون مريض، هو لن يذهب إلى المدرسة.

-الغرض: وهو تتابع اختياري، مثل: التعليمات يجب أن تكون بحروف كبيرة، بهذه الطريقة نأمل في تجنب الصعوبات أثناء قراءتها.

-الشرط: وهو سبب ضروري أو ممكن لتتابع ممكن، مثل: يمكنك الحصول على وظيفة هذا الصيف، ولكن أولا يجب أن تجتاز الامتحان.

-المسلمة: وهي سبب أو مبرر لأي تتابع متوقع حدوثه، مثل: جون كان غنيا، إلى أن أعطى كل شيء للجمعيات الخيرية.

2-2:الفكرة الأساسية (موضوع الخطاب):

يعتبر موضوع الخطاب أو الفكرة الأساسية "بؤرة الخطاب التي توحده، وتكون الفكرة العامة له". مما يثبت أن الفكرة الأساسية ترتبط بما يدور حول الخطاب، وما يقدمه من معارف ومعلومات تضمن انسجامه وتماسكه الدلالي والتداولي؛ لذلك ترتكز أهمية موضوع الخطاب من خلال تأديته لدورين مهمين هما:

-الأول: يعدّه مرتكزا لدمج الأفكار التي ينقلها الخطاب، بالإضافة إلى كونه يسهم في تنظيم أفكار الخطاب.

-الثاني: يعدّه مؤشرا يشير إلى معرفة العالم المتصلة بالموضوع عند القارئ أو السامع.

2-3:البنية التنظيمية للمعلومات في النص:

يرتكز تنظيم المعلومات على تقسيمها إلى معلومات "مسلمة" وجديدة، ولعل أول ما يطرح في هذا الصدد هو "مشكلة تسلسل الكلام" إذ أن مرسل النص يجب عليه "أن يختار نقطة بداية، هذه النقطة ستؤثر على فهم المستمع/ القارئ لكل ما يليها في الخطاب، حيث إنها ستمثل السياق النصي الأولي لكل ما يلحق". فداخل عملية تسلسل الكلام تحتل البداية أهمية محوية، فضلا عن كونها تحصر إطار الفهم بتحديد الموضوع، مما يحقق الترابط داخل النص.

وتنتظم المعلومات المقدمة في النص بطريقة معينة؛ بحيث تتلاءم مع غرض اتصالي معين، فهناك الكتابات المقسمة إلى "فقرات"، حيث تعد الفقرات نصا صغيرا، وينقسم موضوع النص إلى موضوعات جزئية تعبر عنها الفقرات، وتتحقق الاستمرارية في النص بواسطة العناصر الناقلة إما داخل كل فقرة، أو بين الفقرات المختلفة فتتحقق استمرارية ونمو الموضوع من خلال الانتقال بالمعنى على هيئة سلاسل من الأفكار الأساسية.

2-4:البنية الكبرى وقواعد البناء:

يهتم محللو الخطاب ببحث العلاقات الدلالية في النص، وكيف تسهم في تحديد الفكرة الأساسية أو موضوع الخطاب، فموضوع الخطاب/ النص لا يتحدد بالنسبة للقضايا المفردة، بل بالنسبة لتتابعات كاملة، حيث يتحدد الموضوع من خلال "البنية الكبرى" في مقابل أبنية الجمل أو الأبنية الصغرى.

وتنتظم القضايا في النص في شكل بناء هرمي؛ قمته هي القضية الكبرى أو موضوع النص، ولهذا فإن مستوى القضايا الكبرى يكون أفضل في تذكره من مستوى القضايا الصغرى. وتكون مهمة القارئ هي بناء تمثيل معرفي متشابه لما يهدف إليه الكاتب، وعندئذ تستلزم

عملية الفهم اكتشاف العلاقات المنطقية في النص والمعلومات المقدمة من خلال تلك العلاقات.

إن البنية الكبرى للنصوص أبنية دلالية تصور الترابط الكلي ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا المفردة. وبذلك يمكن أن يشكل تتابع كلي أو جزئي لعدد من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية. وبوجه عام توجد مستويات مختلفة للبنية الكبرى في النص، بحيث يمكن أن يقدم كل مستوى أعلى من القضايا-في مقابل مستوى أدنى- بنية كبرى، وبذلك تتشكل بنية متدرجة ممكنة للبنية الكبرى.

3-الإحالة المقامية:

إن التماسك النصي لا يكتفي بالترابط الوارد على مستوى البنية الشكلية الذي يحققه التضام والتداخل بين أجزاء النص، بل لابد من الإحاطة بالسياق الخارجي ليحقق النص تماسكه، "وتعد الإحالة المقامية عنصرا رابطا في غاية الأهمية بين السياق والنص؛ بحيث تكتمل بعض الجوانب الناقصة في نصية النص التي لا يمكن فهمها إلا بواسطة التداول، وبهذا فلا يجب التقليل بحال من أهمية الإحالة المقامية في تماسك النص".

والإحالة المقامية (السياقية) هي "إحالة عنصر لغوي على عنصر غير لغوي موجود في المقاوم الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات المتكلم، ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام في تفاصيله أو مجمله، ومهما تعددت أنواع الإحالة فإنها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري، والعنصر الإحالي في المرجع".

ويرى هاليداي ورقية حسن أن هذه الإحالة تساعد في تكوين النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق الموقف، إلا أنها لا تساهم في تماسكه بشكل مباشر، ولكن هذا الأمر لا يقلل من أهمية هذا النمط من الإحالة؛ حيث يمكن الانطلاق "من مفهوم الإحالة المقامية لوضع أساس العلاقة بين النص والخارج أو الموقف بعناصره المختلفة...اعتمادا على أن وظيفة اللغة هي

التعبير عن المواقف المختلفة بإمكانها القدرة على ذلك، على الوجه الذي جعلنا فيه علاقة النص بالموقف علاقة بناء وتفسير...وبعبارة أخرى يمكن القول إن النص بكامله عنصر إحالي إلى الخارج أو الموقف على الرغم من تسليمنا بكافة العمليات الذهنية في الإنتاج والتحليل التي يخضع لها النص".

وتمثل الإحالة المقامية داخل النص الشعري بعدا بالغ الأهمية؛ "لأنها تسهم في خلق النص، وتشكيل الرؤيا لدى المتلقي، وصنع الحوار بين النص ومتلقيه، والوقوف على مقاصد النص، وفحوى الخطاب"؛ لأن هذا النمط من الإحالة "تعود فيه الكنائيات لغير مذكور إلى أمور تستنبط من الموقف عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النص والخطاب".

المحاضرة االثانية عشرة:

القصد والاستحسان أو القبول

1-القصدية:

يسعى كل مبدع من أية تشكيلة لسانية ينتجها أن تكون قصدا مسبوكا محبوكا، وفي معنى أوسع تشير القصدية إلى جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها".

يشير هذا التعريف إلى ارتباط معياري الاتساق (السبك) والانسجام (الحبك) بقصد المنتج الذي يهدف إلى التأثير في المتلقين، ويمكن للباث أن يتخذ طرقا متعددة لإنتاج نصه بغية تحقيق الهدف المنشود من ذلك؛ فالمنتج قبل إنتاجه لنص ما ينطلق من تصورات وأفكار رسمها في ذهنه ليبني من خلالها نصا مترابطا، لذلك فأي باث لديه مقاصد يريد تبليغا للمتلقي، وعلى هذا الأساس يرتبط مبدأ القصدية بمقولات الفعل الإنجازي التي استثمرت في

لسانيات النص والنقد الأدبي الحديث؛ حيث ينظر "إلى الكلام الأدبي وغير الأدبي بوصفه فعلا لغويا يدل على قصد المتكلم...وأن إدراك المعاني الحقيقية للمنطوقات إنما يتحقق في سياقات الاتصال الفعلية"؛ مما يعني أن "للقصد تأثيرا في بنية النص وأسلوبه؛ لذلك فإن الكاتب يبني نصه بناء معينا، ويختار لذلك الوسائل اللغوية الملائمة بما من شأنه أن يضمن تحقيق قصده، ويستشهد دي بوجراند على ذلك بالصحفي الذي يختار لمقاله شكلا متميزا من أجل شد انتباه القارئ".

وتعد القصدية من أهم المقومات التي يتأسس عليها بناء النص، وهذا ما دفع "ميخائيل باختين للقول إن النص يتحدد" بعاملين يجعلان منه نصا: النية (العزم)، وتنفيذ هذه النية، وهما يتفاعلان بشكل ديناميكي". لذلك يستمد مفهوم القصد شرعية وجوده في الدراسات اللسانية قديمها وحديثها من أن كل فعل كلامي يفترض وجود نية للتوصيل والإبلاغ "لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد".

وبما أن النص يمثل مظهرا من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلا من أشكال اللغة، فإنه يحتوي لا محالة عن قصد معين. وتكمن أهمية هذا الجانب في أنه يمثل جزءا مهما من دلالة الخطاب.

إن الكاتب لا يضع استراتيجيات لبناء نصه فقط، ولكنه يتدخل أيضا في استراتيجيات التلقي، مما يلاحظ أثره على طول وقت القراءة. لذلك يستخدم المتكلمون وسائل لسانية وغير لسانية لجعل كلامهم مفهوما وصريحا. فتسهم أدوات الربط في الخطاب في بناء قصد المتكلم، وتشكل العلاقات بين الجمل المكونة له التحاما بين عناصره الداخلية، كما تعمل على تحقيق الربط بين الأفعال الكلامية، لأن الأحداث الكلامية ذات طبيعة قصدية؛ حيث ترتبط خطة مسار الأحداث الجزئية المختلفة بالنتيجة النهائية المحددة التي ينبغي أن تتحقق، "وما دام لسلسلة الحدث ذلك القصد العام والهدف العام نقول إن للسلسلة بنية كبرى". ومع وجود

هذه البنية نرسم خطة عامة للنص.أضف إلى ذلك أن "الكاتب قد يلجأ إلى مساعدة القارئ أثناء عملية القراءة كأن يمده بشرح المفاهيم الصعبة في النص، أو يسترجع نقطة سابقة أثناء نمو القراءة، أو يسترجع معلومات قديمة، أو يكون لديه مرونة في توسيع أنواع مختلفة من المعلومات، أو التعامل مع الاهتمامات الشخصية للقارئ"، مما يساعد الكاتب على التحكم في استراتيجيات التلقي. كما أن "طريقة تنظيم المعلومات في النص أو هيكل المعلومات الذي يضعه الكاتب في ذهنه أثناء تمثله لعملية القراءة من الوسائل التي تسهم في توجيه الكاتب لاستراتيجيات التلقي"؛ حيث "يتوجب على منتجي النص أن تتوفر لديهم القدرة على توقع استجابات المتلقين".

إن المتكلم الذي ينتج النص ينجز نشاطا خاصا، أي ممارسة لغوية أو نشاطا لغويا يبلغ قصدا أو هدفا اجتماعيا؛ فقد ينتج المتكلم نصا ليبلغ السامع معلومات معينة، أو ليحصل منه على بعض المعلومات، أو ليحفز السامع على عمل فعل ما، أو ليشجعه على إنجاز نشاط، أو ليقنع السامع أو ليضع أحاسيس جمالية معينة، أو ليطلب منه إظهار رد فعل محدد، أو ليترك شيئا".

انطلاقا مما سبق ذكره يتضح الارتباط الوثيق بين الباث والمتلقي؛ فالباث يسعى إلى تبليغ مقاصده باستخدام استراتيجيات تعمل على تحقيق ذلك، أما أهمية المتلقي فتتجلى من خلال درجة مقبوليته واستحسانه لما تلقاه من الباث.

2-الاستحسان أو القبول (Acceptabilité):

يبدو أن الدراسات التداولية وجهت اهتمامها في بداية الأمر بالمتكلم تعده "قوة عليا يمتلك سلطة متفوقة، إذ يوجه للمخاطب الذي يكون في مرتبة دنيا، مجموعة من الأوامر لتنفيذها بطريقة ميكانيكية، دون تردد أو مناقشة، كما هو حال الأوامر الدينية والعسكرية، ويسمى هذا بالتواصل التوجيهي. لكن هناك من يرفض هذا التصور الميكانيكي، فيعتبر

المقصدية قاسما مشتركا بين كل من المتكلم والمتلقي، لا فرق بينهما إلا من باب الأخذ بزمام المبادرة". مما يعني أن النص الأدبي يضم مجموعة من المقاصد التي يعبر عنها المتكلم أو المتلقي أو هما معا، إذ هناك مقاصد أولية تتعلق بالمتكلم وفي المقابل توجد مقاصد ثانوية تتعلق بالمتلقي.

وعلى هذا الأساس يعني الاستحسان "تقبلية المستقبل للنص باعتباره متضاما متقارنا ذا نفع للمستقبل، أو ذا صلة به"، يثبت هذا التعريف ارتباط الاستحسان بالمخاطب من خلال "اكتسابه معرفة جديدة أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطة ما، ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل نوع النص، والمقام الثقافي والاجتماعي، ومرغوبية الأهداف"؛ مما يعني وجود عدة عوامل تساعد المتلقي على قبول النص؛ فالاستحسان "بالمعنى الواسع رغبة نشطة للمشارك في الخطاب"، أي أن المتلقي يشارك الباث في صياغة المفاهيم مما يثبت أنه يمثل جانبا مهما من جوانب عملية الإنتاج التي تتأسس من (المنتج والنص والمتلقي) "فلا شك أن النص يكتسب حياته من خلال المتلقي، إذ يفكك شفرته، ويستخرج ما فيه. ويتوقف ذلك على ثقافته وأفقه ومعرفته بعالم النص وسياقه، ذلك الأفق الذي يمكنه من إدراك ما في النص من أفكار ومبادئ وجماليات، كما يمكنه من ملء الفراغ الكامن بين عنصر ذلك النص، وعلى وجه الخصوص ما يتصل بحذف العديد من العناصر في النص". مما يعني وجود عوامل كثيرة تسهم في عملية التلقي، التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

-معرفة المتلقي بنوع النص، ومعرفة من هو المنتج

-معرفة المتلقي لقصد المنتج؛ أي دلالة النص العامة التي وسمها "فان ديك" بـ "البنية الكبرى".

-تعتمد نسبة استحسان النص على الخلفيات الفكرية والأيديولوجية التي يتمتع بها مستقبل النص.

-وتعتمد نسبة استحسان النص على الخصائص النفسية التي يتمتع بها المتلقي، ذلك بأن الحالة النفسية تؤثر في الحالة الذهنية.

وزمن هنا فقد "احتل المتلقي مكانة عالية، حيث تأسس في الثلاثينيات من هذا القرن نظرية التلقي، وكان أبرز معطياتها أن كلا من المعنى والبناء ينتجان معا عن تفاعل النص مع القارئ، فالقارئ -إلى حد ما- هو المبدع المشارك، لا للنص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمته...وعلى هذا فإن أهم الأدوار في استراتيجية التفكيك هو دور القارئ وليس المؤلف. فسير عملية الإنتاج والتلقي في اتجاه واحد أصبح غير منطقي، إذ إن لغة الحوار بين الأطراف الثلاثة -المنتج والنص والمتلقي- أصبحت هي السمة الغالبة في ضوء أن القارئ هو الذي يتحكم على النص، ويستخرج معناه، ويحكم على تماسكه، وهذا يعني أن القارئ شريك للمؤلف في تشكيل المعنى، وهو شريك مشروع، لأن النص لم يكتب إلا من أجله".

وخلاصة القول أن كلا من القصدية والاستحسان يشكل أهمية بالغة الأثر في عملية إنتاج النصوص يعدها عملية تواصل؛ لذلك يكتسب الباث والمتلقي الأهمية ذاتها، كون الباث يسعى لأن يكون نصه محققا للمقاصد الكامنة في ذهنه والتي يجسدها ظاهر النص، كما يستوجب عليه معرفة "المتلقي الذي تتجه إليه الكتابة، ومعرفة الموضوع المقدم، ونوع النص وأعرافه، بالإضافة إلى معرفة النحو وخطط الكتابة، وهذه المعرفة تختلف من كاتب إلى آخر"، فيعمل المتلقي على قبول هذه المقاصد أو رفضها بحسب ما يمتلكه من معارف خلفية حول الباث والظروف التي ساعدته على تأليف هذا النص.

المحاضرة الثالثة عشرة:

إجراءات التحليل اللساني النصي

يتأسس التحليل اللساني النصي على مجموعة من المبادئ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الاتساق يعد من أهم المفاهيم التي يرتكز عليها التحليل النصي، حيث يرتبط هذا المبدأ بالاستمرارية المتحققة في ظاهرة النص، من خلال تواتر مجموعة من الوسائل، بينما ترتكز دراسة الانسجام على مبدأين أساسيين هما: السياق والمعرفة الخلفية لارتباطه بالجانب الدلالي والتداولي؛ حيث لا يمكن للمتلقي أن يحلل أي نص وهو خاوي الوفاض.

أولا: آليات الاتساق

تم تعريف هذا المصطلح في محاضرة "معايير النصية"، إذ يعنى برصد الآليات التي تضمن للنص ترابطه وتماسكه، ويحدث ذلك انطلاقا من مجموعة من الوسائل والأدوات، وهي:

1-الإحالة:

تعد الإحالة من أكثر أدوات الاتساق شيوعا وتواترا؛ حيث تتوافر جميع النصوص على هذه الآلية، مع اختلاف نسبة الورود من نص لآخر، وتنقسم الإحالة النصية إلى: الإحالة الضميرية، الإحالة الموصولية والإحالة الإشارية، وكل نوع من هذه الإحالات ينقسم بدوره إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية، ولدراسة تجليات الإحالة في أي نص مهما كان نوعه يجب على الباحث اتباع الخطوات التالية:

-إحصاء أدوات الإحالة: (الضمائر- أسماء الإشارة -الأسماء الموصولة)، ثم يتم بعد ذلك تعيين العنصر المحال إليه لتحديد نوع الإحالة هل هي قبلية أم بعدية؟

-تحليل دلالة هذه الإحالات: من خلال التركيز على الوظيفة الأساسية للإحالة والتي تجسد في تجنب التكرار واختزال الكلام، أي أن الباحث يستعيض عن تكرار العنصر المحال إليه

فيعوضه بالضمير أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول، مما يعمل على تحقيق الاتساق والتماسك بين العناصر اللغوية للنص المدروس.

2-أدوات الربط:

قسم علماء لسانيات النص الربط إلى أربعة أنواع هي:

-الربط الإضافي: يعمل هذا النمط من الربط على إضافة معان جديدة للنص من خلال تواتر بعض الأدوات التي تعمل على تحقيقه، منها: الواو الرابطة -أم-أو-ثم...، لذلك لا بد للقارئ أن يدرك دلالة هذه الأدوات التي تختلف باختلاف السياقات اللغوية الواردة فيها.

-الربط السببي: يتحقق الربط السببي بورود أدوات ربط بعينها؛ حيث يتم الربط بين العلة والنتيجة، ويتم ذلك أيضا بتواتر بعض الأدوات التي تعمل على تحقيق هذا النمط من الربط، منها الروابط المباشرة والروابط غير المباشرة.

-الربط الاستدراكي: يحدث هذا الربط من خلال تواتر الأدوات التي تفيد الاستدراك، منها: بل، لكنّ، لكن، وهي جميع تسمهم في استدراك الأمر وتداركه.

-الربط الزمني: يربط علماء لسانيات النص هذا النمط بالربط الزمني لارتباط الزمن بالمكان ارتباطا وثيقا، ويتحقق ذلك من خلال تواتر ظروف الزمان التي تعمل على تسلسل الأحداث وتتابعها مما يحقق الترابط والتماسك بين وحدات النص. كما يمكن توظيف بعض الألفاظ التي تحمل في طياتها دلالة الزمن.

3-التكرار:

تعد ظاهرة التكرار من أهم الظواهر التي عني بها العلماء العرب؛ فبينوا أهميتها ووضحوا أنواعها، لذلك لجأ الكثير من الشعراء والمبدعين إلى توظيف هذه الآلية في كتاباتهم وإبداعاتهم، لما يضفيه من جمالية على النص لاتخاذه عدة أنواع تسهم جميعا في ترابط وتماسك الوحدات

بعضها ببعض. ويبدو أن للتكرار أنواع كثيرة منها: الكلي والجزئي، إضافة إلى التكرار بالترادف، حيث يعمل التكرار الكلي على تأكيد الفكرة وتدعيم المعنى المقصود، بينما يؤدي التكرار بالترادف إلى تنوع الدلالات وتباينها من مقام إلى آخر، أما التكرار الجزئي فيثبت براعة المبدع من خلال تنويع المادة اللغوية لاشتراك عناصر التكرار في الجذر اللغوي. ولدراسة تواتر هذه الظاهرة يتم أولا إحصاء أنواع التكرار الواردة في النص المدروس ثم تحليل دلالاتها بحسب سياق النص.

4-التوازي:

يرتبط التوازي بالحالة النفسية للمبدع مما يقوده إلى الموازاة بين التراكيب اللغوية، فيعمل ذلك على توافق الجمل من الناحية التركيبية من خلال اتخاذ العناصر اللغوية الموضع النحوي نفسه، كما يمكن أن يحدث التوازي على المستوى المعجمي، وذلك بتماثل العناصر اللغوية في البنية الشكلية، إضافة إلى حدوث التوازي الدلالي الذي يمكن أن يكون بالترادف أو التضاد، مما يكسب النص إيقاعا ونغما موسيقيا مميزا.

5-الاستبدال:

يتم إدراك هذه الظاهرة من خلال إحلال كلمة محل كلمة أخرى، ولذلك فهو علاقة نحوية بين الكلمات، وعلاقة نصية سابقة حيث يتم الربط من خلال وقوع العنصر المستبدل أولا ثم استخدام العنصر البديل بعد ذلك، فالقارئ يعمل أولا على إحصاء أنواع الاستبدال الواردة في النص ثم يقوم بتحليل هذه الأنواع وإبراز دلالتها؛ حيث يعمل الاستبدال على تجنب تكرار التعبير ذاته؛ فهو وسيلة من وسائل الاقتصاد في الاستخدام، حيث تسمح لمستخدمي اللغة من جعل المعنى مستمرا في الذاكرة النشطة دون الحاجة إلى التصريح به مرة أخرى.

6-الحذف:

صرح "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز" بسحر هذه الظاهرة التي يلجأ من خلالها المبدع إلى إخفاء بعض العناصر اللغوية مما يحدث التشويق والمتعة بالبحث عن العنصر المغيب (المحذوف)، والأمر نفسه بالنسبة لعلماء لسانيات النص؛ حيث تأخذ هذه الظاهرة مكانة بارزة في البحوث اللسانية النصية، لذلك قام هؤلاء العلماء بتقسيم الحذف إلى عدة أنواع منها: الحذف الاسمي، الحذف الفعلي...، وهي تسهم جميعا في تحقيق الاتساق والترابط بين وحدات النص الداخلية.

أثناء دراسة هذه الظاهرة يلتزم المحلل بإيراد أنماط التكرار المتواترة في بنية النص من خلال توضيح العنصر المحذوف وتبيين نوعه، ثم يعمل بعد ذلك على توضيح دلالة هذه الأنماط التي تعمل على تحقيق المتعة والتشويق من جهة، كما تعمل من جهة أخرى على ضمان وحدة النص وترابط أجزائه؛ فترك الذكر أفصح من الذكر على حد تعبير "عبد القاهر الجرجاني".

7-التقديم والتأخير:

تشكل هذه الظاهرة ما يعرف باللعب اللغوي؛ مما يعني أن الباث يقوم بتغييرات على مستوى التركيب؛ فمن المفروض أن يأتي التركيب حسب الوضع فتأخذ كل كلمة موضعها الأصلي؛ لكن المبدع قد يلجأ في كثير من الأحيان إلى تأخير بعض العناصر اللغوية أو تقديمها بحسب مقتضيات السياق أو بحسب الدلالات المطروقة، وعلى الباحث اكتشاف مواضع التقديم والتأخير وتوضيح العناصر المؤخرة أو المقدمة، مع إبراز الأغراض التي ارتبطت بكل نمط منها.

ثانيا: مظاهر الانسجام

إذا كان الاتساق يرتبط بالاستمرارية المتحققة في ظاهر النص فإن الانسجام يرتبط برصد الاستمرارية المتحققة في باطن النص؛ أي أنه يرتبط بالجانب الدلالي والتداولي للنص،

لذلك يغدو الانسجام أصعب من الاتساق، لارتباطه بالسياقات الخارجية وبالمعارف الخلفية. لذلك تختلف دراسة الانسجام من نص إلى آخر ولكن هناك بعض المظاهر التي يمكن أن تحقق للنص انسجامه منها: الربط بين القضايا؛ ويتجلى هذا المظهر من خلال توضيح طبيعة العلاقات بين جمل النص منها: علاقة الإضافة أو علاقة السببية، إضافة إلى تحديد موضوع الخطاب وهو مظهر يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعارف الخلفية والافتراضيات المسبقة. ثم توضيح البنية الكبرى وقواعد البناء.

ثالثا: المستوى التداولي

حاول رواد التداولية دراسة اللغة في الاستعمال من خلال البحث في العلاقة بين الباث والمتلقي ومعرفة السياقات المحيطة بالنص، وفهم ظروف المتلقي. لذلك يقوم المحلل في هذا المستوى بدراسة الأفعال الكلامية وإبراز دلالتها ضمن بنية النص الداخلية، إضافة إلى دراسة ظاهرة الافتراض المسبق والاستلزام الحواري. ويمكنه أيضا توضيح آليات الحجاج والإقناع التي استند إليها الباث في كتابة نصه، مع تحديد مختلف الإشارياتالتي عملت على تشكيل بنية النص وضمنت له الاستمرارية والتماسك.

مسؤوال المقياس: ا.د/ عيسى بوفسيو